الأمم المتحدة
S/2019/301
مجلس الأمن
Distr.: General
9 April 2019
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المعني بجنوب السودان

يتشرف أعضاء فريق الخبراء الممددة ولايته عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٤٢٨ (٢٠١٨) بأن يحيلوا طيه التقرير النهائي المقدّم وفق المنصوص عليه في الفقرة ١٩ (هـ) من القرار المذكور.

وقد أحيل التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩ ونظرت فيه اللجنة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩.

ويرجو فريق الخبراء ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وذلك التقرير النهائي وإصدارهما كوثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) مايكل **غيب**
منسّق فريق الخبراء المعني بجنوب السودان

(توقيع) دين **غيليسبي**
خبير

(توقيع) أندريه **كولماكوف**
خبير

(توقيع) رينيفا **مادينغا**
خبيرة

(توقيع) إميليو **مانفريدي**
خبير

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بجنوب السودان المقدم عملا بالقرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)

موجز

في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وقع سلفاكير، رئيس جنوب السودان، ورياك مشار تيني، قائد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وفصائل متمردة أخرى الاتفاقَ المنشّط لتسوية النزاع في جنوب السودان. وقد حدّ الاتفاق من التقاتل في الكثير من أنحاء البلد، مما أفسح المجال قليلا للمساعي الرامية إلى التخفيف من وطأة حالة الطوارئ الإنسانية الخطيرة التي لا يزال أغلب السكان المدنيين يقاسون منها. كما يسَّر الاتفاق عودةَ شخصيات بارزة من المعارضة إلى جوبا، فهيأ متَّسعاً جديداً للحوار السياسي وبناء الثقة تستلزمه الفترة الانتقالية المرتقبة.

وظل، مع ذلك، بعض الجماعات المسلحة بمنأى عن الاتفاق، بما في ذلك تحالف تقوده جبهة الخلاص الوطني التي يتزعمها توماس سيريلو. وأدى استمرار المواجهات مع القوات الحكومية إلى تجدّد القتال في وسط وغرب الإقليم الاستوائي، مما تسبب في تشريد نحو ٠٠٠ ١٢ مدني منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وقد انضم هؤلاء إلى أكثر من مليوني مدني ما زالوا مشردين من جراء النزاع، أغلبهم لم يشهد أي تحسن ملموس في حياته يمكن عزوه إلى المفاوضات السياسية الرفيعة المستوى. ولا يزال الكثيرون مهددين من جراء تنامي انعدام الأمن الغذائي واستمرار العنف الجنسي بمعدلات مفزعة يزيد من تفاقمها إفلات الجناة من العقاب.

وواجه الاتفاق المصاعب أيضا من جراء التأخر في تنفيذه وبعض محاولات عرقلته. ولا يزال البلد يعاني حالة طوارئ، كما ظل عددٌ من الشخصيات السياسية البارزة رهن الاحتجاز أو غير معلوم مصيرهم؛ ولم يُحرز تقدّم جوهري يُذكر فيما يتعلق بأحكام الاتفاق الأكثر إثارة للخلافات، ولا سيما تلك المتعلقة بالحدود السياسية ونقل السلطة من المركز إلى الأطراف والأحكام المتصلة بالأمن.

وفي خضم تلك المسائل، يبرز عزوف الحكومة عن تقاسم مفاتيح السيطرة على ملامح رئيسية من المشهد السياسي والأمني والاقتصادي في جنوب السودان. ولربما يكون أوضح مثال على ذلك تنامي سلطة جهاز الأمن الوطني ونفوذه، وهو الجهاز الذي برز كقوة قتالية موازية ذات بأس، لها القدرة على العمل خارج نطاق سيادة القانون وإطار تنفيذ اتفاق السلام. ولا تزال القوات الحكومية وقوات المعارضة على السواء تتكسب من اقتصاد موازٍ تمخض عنه النزاع، بما في ذلك من خلال الاتجار غير المشروع بالأخشاب والذهب.

ولن تجني النُخب السياسية مكاسب تُذكر من انهيار الاتفاق، وهي التي تستفيد من فترة استقرار نسبي ومن اقتصاد يستمد زخمه من تزايد إنتاج النفط وارتفاع أسعاره. ومع ذلك، فهي تواجه بشكل متزايد نفاد صبر القادة العسكريين والمقاتلين والمدنيين الذين لم ينعموا بعد بثمار الصفقات التي عقدها زعماؤهم. وأصبح التحدي الأكبر لاستدامة الاتفاق يتمثل الآن في الحفاظ على الزخم الذي تولد عنه من خلال دعم تسوية الخلافات بشأن جوانبه الأكثر إثارة للجدل.

وشهد السياق الإقليمي الذي ينفَّذ في ظله الاتفاق أيضاً تحولاً طرأ عليه منذ صدور التقرير المؤقت للفريق في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (S/2018/1049)، حيث انشغل السودان، أحد ضامنيه الرئيسيين، بالقلاقل الداخلية وتحوّل اهتمام أوغندا إلى نزاعات إقليمية أخرى زاحمت الاتفاقَ مكانته ذات الأولوية.

وباتخاذ القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، فرض مجلس الأمن حظراً على توريد الأسلحة في كامل إقليم جنوب السودان، محدداً الاستثناءات من الحظر بالتفصيل في الفقرة ٥ من القرار. ولا يزال الفريق يرصد، على نحو ما أشار إليه في تقريره المؤقت، وجود قوات عسكرية أجنبية في جنوب السودان. ورغم أنه لم يرصد استيراد كميات كبيرة من الأسلحة أو الذخائر، فقد لاحظ وجود قيود تعطل الجهود الراهنة لرصد الحظر، بما في ذلك عدم صدور أي تقارير عن عمليات تفتيش تمت عملا بالفقرة ٨ من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨). ولوحظت أيضا أوجه قصور تعتري النُظم التي أرستها دول المنطقة لتنفيذ تجميد الأصول.

ويورد هذا التقرير النهائي النتائج التي خلُص إليها الفريق استناداً إلى ما أنجزه من أعمال في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وآذار/مارس ٢٠١٩.

المحتويات

الصفحة

أولا – معلومات أساسية ٥

ألف – الولاية وزيارات العمل ٥

باء – المنهجية ٥

جيم – التعاون مع المنظمات الدولية وغيرها الجهات صاحبة المصلحة ٦

ثانيا – ديناميات النزاع ٦

ألف – الجماعات المسلحة وتنفيذ اتفاق السلام ٦

باء – دراسة حالة عن جهاز الأمن الوطني ١٤

جيم – التطورات الإقليمية والسياق الإقليمي ١٩

ثالثا – انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان ٢١

ألف – إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية ٢١

باء – انعدام الأمن الغذائي ٢٣

جيم – استخدام الأطفال وتجنيدهم ٢٤

دال – العنف الجنسي والجنساني ٢٥

هاء – المساءلة ٢٦

رابعا – الأسلحة وتنفيذ حظر توريد الأسلحة ٢٧

خامسا – الشؤون المالية والموارد الطبيعية ٣٠

ألف – إيرادات النفط ٣١

باء – الذهب ٤٠

جيم – الخشب ٤٥

دال – الفحم ٤٨

سادسا – تنفيذ تدابير حظر السفر وتجميد الأصول ٤٩

ألف – حظر السفر ٤٩

باء – تجميد الأصول ٥٠

سابعا – خلاصة ٥٢

ثامنا – توصيات ٥٢

المرفقات*

٥٧ 1 - Case study on armed groups in Unity State

2 - Further information on the evolution and command structures of the National Security Service

٦٢

3 -Diversion of public funds to security spending

٦٤

٦٦ 4 - Joint Defence Board Cantonment Areas and Barracks Agreement of 3 February 2019

5 - SPLM national secretariat: Report on the modalities for the reunification of

٧٠ SPLM, 21 February 2019

٧٣ 6 - National Security Service promotions, August 2018

٩٣ 7 - South Sudan Alliance Federal Army: Statement of 8 March 2019

٩٥ 8 - -Internal Security Bureau “Blue House” detention facility

9 - Ceasefire and Transitional Security Arrangements Monitoring and Verification Mechanism flash report, 18 December 2018

٩٧

٩٨ 10 - Joint Defence Board: Joint communiqué on the Luri incident, 20 December 2018

٩٩ 11 - Communiqué of the forty-sixth ordinary session of the IGAD Council of Ministers, Djibouti, 27 February 2019

12 - Joint statement on the visit of H.E. President Isaias Afeworki of the State of Eritrea and H.E. Prime Minister Abiy Ahmed of the Federal Democratic Repub-

١٠١ lic of Ethiopia to the Republic of South Sudan, Juba, 4 March 2019

١٠٢ 13 - IGAD invitation to General Thomas Cirillo Swaka to a meeting in Addis Ababa, 1 March 2019

١٠٤ 14 - Further testimony from victims of sexual violence in Unity State

١٠٨ 15 - Arms and ammunition observed by the Panel in South Sudan

16 - Revenue-sharing agreements for South Sudan’s joint venture oil production

١١٠ companies

١١٢ 17 - Loan agreement and letter of credit facility with Trinity Energy and the African Export-Import Bank (Afreximbank)
١١٤ 18 - Green Horizon project
١١٦ 19 - Official mining exploration licences for the Republic of South Sudan
١١٧ 20 - SSPDF vehicle carrying charcoal sacks
١١٨ 21 - Response and signed affidavit from Israel Ziv

* تعمم المرفقات باللغة التي قُدمت بها فقط ودون تحرير رسمي.

أولا – معلومات أساسية

ألف – الولاية وزيارات العمل

١ – فرض مجلس الأمن، بقراره ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، نظام جزاءات يستهدف أفرادا وكيانات مشاركة في النزاع الدائر في جنوب السودان وأنشأ لجنة جزاءات (هي لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان). وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٥، حددت اللجنة ستة أفراد لتفرض عليهم جزاءات محددة الأهداف. وفي القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، جدّد المجلس نظام الجزاءات حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩ وأضاف شخصين إلى قائمة الأفراد المفروضة عليهم الجزاءات. وقرر أيضاً فرض حظر على توريد الأسلحة في كامل إقليم جنوب السودان، وبيَّن بالتفصيل الاستثناءات من الحظر في الفقرة ٥ من القرار.

٢ – وقرر مجلس الأمن كذلك تمديد ولاية فريق الخبراء المعني بجنوب السودان حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٩ لكي يتسنى له تقديم المعلومات وإجراء التحليلات بشأن تنفيذ القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) دعماً لعمل اللجنة، بما في ذلك فيما يتصل بإمكانية تحديد كيانات أو أفراد ممن يحتمل أن يكونوا ضالعين في الأنشطة المبينة في الفقرات ١٣ و ١٤ و ١٥ من القرار.

٣ – وفي ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٨، عيَّن الأمين العام، بالتشاور مع اللجنة، أعضاء فريق الخبراء الخمسة (انظر S/2018/776) على النحو التالي: خبير في الموارد الطبيعية (مايكل غيب)، وخبير في الأسلحة (دين غيليسبي)، وخبير في المسائل المالية (أندريه كولماكوف)، وخبيرة في الشؤون الإنسانية (رينيفا مادينغا)، وخبير في شؤون الجماعات المسلحة والمسائل الإقليمية (إيميليو مانفريدي). وقد عُيّن السيد غيب منسّقا للفريق.

٤ – وأجرى أعضاء الفريق، منذ تعيينهم في آب/أغسطس ٢٠١٨، زيارات عمل إلى إثيوبيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوغندا، وجنوب أفريقيا، وجنوب السودان، والسودان، وفرنسا، وكينيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

باء – المنهجية

٥ – أُعدّ هذا التقرير استناداً إلى البحوث التي أجراها الفريق وإلى استعراض للوثائق التي أتاحتها حكومة جنوب السودان وغيرها من الدول الأعضاء والكيانات الإقليمية والمنظمات الدولية والكيانات التجارية. ويستند التقرير أيضاً إلى الأعمال السابقة للفريق، بما في ذلك تقاريره السابقة إلى مجلس الأمن واللجنة، العلني منها والسري، وإلى مئات المقابلات إضافة إلى مجموعة كبيرة من المعلومات والأدلة الأخرى وفرتها طائفةٌ واسعة من المصادر.

٦ – ويمتثل الفريق للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ (S/2006/997)، وهي المعايير التي تدعو إلى الاعتماد على وثائق أصلية تم التحقق منها وأدلة ملموسة وملاحظات يجمعها الخبراء من الميدان، بما يشمل الصور الفوتوغرافية متى أمكن ذلك. وقد تحقق الفريق من جميع المعلومات الواردة في هذا التقرير مستعيناً في ذلك بمصادر متعددة ومستقلة لتلبية معايير الإثبات السليمة.

٧ - وقام الفريق بعمله بأكبر قدر ممكن من الشفافية، مدركاً في الوقت نفسه أهمية الحفاظ على السرية عند الاقتضاء. ويوصَف مصدر أو وثيقة بصفة السرية إذا كان الكشف عنه يمكن أن يعرض سلامة المصدر للخطر أو يؤثر على سير التحقيقات التي يجريها الفريق.

جيم - التعاون مع المنظمات الدولية وغيرها الجهات صاحبة المصلحة

٨ - يعمل الفريق بشكل مستقل عن وكالات الأمم المتحدة ومؤسساتها، إلا أنه يود الإعراب عن امتنانه لقيادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (بعثة الأمم المتحدة) وموظفيها، وسائر موظفي الأمم المتحدة في عنتيبي بأوغندا، ونيروبي، ونيويورك لما قدموه جميعا من دعم قيِّم.

٩ - وقد اجتمع الفريق بوزير دفاع جنوب السودان، ورئيس هيئة الأركان العامة، ووزير الداخلية، ووزير التعدين، ووزيرة شؤون المرأة والطفل والرعاية الاجتماعية؛ وبممثلين لوزارة الخارجية، ووزارة الزراعة والأمن الغذائي، ووزارة شؤون الغابات؛ وبعدد من مسؤولي قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، بمن فيهم قادة اللواء ٧ (ب) والفرق الثانية والرابعة والخامسة والثامنة والعاشرة.

١٠ - وأجرى الفريق، خلال الأشهر الأولى من ولايته، مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء المعنية والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وبعثة الأمم المتحدة، عملا بالفقرة ١٨ من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) التي شدد فيها المجلس على أهمية تشاور الفريق مع تلك الجهات.

١١ - والتقى الفريق بالممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة، وبقائد قوتها ومفوض الشرطة بها، وبممثلي شُعَب البعثة المعنية بحقوق الإنسان والشؤون المدنية والشؤون السياسية ووحداتها المعنية بحماية المرأة والشؤون الجنسانية وحماية الطفل وقسم سيادة القانون التابع لها، وبممثلي اليونيسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشرطة الأمم المتحدة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب السودان. وتشاور الفريقُ أيضاً مع اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان.

ثانيا - ديناميات النزاع

ألف - الجماعات المسلحة وتنفيذ اتفاق السلام

١٢ - في مؤتمر القمة الاستثنائي الثالث والثلاثين لرؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد)، المعقود في أديس أبابا في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وقّع سلفا كير، رئيس جنوب السودان، الاتفاقَ المنشّط لتسوية النزاع في جنوب السودان (يشار إليه فيما يلي باسم ”اتفاق السلام المنشّط“) مع رياك مشار تيني، قائد الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وممثلي فصائل معارِضة أخرى هي: الحركة الشعبية لتحرير السودان - مجموعة المعتقلين السابقين، وتحالف المعارضة في جنوب السودان، وتحالف أحزاب المظلة، والتحالف الوطني للأحزاب السياسية، والحزب السوداني الأفريقي المتحد، وجبهة الإنقاذ الديمقراطية المتحدة، والحزب الديمقراطي المتحد، وحزب المؤتمر الوطني الأفريقي. وكان الاتفاق الجديد يهدف إلى وقف الأعمال العدائية التي اندلعت في تموز/يوليه ٢٠١٦ بعد انهيار اتفاق عام ٢٠١٥ المتعلق بحل النزاع في جنوب السودان.

١٣ - وقد ناقش الفريق في تقريره المؤقت (S/2018/1049) السياق الذي أُبرم فيه اتفاق السلام المنشّط، مشيراً إلى فتور الهمة الذي أصاب الأطراف وإلى استنفاد الموارد وما آل إليه واقع المشهد العسكري باعتبارها جميعاً عوامل أعادت الجانبين إلى طاولة المفاوضات، علاوة على تبدلٍ لحق بالديناميات الإقليمية تمثل في تكثيف رئيس السودان، عمر حسن البشير، ورئيس أوغندا، يويري موسيفيني، مشاركتهما في مساعٍ مكمّلة لما تبذله قيادة الإيغاد الراهنة.

١٤ - ولا يزال بالإمكان اعتبار اتفاق السلام المنشّط خطوة إيجابية نحو تسوية النزاع في جنوب السودان، غير أن هذا التفاؤل يجب موازنته بفهم جيد للتحديات العديدة التي تواجه التنفيذ. فهو اتفاق ليس بالمثالي رغم طموحه وسيحتاج إلى دعم سياسي متواصل ورصد دقيق يشملان إدارة المالية العامة واستخدام مواردها، إذا أريد له أن يأتي بثماره الموعودة لسكان جنوب السودان.

١٥ - ويبدو أن الوقف الدائم لإطلاق النار، المتفق عليه في إطار اتفاق وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية الموقَّع في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، لا يزال ساريا في أغلب أنحاء البلد[١]. وقد قلل ذلك من عدد حوادث النزاع المسجلة، مما أتاح مجالاً أوسع للتخفيف من وطأة حالة الطوارئ الإنسانية الخطيرة التي لا يزال أغلب السكان المدنيين يقاسون منها.

١٦ - وعاد عددٌ من كبار قيادات المعارضة إلى جوبا[٢]، مما دلّ على عودة الثقة جزئياً بين الأطراف ويسّر اتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة وإقامة احتفالات بالسلام نُظمت في جميع أنحاء البلد وحضرتها قوات الحكومة والمعارضة على السواء[٣]. كما سمح وجود كبار قيادات المعارضة في جوبا بعقد اجتماعات أكثر انتظاماً لعدد من الهيئات الرئيسية المنشأة بموجب اتفاق السلام المنشّط، في إشارةٍ تنبئ بقدر من الزخم يمكن أن يحفز تنفيذ أحكام الاتفاق الأكثر إثارة للخلافات، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالأمن الواردة في الفصل ٢.

(١) أعيد تأكيد اتفاق وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ خلال مؤتمر القمة الاستثنائي الثاني والثلاثين لجمعية رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الإيغاد المعقود بشأن جنوب السودان، ومرة أخرى في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في المادة ٢-١ من الاتفاق المنشّط لتسوية النزاع في جنوب السودان.

(٢) من بين قيادات المعارضة التي عادت إلى جوبا هنري أودوار، نائب رئيس الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ وأنجلينا تيني، رئيسة اللجنة الأمنية التابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ وربيكا نياندينغ دي مابيور، وهي من القيادات الرفيعة المستوى في الحركة الشعبية لتحرير السودان - مجموعة المعتقلين السابقين؛ وقبريال شانقسون شنق، رئيس تحالف المعارضة في جنوب السودان (طُعن في صحة انتخابه)؛ ولام أكول، رئيس الحركة الوطنية الديمقراطية؛ والأستاذ لويس أنيي مادوت، الأمين العام السابق لمجلس أعيان جيينق. مقابلات مع أنجلينا تيني وغيرها من الأعضاء الرفيعي المستوى بالجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، ومع أعضاء رفيعي المستوى من تحالف المعارضة في جنوب السودان، ومن الحركة الشعبية لتحرير السودان - مجموعة المعتقلين السابقين، ومن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، في جوبا والخرطوم، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٩.

(٣) شملت هذه المواقع بانتيو، ويامبيو، وكاجو كاجي، وواو، وبور، وراجا. مقابلات مع كبار قادة قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، ومع ممثلين رفيعي المستوى للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وموظفين بالأمم المتحدة، ومع ممثلي المجتمع المدني والصحفيين، في جوبا، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٩.

١٧ - وفي الوقت نفسه، رفض عدد من قوى المعارضة التوقيع على الاتفاق بحجة أنه لا يعالج الأسباب الجذرية للنزاع، داعين إلى إعادة التفاوض بشأنه[٤].

١٨ - وتشمل قوى المعارضة هذه جبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة بزعامة بول مالونق (SSi.008)[٥]، والتحالف الوطني الديمقراطي لجنوب السودان وهو تحالف يضم أربع جماعات تقودها جبهة الخلاص الوطني التي يتزعمها توماس سيريلو. وقد شُكّل هذا التحالف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ونجح في جمع عدد من الجماعات المسلحة تحت راية القيادة المركزية لسيريلو[٦].

١٩ - ومثّل رفضُ التحالف الوطني الديمقراطي لجنوب السودان التوقيعَ على اتفاق السلام المنشّط ضغطاً كبيراً على وقف إطلاق النار، ولا سيما في ولاية نهر ياي (إقليم وسط الاستوائي) وولاية أمادي (إقليم غرب الاستوائي)[٧] حيث تشتبك قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان مع جبهة الخلاص الوطني في مواجهة عسكرية ممتدة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ أدت إلى تشريد أكثر من ٠٠٠ ١٢ مدني[٨]. وتصاعدت نتيجة لذلك أيضاً حدة خطاب العنف، فألصقت الحكومةُ بجبهة الخلاص الوطني اسم ''القوة الإرهابية'' وعززت وجودها العسكري في هذه المناطق تعزيزا كبيرا وقامت، بالاشتراك مع الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في بعض الأحيان[٩]، بشن عمليات عسكرية متواصلة على قوات جبهة الخلاص الوطني.

٢٠ - وإلحاقا بما جاء في التقرير المؤقت، تمكن الفريق أيضاً من تأكيد صحة المزاعم التي أشارت إلى وجود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في الإقليم الاستوائي، بما في ذلك في مناطق تدور فيها رحى النزاع[١٠].

٢١ - وكما لاحظ الفريق في تقريره المؤقت، أدى تشرذم الجماعات الموقِّعة على الاتفاق إلى عرقلة تنفيذه كذلك. ففي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أجرى تحالف المعارضة في جنوب السودان

(٤) مقابلات مع الجنرال توماس سيريلو في أديس أبابا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وشباط/فبراير ٢٠١٩؛ ومقابلات مع ممثلين رفيعي المستوى لجبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة، في الخرطوم ونيروبي وكمبالا، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩.

(٥) مقابلات مع ممثلين رفيعي المستوى لجبهة جنوب السودان المتحدة المسلحة، في الخرطوم ونيروبي وكمبالا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ - آذار/مارس ٢٠١٩.

(٦) يرأس القيادةَ العسكرية المشتركة للتحالف الوطني الديمقراطي لجنوب السودان الآن الجنرال فايز إسماعيل فطر (رئيس هيئة الأركان العامة)، والجنرال جون كينيي لوبرون والجنرال خالد أونو لولو والجنرال كاميلو أوتواري (نواب رئيس هيئة الأركان العامة). مقابلات مع الجنرال توماس سيريلو، وممثلين وقادة عسكريين رفيعي المستوى بالتحالف الوطني الديمقراطي لجنوب السودان، أديس أبابا وكمبالا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ - آذار/مارس ٢٠١٩.

(٧) ولايتان أنشئتا بموجب أمر التأسيس رقم ٢٠١٥/٣٦.

(٨) مقابلات مع ممثلين للمجتمع المدني، وصحفيين، وقيادات مجتمعية ودينية محلية، وموظفين يعملون في مجال المساعدة الإنسانية، وضباط من ذوي الرتب العليا بقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، ومع قيادة جبهة الخلاص الوطني، في جوبا وأديس أبابا وكمبالا، شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠١٩.

(٩) مقابلات مع قيادات مجتمعية ودينية وممثلين للمجتمع المدني، في جوبا وكمبالا، كانون الثاني/ يناير - آذار/مارس ٢٠١٩.

(١٠) مقابلات مع قيادات مجتمعية ودينية، وممثلين للمجتمع المدني، وأفراد استخبارات سابقين وحاليين، ودبلوماسيين من بلدان المنطقة، في جوبا وكمبالا وأديس أبابا، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٩. وأكد مسؤولون حكوميون أوغنديون أيضا وجود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية وذلك أثناء اجتماع مع الفريق عُقد في كمبالا، آذار/مارس ٢٠١٩.

انتخابات في الخرطوم لاختيار رئيس جديد للتحالف. وادعى بيتر قاديت ياك المشمول بالجزاءات (SSi.006)، وزعيم حركة جنوب السودان الموحدة، فوزه بالانتخابات، ولكن قبريال شانقسون شنق، زعيم الحزب الديمقراطي الاتحادي/القوات المسلحة لجنوب السودان، الذي كان رئيس التحالف آنذاك سارع على الفور إلى الطعن في نتيجة الانتخابات. ولا يزال هذا الصراع الداخلي على السلطة بلا حل. وشانقسون ومناصروه كزعيمٍ لتحالف المعارضة موجودون في جوبا أو يزورونها بانتظام، في حين يتنقل قاديت بين الخرطوم وجنوب كردفان، السودان، بالقرب من حدود جنوب السودان، حيث تتمركز القوات العسكرية الموالية له. وزار لام أكول، الذي يؤيد قاديت، جوبا لمدة ثلاثة أيام في شهر شباط/فبراير، ثم غادرها متوجهاً إلى الخرطوم[١١].

٢٢ - ورغم الدفعة الإيجابية التي أحدثها وصول شخصيات بارزة من المعارضة إلى جوبا، لا تزال المسائل الإجرائية تهيمن على المناقشات. ونتيجة لذلك، لم يُحرز إلا تقدم محدود فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية الأشد صعوبة رغم قرب انتهاء مرحلة الأشهر الثمانية السابقة للفترة الانتقالية، وهي مرحلة تتسم بأهمية حيوية[١٢]. وقد أشاع ذلك الإحباطَ في أغلب الجماعات، ولا سيما تلك التي تعتبر إحرازَ تقدم ملموس على هذه الجبهات، لا على صعيد صراع النخبة السياسي في جوبا، هدفا أساسيا لها.

٢٣ - ويعزو كلٌّ من الحكومة وجماعات المعارضة التأخرَ في تنفيذ الاتفاق إلى شح الموارد المالية. ولكن ميزانية اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية لم يُرصد لها إلا القليل من المواد الحكومية، إذ تميل كفة الموارد بشدة نحو الإنفاق على القطاع الأمني (انظر المرفق ٣) في حين تظل الإيرادات الحكومية محاطةً بقدر كبير من الغموض.

٢٤ - وتتأرجح كفتا العملية السياسية اليوم بين المكاسب المتأتية من تنفيذ الاتفاق حتى تاريخه ونفاد صبر موقِّعي الاتفاق وضامنيه وسكان جنوب السودان المدنيين. وهذه نتيجة تكاد تكون حتمية لاتفاقٍ طموح هو في نهاية المطاف صفقة بين نُخب أخذت خياراتها في التضاؤل[١٣]. ففي مواجهة فتور الهمة المتزايد الذي أصاب الزعامات والقادة إضافة إلى كلل السكان المدنيين من جراء النزاع، كانت لكل جماعة أسبابها الخاصة التي دفعتها إلى قبول اتفاق يمكِن أن ينتشل جنوب السودان من النزاع المندلع وأن ييسر استعادة سبل الوصول إلى بعض الموارد المالية[١٤].

٢٥ - ولذلك، فإن اتفاق السلام المنشّط لم يكن من الناحية العملية ثمرةً لمفاوضات متعددة الأطراف شاملة لجميع القضايا تتخذ من رؤية جماعية ومشتركة محورا لها، بل إنه انبثق عن سلسلة من المفاوضات

(١١) مقابلات مع ممثلين رفيعي المستوى لتحالف المعارضة في جنوب السودان، في كمبالا والخرطوم وجوبا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩.

(١٢) مقابلات عبر الهاتف مع ضباط من ذوي الرتب العليا بقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان، ومع ممثلين للمجتمع المدني، وصحفيين وقيادات مجتمعية، في جوبا ونيروبي وكمبالا والخرطوم، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٩.

(١٣) مقابلات مع ممثلين للمجتمع المدني، ودبلوماسيين، ومسؤولين بحكومة جنوب السودان، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتحالف المعارضة في جنوب السودان، ومكاتب الأجهزة الأمنية في المنطقة، في أديس أبابا ونيروبي وكمبالا والخرطوم، أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

(١٤) مقابلات مع دبلوماسيين، ومع أعضاء السلك الدبلوماسي ومكاتب الأجهزة الأمنية لبلدان المنطقة، ومحللين وصحفيين دوليين، في أديس أبابا ونيروبي وكمبالا والخرطوم، أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

الثنائية المتوازية خلُصت فيها الأطراف إلى قدر من القواسم المشتركة يكفي للتوصل إلى اتفاق[١٥]. ولكن ما تم التوصل إليه لم يكن التزاما شاملا بإعادة تشكيل العملية السياسية على نحو يتمشى مع النص الطموح، بل كان إطاراً جديداً لعملية المساومة السياسية المعهودة التي شكّلت الحياة السياسية في جنوب السودان وسبل تخصيص موارده منذ أن نال البلد استقلاله.

٢٦ - ومن ثم فقد أُحرز تقدّم مبكر في المجالات التي كان من الواضح أنها محل اهتمام مشترك. وتسنى للأطراف الموقّعة أن تتلافى إلى حدّ بعيد تجدد القتال فيما بينها، خاصة في ضوء عزوفها عن العودة إليه وقلة الموارد المتوافرة لذلك، وهُيِئ حيز سياسي جديد لمعاودة التساوم والتفاوض من خلال استحداث هيئات ومناصب جديدة تُملأ شواغرها جزئيا بعودة الشخصيات السياسية البارزة إلى جوبا. ولم يتسنَ للسبب نفسه إحراز أي تقدّم جدي نحو تحقيق العدالة الانتقالية أو المساءلة عن جرائم الماضي على نحو ما نصت عليه أحكام الفصل ٥ من اتفاق السلام المنشّط، فقد اتفق الموقّعون عموما على مقاومة مثل هذه التدابير[١٦]. وكان لهذا النهج الانتقائي والمجزأ أيضاً وقعه على تنفيذ أحكام أخرى، منها تلك المتعلقة بإدارة الموارد العامة وتخصيصها (الفصل ٤)، فبعضها طاله التجاهل والبعض الآخر يعاد تكييفه كي يتناسب مع نتائج عملية التساوم[١٧].

٢٧ - ولذلك، فإن أهم التحديات التي تهدد بقاء اتفاق السلام المنشّط هي تلك التي تكتنف أحكامه التي يأبى طرفٌ واحد أو أكثر تجاهلها ولكن لا يتوافر بشأنها توافق يُذكر. ولعل أهم هذه التحديات هو إحجام الحكومة عن التنازل عن مفاتيح سيطرتها على عناصر أساسية يتكون منها المشهد الأمني والاقتصادي في جنوب السودان[١٨].

٢٨ - ويشكل إيواء القوات المسلحة مثالاً حياً على هذه الدينامية. فقد وافقت الحكومة على خطة إيواء للقوات تمكّن قيادةَ الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان من الوفاء بما وعدت به أفرادها وقادتها المنهكين من غذاء ومأوى وعلاج طبي، غير أنها تقاوم تنفيذ أحكام رئيسية أخرى[١٩]. ويشمل ذلك عملياً فض الاشتباك والفصل بين القوات (المادة ٢-٢-٢)، وتجميعها وإيواءها (المادة ٢-٢-٣-٣)، وإخلاء المناطق المدنية من القوات العسكرية (المادة ٢-٢-٣-١)، وجمع الأسلحة

(١٥) مقابلات مع دبلوماسيين، ومع ضباط من ذوي الرتب العليا بالجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وتحالف المعارضة في جنوب السودان وجبهة الخلاص الوطني، في أديس أبابا ونيروبي وكمبالا والخرطوم، أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

(١٦) مقابلات مع موظفين مدنيين رفيعي المستوى، وقيادات من الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان ومن الحركة الشعبية لتحرير السودان - مجموعة المعتقلين السابقين ومن تحالف المعارضة في جنوب السودان، وقيادات مجتمعية ودينية، وممثلين للمجتمع المدني، في جوبا ونيروبي وكمبالا وأديس أبابا والخرطوم، أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٩.

(١٧) مقابلات مع ممثلين لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، والحركة الشعبية لتحرير السودان - مجموعة المعتقلين السابقين، وتحالف المعارضة في جنوب السودان، وممثلين للمجتمع المدني، في جوبا وكمبالا والخرطوم، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٩.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) مقابلات مع ممثلين رفيعي المستوى لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان - الاستخبارات العسكرية، والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتحالف المعارضة في جنوب السودان، في جوبا وبانتيو وكمبالا والخرطوم وأديس أبابا ونيروبي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٩.

الثقيلة الطويلة المدى والمتوسطة المدى (المادة ٢-٢-٣-٢)، وتقديم خرائط بمواقع القوات وحجمها وأسلحتها (المادة ٢-٢-٣-٤). والتنفيذ الكامل لهذه الأحكام أولويةٌ أعرب الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان عن تمسكه بها، كما أنه شرط مسبق معلَن ترتهن به عودة رياك مشار إلى جوبا في نهاية الفترة ما قبل الانتقالية في منتصف أيار/مايو ٢٠١٩[٢٠].

٢٩ - وبالمثل، فإن المادة ٢-١-٨ من اتفاق السلام المنشّط تحظر تجنيد وتدريب قوات الأمن. غير أن الفريق تحقق من صحة أدلة تفيد بأن كلا من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الأمن الوطني واصلا التجنيد في ولاية واراب، بما في ذلك مناطق قوقريال وتونج وتويك، وهي جميعها من المعاقل الإثنية للرئيس كير[٢١]. وتحقق الفريق أيضا من قيام فصيل تابع للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان متحالف مع الحكومة ويقوده تعبان دينق قاي، النائب الأول للرئيس، بتجنيد أفراد منهم أطفال في أجزاء من ولاية الوحدة.

٣٠ - ولربما يتجلى مع ذلك الإصرارُ على الاحتفاظ بمفاتيح السيطرة الأمنية الفعلية في أوضح صوره في استمرار استثناء جهاز الأمن الوطني، وعلى وجه الخصوص مكتب الأمن الداخلي التابع له، من عملية التنفيذ حتى الآن. وعلى النحو المبين بالتفصيل في دراسة الحالة أدناه، أصبح جهاز الأمن الوطني جهةً فاعلة أمنية تتمتع بقوة واستقلالية متناميتين ولها سيطرتها الإقليمية على جوبا وغيرها من المدن الكبرى[٢٢]. وقد تحقق الفريق من صحة ادعاءات تفيد بأن جهاز الأمن الوطني يقاوم تنفيذ الأحكام الأمنية الواردة في الفصل ٢[٢٣].

٣١ - وتتصل المادة ١-١٥ من اتفاق السلام المنشّط بمسألة الحدود السياسية المثيرة للجدل، ولكنها ترتبط أيضا ارتباطاً أوسع بنقل السلطات من الحكومة المركزية إلى الحكومات المحلية وبالمساواة في إمكانية الحصول على الأراضي والموارد. وهذه أولويات مهمة للعديد من الجماعات المعارضة. إلا أن اللجنة الفنية للحدود واجهت عددا من العقبات ولم تتمكن في نهاية المطاف من إنجاز عملها على نحو فعال[٢٤]. كما أن اللجنة المستقلة للحدود (المادة ١-١٥-٧) كانت حتى وقت كتابة هذا التقرير غير مشكَّلة بعد.

٣٢ - وعملت الحكومة أيضا على استغلال الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية في تعزيز سيطرتها على المشهد السياسي[٢٥]. ففي ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، على سبيل المثال، شكَّل الرئيس كير لجنةً

(٢٠) مقابلات مع رياك مشار في الخرطوم، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(٢١) مقابلات مع قيادات مجتمعية، وموظفين عاملين في مجال المساعدة الإنسانية، وموظفين ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان - الاستخبارات العسكرية، ودبلوماسيين، ومصادر سرية، في جوبا ونيروبي وكمبالا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٩.

(٢٢) انظر دراسة حالة عن جهاز الأمن الوطني في الفرع ثانيا - باء أدناه، وتقرير اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٩.

(٢٣) مقابلات مع قادة رفيعي المستوى في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، شباط/فبراير ٢٠١٩؛ ورياك مشار، في الخرطوم، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ ومصادر سرية، في مواقع غير معلنة، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٩.

(٢٤) مقابلات مع دبلوماسيين ومصادر سرية، في جوبا وأديس أبابا، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٩.

(٢٥) مقابلات مع قادة رفيعي المستوى في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، ودبلوماسيين، وموظفين ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ومصادر سرية، في جوبا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٩.

للتعجيل بإعادة توحيد ثلاثة فصائل رئيسية تابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان، وهي: الفصيل الذي يقوده كير نفسه؛ وفصيل الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي يقوده النائب الأول للرئيس، تعبان دينق قاي؛ وفصيل الحركة الشعبية لتحرير السودان – مجموعة المعتقلين السابقين التابع لدينق ألور كوال. لكن هذه العملية لا تشمل فصيل الجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان الذي يتزعمه رياك مشار[٢٦]. وبالنظر إلى الأهمية المحتملة لاسم الحركة الشعبية لتحرير السودان في الانتخابات المقبلة، فإن هذه المبادرة يمكن أن تؤدي إلى الانقسام خلال لحظة حاسمة في الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية[٢٧].

٣٣ - وتتعقد مساعي إحراز تقدم في تنفيذ الأحكام الخلافية الواردة أعلاه بفعل عدد من العوامل والأهداف المتعارضة، بما في ذلك داخل الجماعات الموقِّعة على الاتفاق[٢٨].

٣٤ - فالقيادات السياسية للجماعات الموقِّعة على الاتفاق تتطلع إلى تشكيل جديد لحكومة وحدة وطنية انتقالية منشّطة، وهي تتصارع على المناصب الرئيسية فيها. وتخيم على المفاوضات المطولة حول الأحكام الأمنية الكافية لضمان عودة رياك مشار في نهاية الفترة السابقة للمرحلة الانتقالية أجواءُ التوتر الكامن بين الرئيس كير والنائب الأول للرئيس، تعبان دينق قاي، بشأن دور هذا الأخير في حكومة مقبلة يعود فيها رياك مشار إلى منصبه كنائب أول للرئيس، في حين تطمع النخب السياسية الأخرى في المناصب الأربعة المتبقية لنواب الرئيس والحقائب الوزارية الرئيسية[٢٩].

٣٥ - ولئن كانت قيادات الجماعات الموقّعة على الاتفاق على استعداد للتفكير في تقديم تنازلات تكتيكية قصيرة الأجل في سعيها نحو تحقيق رؤيتها الطويلة الأجل، فقد شدّد أعضاء أدنى رتبة في هذه الجماعات، في مقابلات أُجريت مع الفريق، على أولوية احتياجاتهم للغذاء والمأوى واستحقاقات مادية أخرى على المدى القصير، معربين عن قلة اكتراثهم بالرؤى الطويلة الأجل وشواغل التموضع السياسي. ففي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، على سبيل المثال، أعرب الجنرال جونسون أولوني عن استيائه إزاء قلة الاهتمام بالحدود السياسية في مناطق الشُلُك، بما في ذلك في سياق القيود المفروضة على اللجنة الفنية للحدود واللجنة المستقلة للحدود. ولاحظ الفريق أيضا في المقابلات التي أجريت مع كبار ممثلي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في الإقليم

(٢٦) انظر المرفق ٥. مقابلات مع ممثلين رفيعي المستوى للحركة الشعبية لتحرير السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (تعبان دينق قاي)، والحركة الشعبية لتحرير السودان – مجموعة المعتقلين السابقين، وممثلين للمجتمع المدني، وصحفيين، في جوبا، شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٩.

(٢٧) مقابلات مع ممثلين للحركة الشعبية لتحرير السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، والحركة الشعبية لتحرير السودان – مجموعة المعتقلين السابقين، وممثلين للمجتمع المدني، ومحللين، ودبلوماسيين، في جوبا وكمبالا وأديس أبابا، شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٩.

(٢٨) مقابلات مع مسؤولين حكوميين، ومع ممثلين للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتحالف المعارضة في جنوب السودان، والحركة الشعبية لتحرير السودان – مجموعة المعتقلين السابقين، وممثلين للمجتمع المدني، في جوبا، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩.

(٢٩) مقابلات مع ممثلين لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، والحركة الشعبية لتحرير السودان – مجموعة المعتقلين السابقين، وتحالف المعارضة في جنوب السودان، ومع قيادات مجتمعية، وممثلين للمجتمع المدني، وموظفين ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في جوبا وبانتيو، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩.

الاستوائي زيادة مشاعر الاستياء لديهم إزاء أولويات قيادتهم في جوبا وكذلك إزاء العملية العسكرية المشتركة التي نفذتها القوات الحكومية وقوة النوير المتنقلة التابعة للجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان الموجودة في بانيوم ضد جبهة الخلاص الوطني. بل إن البعض طرح إمكانية نشوء حركة منشقة، إما لتكوين قوة جديدة أو للانضمام إلى التحالف الوطني الديمقراطي لجنوب السودان بقيادة جبهة الخلاص الوطني التي يتزعمها توماس سيريلو[٣٠].

٣٦ - ويصدق الشيء نفسه على الجماعات المنشقة الأصغر حجما التي لم تركز في المقابلات التي أجريت مع الفريق إلا على السبيل الأمثل لتحقيق مصالحها القصيرة الأجل، دون أي اهتمام يذكر بالسياسة الوطنية[٣١]. فقد قالت جماعة منشقة بالولايات الاستوائية للفريق: ''إذا أمكن لنا أن نعثر على راعٍ وأن نحصل على بعض المال، فسنقاتل الحكومة. وإذا تعذر ذلك، فسنمضي إلى جوبا وسنوقع الاتفاق ونعمل مع الحكومة''[٣٢].

٣٧ - ويؤدي مزيد من الانقسامات إلى تعقّد هذا التساوم على الصعيد المحلي، مع ظهور انقسامات خطيرة داخل القبائل أيضا[٣٣]. ويُزعم أن الهيمنة المتزايدة للمنتمين إثنياً إلى فرع الريك من قبائل الدينكا، ومعظمهم من ولايات قوقريال وتونج وتويك[٣٤]، داخل المكاتب والمؤسسات الحكومية الرئيسية، وعلى مجموعات الدينكا الأخرى أيضاً، تشكّل مصدر قلق متنام. ويمارس مجلس أعيان جيينق ذو النفوذ، وهو مجموعة غير رسمية من زعماء وحكماء الدينكا النافذين، الضغط على أطراف رئيسية لإعادة تشكيل قاعدة أوسع لأبناء الدينكا يمكنها استيعاب جماعات أخرى أيضا على نحو أفضل. وقد يشمل ذلك بذل جهود من أجل إعادة إدماج بول مالونق أوان المشمول بالجزاءات (SSi.008)، وهي خطوة يقاومها أكول كور كوك، المدير العام لمكتب الأمن الداخلي[٣٥].

٣٨ - وثمة ديناميات مماثلة تشكّل ملامح المشهد السياسي داخل قبيلة النوير، إذ إن إمكانية عودة رياك مشار، وهو من المنتمين إلى فرع الدوك من قبيلة النوير، تضع المركز السياسي المستقبلي للنائب الأول الحالي للرئيس، تعبان دينق قاي، وهو من المنتمين إلى فرع الجيكاني من قبيلة النوير، موضع شك.

(٣٠) مقابلات مع ممثلين وقادة عسكريين رفيعي المستوى بالجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، في كمبالا وجوبا والخرطوم، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٩.

(٣١) مقابلات مع ممثلين رفيعي المستوى للجناح المعارض في الحركة الشعبية لتحرير السودان، والحركة الشعبية لتحرير السودان - مجموعة المعتقلين السابقين، وتحالف المعارضة في جنوب السودان، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وجهات فاعلة سياسية مستقلة، وممثلين للمجتمع المدني، وقيادات مجتمعية، في جوبا وكمبالا والخرطوم، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩.

(٣٢) مقابلات مع جماعة منشقة بالولايات الاستوائية، أجريت في كمبالا، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩.

(٣٣) مقابلات مع قيادات مجتمعية ودينية وممثلين للمجتمع المدني، في جوبا وبانتيو، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩.

(٣٤) ولايات أنشئت بموجب أمر التأسيس رقم ٢٠١٥/٣٦.

(٣٥) ظهر هذا على وجه الخصوص في سياق الترقيات الأخيرة في صفوف قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الأمن الوطني. ففي حركة الترقيات التي تمت في جهاز الأمن الوطني في آب/أغسطس ٢٠١٨، كانت السيادة لأفراد من ولاية قوقريال أو ولاية تونج. مقابلات مع قائد رفيع المستوى في قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وممثل سابق للجيش الشعبي لتحرير السودان - الاستخبارات العسكرية، ومصادر سرية، في جوبا ونيروبي وأديس أبابا وكمبالا والخرطوم، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩.

وبالنظر إلى احتفاظ تعبان دينق قاي بعدد كبير من القوات في ولاية الوحدة المضطربة، فإن هذه التوترات يمكن أن تصبح سريعاً ذات أهمية بالنسبة إلى ديناميات النزاع الأوسع نطاقا على الصعيدين المحلي والوطني. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، انشق العقيد ديكسون قلواك جوك، المتحدث العسكري السابق باسم الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (فصيل تعبان دينق قاي)، واتهم تعبان دينق قاي بالانصياع للحكومة وبإدماج قواته ضمن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان دون موافقتها. وقد شكَّل قلواك جوك لاحقا حركة جديدة تسمى ''جبهة التحرير الفيدرالية المتحدة''[٣٦].

٣٩ - وبرزت الولايات الاستوائية بوصفها واحدة من أكثر المناطق اضطرابا في جنوب السودان في السنوات الأخيرة، الأمر الذي تجسّد في الشهور الأخيرة في معارضة توماس سيريلو للاتفاق وبيّنته بالتفصيل إحدى دراسات الحالة الواردة في التقرير المؤقت للفريق. وقد استغل سيريلو المظالم الطويلة الأمد لسكان الولايات الاستوائية تجاه المركز الذي يعتقدون أنه تجاهل مصالحهم. بيد أن معارضة سيريلو للاتفاق أتاحت الفرصة لآخرين ينتمون إلى الولايات الاستوائية، مثل واني إيقا، النائب الحالي للرئيس، ومارتن إيليا لومورو، وزير شؤون مجلس الوزراء وأمين اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية، لكي يطرحوا أنفسهم كحلفاء للحكومة في منطقة غير مستقرة تسعى هي جاهدةً إلى حشد الدعم فيها[٣٧].

٤٠ - واتفاق السلام المنشّط اتفاق طموح يضع آجالا قصيرة وتتوافر له موارد محدودة، ولا يزال تنفيذه مرهونا بالديناميات المتعددة المبينة أعلاه. وسيكون استمرار الدعم السياسي مع التنبه إلى دقائق الأوضاع، وإحراز تقدّم نحو المساءلة، وإجراء رصد دقيق، بما في ذلك رصد الإنفاق والترتيبات المالية، ضرورياً لضمان الحفاظ على الزخم الذي ولده الاتفاق دون الخروج عن الأحكام المتفق عليها بطرق تهدد استقرار جنوب السودان وأمنه في المستقبل.

باء - دراسة حالة عن جهاز الأمن الوطني[٣٨]

٤١ - الإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين من الأحكام الرئيسية لاتفاق السلام المنشّط (المادة ٢-١٦)، وهو حكم تعتبره أطراف كثيرة مؤشرا رئيسيا على التزام الحكومة بالسلام[٣٩]. وقد أُطلق سراح ٢٩ سجينا سياسيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وأعقب ذلك في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ إطلاق سراح جيمس قاديت والمواطن الجنوب أفريقي وليام إيندلي وهما معتقلان بارزان من

(٣٦) مقابلات مع ممثلين رفيعي المستوى للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (فصيل تعبان دينق قاي)، وقيادات مجتمعية، وصحفيين، وممثلين للمجتمع المدني، في جوبا وبانتيو وكمبالا، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩.

(٣٧) مقابلات مع ممثلين رفيعي المستوى لجبهة الخلاص الوطني، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتحالف المعارضة في جنوب السودان، والقوات الاستوائية غير المتحالفة، وقيادات مجتمعية، ورجال أعمال، وممثلين للمجتمع المدني، في جوبا وأديس أبابا وكمبالا، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩.

(٣٨) للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر المرفق ٢.

(٣٩) مقابلات مع رياك مشار، وممثلين رفيعي المستوى للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وتحالف المعارضة في جنوب السودان، وممثلين للمجتمع المدني، في الخرطوم، كانون الثاني/يناير ٢٠١٩؛ ومقابلات مع ممثلين للمجتمع المدني، في جوبا ونيروبي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان صدر عليهما حكم بالإعدام في شباط/فبراير ٢٠١٨[٤٠].

٤٢ - ولم يُفرج عن أي معتقلين سياسيين آخرين منذ ذلك الحين، أي بعد مرور ستة أشهر على توقيع اتفاق السلام المنشط[٤١]. ومن بين أولئك الذين لا يزال مصيرهم مجهولا آخرون هم من أبرز منتقدي الحكومة منهم أغراي إدري، أحد أعضاء الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ ودونق صمويل لواك، المحامي في مجال حقوق الإنسان؛ والناشط الشاب، بيتر بيار أجاك.

٤٣ - وقد فرَّ كل من أغراي ودونق إلى نيروبي، حيث اختفيا بتاريخ ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ على التوالي. وعندما سأل الفريقُ حكومة جنوب السودان عن مصيرهما، أحالته الحكومة إلى السلطات الكينية. وأفادت سلطات جنوب السودان بأنها لا تعرف ما آل إليه مصير الرجلين وبأن ما حدث لهما، أيا كان، وقع فيما يبدو خارج جنوب السودان.

٤٤ - وتحقق الفريق من صحة أدلة تشير بقوة إلى أن أغراي ودونق اختطفهما في كينيا مكتبُ الأمن الداخلي لجنوب السودان الذي يتبع جهاز الأمن الوطني. وبناءً على أوامر من المدير العام لمكتب الأمن الداخلي، الفريق أكول كور كوك، قام الفريق التابع للمكتب بنقل الرجلين من كينيا إلى جوبا على متن طائرة تجارية في ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، تم استئجارها بمساعدة سفارة جنوب السودان في نيروبي.

٤٥ - واقتيد الرجلان، فور وصولهما إلى عاصمة جنوب السودان، إلى مرفق احتجاز تابع لمكتب الأمن الداخلي في المجمّع المستخدم كمقر لجهاز الأمن الوطني والمعروف عموما باسم ''البيت الأزرق''. وأفاد شاهد عيان بأن أغراي احتُجز في واحدة من عدة زنزانات للحبس الانفرادي في ''القسم السياسي'' بالطابق العلوي، في حين حُبس دونق حبساً انفرادياً في ''القسم الجنائي'' الواقع بالقبو (انظر المرفق ٨). وشاهد محتجزون سابقون ممن تحدثوا مع الفريق الرجلَيْن داخل المرفق.

٤٦ - بيد أن الأدلة الموثقة ذاتها تفيد بأن أغراي ودونق نُقلا ليلة وصولهما من البيت الأزرق إلى مرفق آخر للاحتجاز والتدريب في لوري يتبع جهاز الأمن الوطني ويشكّل جزءا من مجمع رئاسي وأمني مترامي الأطراف على بعد نحو ٢٠ كيلومترا إلى الغرب من جوبا.

٤٧ - وقد تلقى الفريق واستعرض عددا من التقارير المستقلة الواردة من مصادر متعددة مطلِعة وذات مصداقية كبيرة. وتدعم هذه الروايات بعضها بعضا من خلال عدد من التفاصيل الرئيسية، مما يدفع الفريق إلى ترجيح أن تكون عناصر مكتب الأمن الداخلي قد أعدمت أغراي إدري ودونق صمويل لواك في مرفق الاحتجاز الواقع في لوري يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بناءً على أوامر من كل من قائد مرافق التدريب والاحتجاز التابعة لجهاز الأمن الوطني في لوري، وقائد الشعبة المركزية التابعة لجهاز الأمن الوطني، وأخيرا من الفريق أكول كور كوك[٤٢]. وترسم نهاية الرجلين المأساوية صورة قاتمة

(٤٠) انظر: Waakhe Simon Wudu, "2 Machar followers freed in South Sudan", VOA, 2 November 2018.

(٤١) مقابلات مع ممثلين للمجتمع المدني، في جوبا وكمبالا ونيروبي، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

(٤٢) مقابلات مع مصادر سرية في أماكن غير معلنة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩ وشباط/فبراير ٢٠١٩. وإفادات تلقاها الفريق من أكثر من عشرة مصادر مطلِعة، منها أفراد لهم معرفة مباشرة بشؤون مرافق الاحتجاز. وقد تحدثت كل هذه المصادر مع الفريق شريطة كتمان هويتها.

للتحديات التي تواجه تنفيذ اتفاق السلام المنشّط بسبب الإرث العنيف للنزاعات في جنوب السودان، وتسلّط الضوء أيضا على الجموح المتزايد لجهاز الأمن الوطني فيما يمارس من سلطة تقديرية.

٤٨ - وبعد بضعة أشهر، اعتقل جهاز الأمن الوطني بيتر بيار أجاك في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٨ لدى وصوله إلى مطار جوبا الدولي. ومنذ ذلك الحين، ظل بيار محتجزا في القسم السياسي بمرفق احتجاز البيت الأزرق ولم يتح له الاتصال بالمحامين أو بأسرته إلا بصورة متقطعة.

٤٩ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وقعت مواجهة بين الحراس والمحتجزين في البيت الأزرق في أعقاب احتجاجات عنيفة على ظروف الاحتجاز. وتدّعي الحكومة أن بيتر بيار أجاك لعب دورا بارزا في تلك الأحداث، وهو ادعاء ينكره بيار[٤٣]. وأبلغت الحكومةُ الفريقَ أن بيتر بيار أجاك وُجهت إليه اتهامات جنائية تتعلق أساساً بدوره المزعوم في الأحداث التي وقعت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وهو ما أدى إلى تصنيفه كمحتجز لأسباب جنائية لا كمعتقل سياسي. ولم توضح الحكومة، في المناقشات التي أجرتها مع الفريق بشأن هذه القضية، السبب في احتجازه في المقام الأول ولا السبب في عدم توجيه اتهامات إليه في غضون ٢٤ ساعة من الاحتجاز، حسبما يقتضيه قانون الإجراءات الجنائية والدستور في جنوب السودان[٤٤].

٥٠ - وتوضح الحالات المشار إليها أعلاه قدرة جهاز الأمن الوطني، ومكتب الأمن الداخلي خاصة، على التصرف خارج نطاق سيادة القانون والهياكل الحكومية الرسمية. وتشكّل هذه السلطات ورغبةُ جهاز الأمن الوطني في الإبقاء عليها إلى ما بعد اتفاق السلام تهديداً خطيراً لتنفيذ الاتفاق، وبالتالي، لسلام جنوب السودان وأمنه واستقراره.

٥١ - أما الجانب الآخر لسلطة جهاز الأمن الوطني وقوته ككيان قائم بذاته، فيتمثل في استقلاله المالي المتزايد. وتُخفى في المعتاد ميزانية الجهاز ضمن الميزانية الوطنية لجنوب السودان، حيث تُدرج عادة كبند من بنود ''الأمن'' في إطار ميزانية ''مكتب الرئيس''. وفي الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩، خُصص لبند ''الأمن'' ضمن ميزانية مكتب الرئيس مبلغ ٢٥٣ ٣٠٤ ٦٨١ ٤ جنيها من جنيهات جنوب السودان (أي نحو ٣ ملايين دولار). بيد أن قانون جنوب السودان لاعتمادات الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩ يتضمن صراحةً بندا لـ ''جهاز الأمن الوطني'' بنفس المبلغ المحدد وقدره ٢٥٣ ٣٠٤ ٦٨١ ٤ جنيها من جنيهات جنوب السودان. والبند المكافئ لهذا البند في الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ يدرج مبلغاً قدره ٦٥٢ ٩٤٥ ٧٥٥ ٢ جنيها من جنيهات جنوب السودان. وهذا يشير إلى زيادة سنوية في ميزانية جهاز الأمن الوطني تتجاوز ٥٨ في المائة.

٥٢ - وبالإضافة إلى الموارد التي يتم الحصول عليها عن طريق الميزانية الوطنية، يسعى جهاز الأمن الوطني إلى الاستفادة من عدد من مصادر الإيرادات التجارية المستقلة. ولا تزيد هذه المصادر من موارد الجهاز المالية فحسب، بل إنها تحرره أيضاً من الاعتماد المالي على الهياكل الحكومية.

٥٣ - وتحصل شركة النفط المملوكة للدولة في جنوب السودان، وهي شركة النيل للبترول (نايل - بت)، على حصة كبيرة من عائدات النفط، فهي شريك مساهم في جميع الشركات المشتركة المنتجة للنفط في

(٤٣) مقابلة أجريت مع ممثل لوزارة الخارجية في جوبا، شباط/فبراير ٢٠١٩.

(٤٤) المصدر نفسه. وانظر أيضا المادة ٦٤ من قانون الإجراءات الجنائية لجنوب السودان (٢٠١٨).

جنوب السودان. ومن المعتاد أن تتخلف نايل – بت عن سداد طلبات أداء الأموال التي تدفع من خلالها الشركاتُ المساهمة حصتها في تكاليف الإنتاج، ولم تخضع حساباتها للمراجعة على الإطلاق[٤٥].

٥٤ – ويشغل أكول كور كوك، على نحو ما ذكر الفريق في السابق، منصب عضو بمجلس إدارة نايل – بت منذ عام ٢٠١٦ على أقل تقدير (S/2016/70)، وقد تحقق الفريق من أن موظفي الشركة بينهم عناصر نشطة في جهاز الأمن الوطني[٤٦]. وسبق أن توصل الفريقُ وأطراف أخرى ثالثة إلى وجود صلة بين نايل – بت والتمويل الذي يحصل عليه جهاز الأمن الوطني من خارج الميزانية، وقد طُلب من الشركة من قبل أن تدفع تكاليف مستحقة على قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في مناطق إنتاج النفط[٤٧]. وفي الآونة الأخيرة، أشار رئيس اللجنة المعنية بالشؤون المالية والتخطيط الاقتصادي التابعة للمجلس الوطني (البرلمان) إلى أن ”البادي للجنة أن بعض المؤسسات القوية داخل الحكومة تضع يدها عليها [أي مخصصات نايل – بت]، في حين أن نايل – بت عاجزة عن تلبية طلبات أداء الأموال التي تردها في إطار عملياتها!“[٤٨].

٥٥ – وقد وضع جهاز الأمن الوطني أيضا عناصر تابعة له داخل شركات كبرى أخرى في جنوب السودان، بما فيها شركة دار لعمليات البترول ومصرف جنوب السودان[٤٩]، وانخرط في مشاريعه التجارية الخاصة.

٥٦ – وحدد الفريق ثلاث شركات مصنفة في وثائق تسجيل الشركات صراحةً على أنها ”مملوكة“ لجهاز الأمن الوطني أو من ”ممتلكاته“، وهي شركة سود المحدودة للخدمات الأمنية، وشركة سود المحدودة للخدمات الأمنية والعقارات، والشركة الوطنية المحدودة للنفط والغاز. وقد شكلت شركة سود للخدمات الأمنية بدورها عدداً من الشراكات في إطار مشاريع مشتركة مع شركات خاصة للطيران والخدمات الأمنية.

٥٧ – ويمسك جهاز الأمن الوطني أيضا بزمام عملية رصد وتقييد أنشطة الجهات التي تنتقد الحكومات، بما في ذلك الصحفيون وممثلو المجتمع المدني. ويقوم جهاز الأمن الوطني، من خلال مكتب يخضع لإشراف المقدم دينق تونق كينجوك، وهو عضو نشط في الجهاز منتدب رسمياً إلى لجنة الإغاثة والتعمير في جنوب السودان، بإلحاق أفراد تابعين له بالمكاتب الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني، ويوافق على جميع الاجتماعات وحلقات العمل والمؤتمرات[٥٠].

---

(٤٥) مقابلات مع مصادر حكومية سرية، شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٩. انظر أيضا Global Witness, *Capture on the Nile* (2018): والمادة ٤-٨-١-١٤-١٤ من اتفاق السلام المنشّط تدعو إلى استعراض وضع شركة نايل – بت وتحويلها، في حين تدعو المادة ٤-٨-١-١٤-٤ إلى التقيد الصارم بقانون النفط لعام ٢٠١٢.

(٤٦) مقابلات مع مصادر سرية أجريت في أماكن غير معلنة، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩.

(٤٧) انظر S/2016/793. وانظر أيضا Global Witness, *Capture on the Nile*؛ و The Sentry, “Fuelling atrocities: oil and war in South Sudan”, March 2018.

(٤٨) الهيئة التشريعية الوطنية الانتقالية لجمهورية جنوب السودان، ”تقرير بشأن القراءة الثانية لميزانية العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩“، الفرع ٣-١-أ-٥، قدمه رئيس اللجنة المعنية بالشؤون المالية والتخطيط الاقتصادي، ديفيد نايلو مايو، ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٨. أكد مصدر سري صحة الأنباء التي تفيد بعجز شركة نايل – بت عن سداد طلبات أداء الأموال.

(٤٩) مقابلات مع مصادر سرية أجريت في أماكن غير معلنة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير – آذار/مارس ٢٠١٩.

(٥٠) مقابلات مع مصادر سرية أجريت في أماكن غير معلنة، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩.

٥٨ - ويسمح برنامج الاحتجاز الواسع النطاق والموازي التابع لجهاز الأمن الوطني باحتجاز الأفراد خارج إطار العملية القضائية العادية. والبيت الأزرق ليس سوى واحد من عدة مرافق احتجاز رسمية وغير رسمية تنتشر في جميع أنحاء جنوب السودان ويسيطر عليها مكتب الأمن الداخلي. ووفقا لشهادة محتجزين سابقين، فإن مرافق البيت الأزرق، والقسم ''الجنائي'' فيه على وجه الخصوص، تعاني من الاكتظاظ، ويتعرض فيها السجناء للابتزاز والحرمان من الطعام والرعاية الطبية (انظر المرفق ٨). وقد استمع الفريق لروايات عديدة لوقائع عمليات استجواب جرى فيها ضرب المحتجزين وتعذيبهم بطرق منها مثلا استخدام الصدمات الكهربائية[٥١].

٥٩ - وفي جوبا، تأكد الفريق من وجود موقع ثانٍ سيء السمعة للاحتجاز والتعذيب يقع على نهر النيل بين مرفقي الهجرة والشرطة ويعرف باسم ''ريفرسايد''[٥٢].

٦٠ - ويُزعم أن جهاز الأمن الوطني نفذ عددا من عمليات القتل خارج نطاق القضاء عن طريق فرقتي إعدام صغيرتين معروفتين باسم ''النمر الداخلي'' و ''النمر الخارجي''، وكلتاهما تحت إمرة الفريق أكول كور كوك. ويُزعم أن هؤلاء ''المسلحين المجهولين'' نفذوا عددا من عمليات القتل المحددة الهدف في السنوات الأخيرة، شملت صحفيين ونشطاء من المجتمع المدني في جنوب السودان وأشخاص يُعتقد أنهم من منتقدي الحكومة أو المعارضين السياسيين التمسوا اللجوء في البلدان المجاورة، بما في ذلك في مخيمات اللاجئين[٥٣].

٦١ - ويرى جهاز الأمن الوطني في كثير من أحكام اتفاق السلام المنشّط تهديدا لاستقلاله، ولذلك فإنه يقاوم فرضها[٥٤]. وعلى هذا النحو، يبرز الجهاز بوصفه أحد أهم العراقيل التي تعترض تنفيذ الاتفاق وتقوّض الثقة التي يسعى إلى مدّ جسورها بين الأطراف الموقّعة.

٦٢ - فعلى سبيل المثال، أكد الفريق صحة قيام جهاز الأمن الوطني مؤخراً، بالمخالفة لأحكام اتفاق السلام المنشّط (المادة ٢-١-٨)، بتجنيد ما لا يقل عن ٠٠٠ ٣ من المقاتلين الجدد في تونج وقوقريال، وهما مسقط رأس كل من أكول كور كوك والرئيس كير، مع ازدياد توجه المسؤولين الحكوميين على أرفع المستويات إلى التركيز بشكل متزايد على الانتماء العرقي والقبلي[٥٥].

٦٣ - وتفيد التقارير بأن مجندي جهاز الأمن الوطني الجدد يتلقون التدريب في مرفق يقع في أناناتاك. ويُزعم أن التدريب تدعمه شركة دولية قد تكون عاملة محلياً تحت مسمى ''مارشنت - التدريب التكتيكي للمحاربين الأشداء'' (Marchant - Mighty Warriors Tactical Training). وأي تدريب من هذا القبيل يخضع لأحكام حظر الأسلحة المفروض على كامل إقليم جنوب السودان بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٢٨ (٢٠١٨).

(٥١) مقابلات مع مصادر سرية أجريت في أماكن غير معلنة، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٩.

(٥٢) مقابلة مع مصدر سري أجريت في مكان غير معلن، شباط/فبراير ٢٠١٩.

(٥٣) مقابلات مع مصادر سرية أجريت في أماكن غير معلنة، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩.

(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) مقابلات مع مصادر سرية في أماكن غير معلنة، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٩. انظر أيضاً المرفق ٦.

٦٤ - ولاحظ الفريق أيضاً بذل جهاز الأمن الوطني محاولات للتملص من تنفيذ الأحكام الأمنية التي ينص عليها اتفاق السلام المنشّط. فالتقارير تفيد بأن المدير العام لمكتب الأمن الداخلي أكد مرارا أن جهاز الأمن الوطني لا يعتبر نفسه خاضعا لأحكام إيواء القوات التي تنص عليها المادة ٢-٢-٢ ولا يعتزم إخلاء المناطق المدنية على النحو المنصوص عليه في المادة ٢-٢-٣-١[٥٦].

٦٥ - وخير مثال على هذه المقاومة لتنفيذ اتفاق السلام المنشّط الحادثُ الخطير الذي وقع في مرافق جهاز الأمن الوطني للتدريب والاحتجاز في لوري. ففي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، توجه فريقٌ تابع لآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، يتألف من ثلاثة مراقبين دوليين وسائق محلي، إلى مركز التدريب المذكور بغية إجراء تحقيق في انتهاك مزعوم لاتفاق وقف الأعمال القتالية وحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية. واحتجزت قوات جهاز الأمن الوطني الفريق لأكثر من أربع ساعات بعد أن منعته من دخول مركز التدريب. وتعرض أعضاء فريق الرصد للمضايقات ولاعتداءات خطيرة وللسرقة. وجُردت امرأة عضوة في الفريق من ملابسها أثناء الاعتداءات[٥٧]. وتشكل هذه الأعمال انتهاكا خطيرا للمادتين ٢-١-١٠-٥ و ٢-١-١٠-٦ من اتفاق السلام المنشّط وللفقرة ١٤ (ز) من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨).

٦٦ - وقد تحقق فريقُ الخبراء من أن ما تعرض له فريق الرصد من احتجاز واعتداء تم بأمر من العميد مالوال دال مويوروال الذي كان قائد جهاز الأمن الوطني المسؤول عن مرافق لوري في ذلك الوقت، وبعلم اللواء أسياك كويوت، نائب قائد العمليات بجهاز الأمن الوطني في جوبا، وكلاهما من المقربين من المدير العام لمكتب الأمن الداخلي (أكول كور كوك) الذي كان على علم هو أيضاً بالحادث[٥٨].

جيم - التطورات الإقليمية والسياق الإقليمي

٦٧ - وصف الفريق في تقريره المؤقت كيف أن اتفاق السلام المنشّط تم التفاوض عليه وتوقيعه في ظل انفراجة إقليمية متزايدة في منطقة القرن الأفريقي. وقد أدى ذلك إلى إشراك طائفة أكبر من الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة في قيادة عملية السلام في جنوب السودان، مع ظهور السودان وأوغندا كطرفين مكملين للقيادة الإثيوبية في إطار آلية الإيغاد الإقليمية.

٦٨ - ورفع ذلك من سقف التوقعات المعقودة على أن يتم تنفيذ اتفاق السلام المنشّط في سياق إقليمي أكثر ملاءمة من ذلك الذي خيّم على سابقه المبرم عام ٢٠١٥، أي الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، الذي افتقر إلى الدعم السياسي والأمني المماثل من المنطقة. بيد أن الفريق لاحظ أيضا أن هذا الدعم يجب، حتى يكون فعالا، أن يصبح مؤسسيا بما فيه الكفاية لكي يستمر إلى ما أبعد من الأجل القصير.

٦٩ - وفي الأشهر التي انقضت منذ صدور التقرير المؤقت للفريق، تسبب عدد من التطورات الإقليمية في احتقان هذه الانفراجة، وأثار أسئلة حول أي القيادات الإقليمية سيقدر له الاستمرار، وشكّل إضافة إلى ذلك سياقا إقليميا مختلفا في الأشهر المتبقية من الفترة ما قبل الانتقالية والفترة الانتقالية اللاحقة لها.

(٥٦) مقابلات مع مصادر سرية في أماكن غير معلنة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩.

(٥٧) انظر المرفقين ٩ و ١٠.

(٥٨) مقابلات مع مصادر سرية في أماكن غير معلنة، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩.

٧٠ - ومنذ البداية، تشير المقابلات التي أجراها الفريق إلى أن الاتصال والتنسيق بين الجهات الإقليمية الرئيسية الداعمة لاتفاق السلام المنشّط وبين الخرطوم وكمبالا على وجه الخصوص، كانا محدودين[٥٩].

٧١ - وأثرت أيضا التطورات المحلية في السودان على مشاركته في عملية السلام في جنوب السودان. ففي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، تظاهر المواطنون السودانيون في شوارع المدن في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في العاصمة. وفي حين بدا أن زيادة أسعار السلع الأساسية ونقص الوقود هما ما أشعل فتيل الاحتجاجات، سرعان ما اتخذ المحتجون منحى أوسع ينتقد الحكومة وطالبوا بتنحية الرئيس عمر البشير عن منصبه. وأُطلق الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية على المتظاهرين العزل المدعومين من الأحزاب المعارِضة وتجمع المهنيين السودانيين. واستمرت المظاهرات، وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٩، أعلن الرئيس البشير حلَّ الحكومة الاتحادية وجميع الحكومات المحلية وفرض حالة الطوارئ[٦٠]. وفي ٢٣ شباط/فبراير، عين البشير وزيرَ الدفاع الفريق عوض بن عوف نائباً له، ووالي ولاية الجزيرة الواقعة في شرق البلاد محمد طاهر إيلا، رئيساً للوزراء. وبموازاة ذلك، استبدل الرئيس البشير جميع ولاة الولايات بضباط عسكريين[٦١].

٧٢ - ومن المرجح أن تؤثر التغييرات المشار إليها أعلاه وما يترتب عليها من زعزعة للاستقرار في السودان على تنفيذ اتفاق السلام المنشّط في جنوب السودان. فالسلطات في الخرطوم، وعلى الأخص الرئيس البشير، من الجهات الرئيسية الضامنة للاتفاق، بما في ذلك ما يتعلق بكفالة أمن رياك مشار[٦٢]. وتعاون السودان مجددا مع جنوب السودان من أجل استئناف إنتاج النفط في حقوله الموجودة في ولاية الوحدة، بالإضافة إلى اعتماد جنوب السودان على خطوط الأنابيب والموانئ السودانية لتصدير جميع إنتاجه من النفط، يجعلان هذه العلاقة حيوية لكلا الاقتصادين.

٧٣ - وأصبح أيضاً استمرار أوغندا في الاستثمار سياسياً وعسكرياً ومالياً في تنفيذ اتفاق السلام المنشّط أمرا أقل تأكيدا. فقد أثرت المنازعات السياسية الإقليمية الأخرى، بما في ذلك مع رواندا، في الأولويات السياسية[٦٣]. ثم إن استمرار وجود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في إقليمي وسط وغرب الاستوائيين، في انتهاك لحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن بقراره ٢٤٢٨ (٢٠١٨) وعلى نحو ما ورد في التقرير المؤقت للفريق، أثار أيضا تساؤلات بشأن دور أوغندا كجهة محايدة تشارك في العملية[٦٤].

---

(٥٩) مقابلات مع دبلوماسيين وأفراد من الأجهزة الأمنية ببلدان المنطقة، ودبلوماسيين، ومصادر سرية، في كمبالا وأديس أبابا والخرطوم ونيروبي وجوبا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٩.

(٦٠) انظر: Al Jazeera English, “Sudan’s Bashir declares year-long state of emergency”, 23 February 2019. وقد خُفضت مدة سريان حالة الطوارئ بعد ذلك من عام واحد إلى ستة أشهر.

(٦١) انظر: Al Jazeera, “Sudan's Bashir reshuffles top team amid state of emergency”, 23 February 2019.

(٦٢) مقابلات مع ممثلين للمجتمع المدني السوداني، وصحفيين وأكاديميين، وموظفين مدنيين سودانيين رفيعي المستوى، وموظفي استخبارات سودانيين وآخرين من بلدان المنطقة، ودبلوماسيين، ومصادر سرية، في الخرطوم وأديس أبابا وجوبا وكمبالا ونيروبي، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٩.

(٦٣) مقابلات، منها ما تم عبر الهاتف، مع مسؤولين أوغنديين رفيعي المستوى، مدنيين وعسكريين ومن الاستخبارات، ومع دبلوماسيين، ومحللين دوليين، ومصادر سرية، في كمبالا وأديس أبابا ونيروبي، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٩.

(٦٤) مقابلات مع ممثلين للمجتمع المدني، وقيادات مجتمعية ودينية، وأشخاص مشردين داخليا، وصحفيين، وموظفي إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية، في أديس أبابا وجوبا وكمبالا ونيروبي، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٩.

٧٤ - وفي ٥ آذار/مارس ٢٠١٩، قام كل من أبيي أحمد علي، رئيس وزراء إثيوبيا، وأسياس أفورقي، رئيس إريتريا، بزيارة إلى جوبا واجتمعا مع الرئيس كير. وقد عُقد الاجتماع بعد فترة قصيرة من انتهاء الدورة العادية السادسة والأربعين لمجلس وزراء الإيغاد التي انعقدت في جيبوتي في ٢٧ شباط/فبراير ونوقشت فيها ضرورة تعزيز السياسات المتعلقة بمنطقة القرن الأفريقي الكبرى[٦٥]. وربما تكون زيارة هذا الوفد الإثيوبي الإريتري المشترك إلى جوبا بادرةً تشير إلى حدوث تغير في الديناميات الداخلية للإيغاد وتجدّد اهتمام إثيوبيا وإريتريا بعملية السلام في جنوب السودان[٦٦]. وفي الأشهر الأخيرة، حث السفير إسماعيل وايس، مبعوث الإيغاد الخاص إلى جنوب السودان، الجماعاتِ غير الموقعة على التوقيع على اتفاق السلام المنشّط[٦٧]، مع قيام الهيئة أيضا بدور محوري في التوصل لتوافق في الآراء بشأن اختيار رئيس دائم لهيئة الرصد والتقييم البالغة الأهمية المعروفة باسم اللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها[٦٨].

ثالثا - انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

٧٥ - لا تزال الحالة الإنسانية في جنوب السودان محفوفة بالمخاطر، على الرغم من الآمال التي يعلقها السكان المدنيون على اتفاق السلام المنشّط. فأكثر من مليونين من المدنيين لا يزالون مشردين. ومعظم هؤلاء يواجهون حالات نقص خطير في الغذاء، ويظل اللاجئون منهم إلى مواقع حماية المدنيين، والنساء والأطفال على وجه الخصوص، معرضين للخطر. ويرى الكثيرون أنهم لا يستطيعون العودة إلى ديارهم، لأنها إما شُغلت وإما دُمرت[٦٩].

ألف - إمكانية إيصال المساعدة الإنسانية

٧٦ - تحسنت الحالة الأمنية في العديد من أنحاء جنوب السودان مما أسهم إلى حدّ ما في التخفيف من الأزمة الإنسانية. واستمر تناقص عدد الحوادث المبلغ عنها والمتعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية منذ تموز/يوليه ٢٠١٨، وقد أُفيد آنذاك بوقوع ٨٠ حادثا في جميع أنحاء جنوب السودان[٧٠]. فأُبلغ في الشهر الأول من عام ٢٠١٩ عما مجموعه ٣٥ حادثا، انطوت نسبة ٢٣ في المائة منها على ارتكاب أعمال

(٦٥) انظر المرفق ١١.

(٦٦) مقابلات مع دبلوماسيين، ومحللين دوليين، وصحفيين، ومصادر سرية، في أديس أبابا وكمبالا، شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠١٩.

(٦٧) انظر المرفق ١٣.

(٦٨) انظر بيان الترويكا الصادر في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٩ بشأن تصاعد حدة النزاع في جنوب السودان: Harriett Baldwin, Minister of State for Africa at the Foreign and Commonwealth Office, United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, “Troika statement on escalating conflict in South Sudan”, 20 February 2019.

(٦٩) مقابلات مع مدنيين، وموظفين تابعين للأمم المتحدة، وممثلين للمجتمع المدني، في بانتيو وجوبا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ - شباط/فبراير ٢٠١٩.

(٧٠) انظر: [الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جنوب السودان: الاستعراض السنوي لإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية (كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨)] United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs , South Sudan: Annual Humanitarian Access Review (January-December 2018), 25 February 2019.

عنف ضد العاملين في المجال الإنساني وضد أصول العمليات الإنسانية، وذلك مقارنةً بمتوسط شهري بلغ في عام ٢٠١٨ نسبة ٥٢ في المائة.

٧٧ - لكن الفريق يلاحظ أنه لئن كانت الحالة الأمنية آخذةً في التحسن في العديد من أنحاء البلد، فإن العقبات البيروقراطية أمام إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية تتزايد، بما يتعارض مع الأمر الجمهوري لعام ٢٠١٧ المتعلق بإتاحة نقل المساعدات الإنسانية مجانًا ودون عوائق ومع أحكام المادة ٢-١-٢ من اتفاق السلام المنشّط.

٧٨ - وارتفعت نسبة الحوادث ذات الصلة بالعقبات البيروقراطية التي أُبلغ بها من متوسط شهري قدره ١٢ في المائة في عام ٢٠١٨ إلى ٣١ في المائة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، مع تأخيرات وحواجز كبيرة مرتبطة بصعوبات الاستيراد، والرسوم المفروضة عند نقاط التفتيش، والضرائب المفروضة على الموظفين[٧١]. وتشمل العقبات الأخرى إجراءات الاعتماد المرهقة والرسوم الباهظة المفروضة على الوصول إلى بعض المناطق[٧٢].

٧٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، لم يتسن إيصال الإمدادات الإنسانية إلى حوالي ٠٠٠ ٢٣ شخص مقيم في محيط ياي، إذ حُظر دخول الإمدادات عند نقطة العبور الحدودية تبعاً للأمر الجمهوري الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بشأن رسوم الاستيراد ولعدم وضوح تعريف ما يشكّل ”سلعا إنسانية“[٧٣].

٨٠ - وبالإضافة إلى ذلك، سُجلت زيادة في عدد نقاط التفتيش والرسوم المطلوبة على طول الممر الرابط بين جوبا وبانتيو، بمبلغ متوسطه ٥٠٠ ٤ دولار عن كل شاحنة سُدد عبر ما يقدر بـ ٥٧ نقطة تفتيش. وأفادت التقارير أيضا بأن المطالبة بدفع الرسوم ومصادرة البضائع عطلت الرحلات الجوية الإنسانية في روبكونا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨[٧٤]، كما أصبحت نقاط التفتيش غير القانونية والضرائب المفروضة بما يخالف القانون مشكلة سائدة في إقليم وسط الاستوائي[٧٥].

٨١ - وقد أشار الفريق إلى العوائق البيروقراطية أمام المساعدة الإنسانية في تقاريره السابقة، ولا يزال يرى أن تطبيق السياسات الحكومية فيما يتعلق بإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية يفتقر إلى الوضوح والاتساق (S/2017/979). وتشير المقابلات التي أُجريت مع العاملين في المجال الإنساني إلى أن هذه

(٧١) انظر: [الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جنوب السودان: لمحة موجزة عن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية (كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)] United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, South Sudan: Humanitarian Access Snapshot (January 2019), 15 February 2019.

(٧٢) انظر: [الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جنوب السودان: استعراض إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية (كانون الثاني/يناير - حزيران/يونيه ٢٠١٨)] United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, South Sudan: Humanitarian Access Review (January–June 2018), 15 August 2018.

(٧٣) انظر: United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, South Sudan: Humanitarian Access Snapshot (January 2019).

(٧٤) انظر: [الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جنوب السودان: لمحة موجزة عن إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية (أيلول/سبتمبر ٢٠١٨)] United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, South Sudan: Humanitarian Access Snapshot (September 2018), 10 October 2018.

(٧٥) المرجع نفسه.

السياسات تُستغل في بعض الأحيان لعرقلة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المجتمعات المحلية التي يُعتقد أنها تدعم المعارضة وتحويل المعونة إلى مجتمعات أخرى تُولَى الأفضلية[٧٦].

باء – انعدام الأمن الغذائي

٨٢ – لا يزال انعدام الأمن الغذائي يشكل مصدر قلق بالغ في أجزاء كثيرة من البلد. وتتمثل العوامل الرئيسية الكامنة وراء ذلك، حسب التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي[٧٧]، في النزوح الناجم عن النزاعات، وانخفاض غلة المحاصيل، والأزمة الاقتصادية الأوسع نطاقا، والصدمات المناخية، والصعوبات التي تواجه إيصال المساعدات الإنسانية. والولايات المتأثرة بوجه خاص هي الوحدة وجونقلي وشمال بحر الغزال، وكذلك البحيرات وشرق الاستوائية وأعالي النيل.

٨٣ – وقد تدهورت آفاق الأمن الغذائي في الواقع منذ أواخر عام ٢٠١٨، حيث خلص تقييم إلى أن ٥,٢ ملايين شخص عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٩[٧٨]، من بينهم ٠٠٠ ٣٦ شخص جرى تصنيفهم على أنهم يعيشون في ظروف أشبه بالمجاعة. وهذا بالمقارنة مع ما مجموعه ٤,٤ ملايين شخص في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ومن المناطق التي لا تزال تصنف على أنها تواجه مستويات ''كارثية'' لانعدام الأمن الغذائي مقاطعتا لير ومايندیت في ولاية الوحدة، ومنطقة بقارة الكبرى ومقاطعة وو في ولاية غرب بحر الغزال[٧٩]. ومن المحتمل أن يزداد هذا الوضع تردياً في الأشهر المقبلة، التي تُعرف في كثير من الأحيان بأنها ''الموسم الأعجف'' لدى العديد من المجتمعات في جنوب السودان[٨٠].

٨٤ – وفي ياي، أخبرت مجموعة من النازحات تتألف من ٢٥ امرأة وفتاة الفريقَ أن الكثير من الناس لا يستطيعون العمل في حقولهم بسبب انعدام الأمن وأنهم يواجهون، نتيجة لذلك، نقصا حادا في الغذاء. وأشار رجل من المنطقة يلتمس الآن اللجوء في أوغندا إلى أن العديد من المدنيين في لاينيا نزحوا قبل أن تتاح لهم فرصة حصاد محاصيلهم[٨١].

---

(٧٦) مقابلات مع منظمات للمجتمع المدني تعمل في مجال المساعدة الإنسانية، في ياي ويامبيو، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وشباط/فبراير ٢٠١٩.

(٧٧) انظر: [الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جنوب السودان: لمحة موجزة عن التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (كانون الثاني/يناير – تموز/يوليه ٢٠١٩)] United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, South Sudan: Integrated Food Security Phase Classification (IPC) Snapshot (January-July 2019), 22 February 2019.

(٧٨) يرد في اللمحة الموجزة لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ التي يعدها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية عن المساعدات الإنسانية رقمٌ (٥,٢ ملايين) يختلف عن توقعات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي المتعلقة بالفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠١٩ (٦,١٧ ملايين). ويقدَّم هنا الرقم المذكور في اللمحة الموجزة للاتساق مع الأرقام المستمدة من اللمحات الموجزة عن المساعدات الإنسانية المتعلقة بعام ٢٠١٨.

(٧٩) انظر: Integrated Food Security Phase Classification, The Republic of South Sudan, "Key IPC findings: September 2018–March 2019", 28 September 2018.

(٨٠) انظر: World Food Programme, "Increasing number of people face severe food shortages in South Sudan", 22 February 2019.

(٨١) مقابلة مع أحد النازحين، في أوغندا، كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

٨٥ - وأوضحت شاهدة عيان كيف أن القتال أدى أيضا إلى زيادة عمليات النهب في المنطقة، من جراء عدم دفع رواتب الجنود في كثير من الأحيان. وقالت: ”هنا في ياي، نشعر بالانزعاج حقاً من الجنود، وهم أنفسهم الذين ينبغي عليهم حماية المدنيين. ولقد شهدنا زيادة في حالات النهب، فحتى عندما يتعرض الناس للاغتصاب، نجد أنهم يتعرضون أيضاً لسرقة نقودهم وغذائهم. ونحن نفهم أن الجنود يلجؤون للنهب لأنهم لم يتقاضوا رواتبهم منذ شهور. ولكن ما الذي تتوقعه الحكومة عندما تعطي أسلحة لأجيرها الذي لم يتقاض راتبه[٨٢]“؟

جيم - استخدام الأطفال وتجنيدهم

٨٦ - عملا بالقرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، أجرى الفريق تحقيقاً بشأن الانتهاكات المتعلقة باستخدام الأطفال وتجنيدهم في سياق النزاع. وعلى الرغم من أن ظاهرة استخدام الأطفال وتجنيدهم أخذت في التراجع في جنوب السودان منذ التوقيع على اتفاق السلام المنشّط[٨٣]، تلقى الفريق تقارير عن استخدام الأطفال في يامبيو وبانتيو[٨٤].

٨٧ - وأشار الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح أيضا إلى استخدام الأطفال وتجنيدهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونظرا لأن هذه الأعمال تمثل انتهاكاً للقانون الدولي الساري، فقد حث الفريق العامل جميع أطراف النزاع المسلح على أن تقوم فورا ودون شروط مسبقة بتسريح جميع الأطفال المجندين في صفوفها ودعا أطراف النزاع المسلح التي لم تفعل ذلك إلى منح الأمم المتحدة إمكانية الوصول دون عائق بغية التحقق وتسريح الأطفال المرتبطين بجميع الأطراف[٨٥].

٨٨ - ووردت إلى فريق الخبراء ادعاءات متعددة تفيد بأن تجنيد الأطفال لا يزال مستمرا في ولاية الوحدة[٨٦] وزعم العديد من الشهود أن قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وقوات الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (فصيل تعبان دينق قاي) تجند المقاتلين في المنطقة، كما ذكرت التقارير أن بعض مَن يجري تجنيدهم أطفال[٨٧].

٨٩ - وعلِم الفريق، خلال الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى يامبيو، أنه جرى في الآونة الأخيرة تسريح ما مجموعه ١٠٦ من الأطفال (٧٩ فتى و ٢٧ فتاة)، من بينهم ١٣ فتى و ٦ فتيات سرحتهم قوات

(٨٢) مقابلة مع مدنية، في إقليم وسط الاستوائي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

(٨٣) مقابلات مع وكالات الأمم المتحدة، في جوبا وبانتيو ويامبيو، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ - شباط/فبراير ٢٠١٩.

(٨٤) انظر: [لجنة الرصد والتقييم المشتركة، التقرير المرحلي رقم ٤: عن حالة تنفيذ اتفاق السلام المنشّط، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨] Joint Monitoring and Evaluation Commission, Progress report No. 4: on the status of implementation of the R-ARCSS 2018, 10 December 2018؛ و[آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية، ”محضر الاجتماع السابع للجنة الفنية“، ١٦-١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩] Ceasefire and Transitional Security Arrangements Monitoring and Verification Mechanism, “Technical Committee meeting minutes No. 7”, 16-19 January 2019.

(٨٥) انظر: [الأمم المتحدة، مجلس الأمن، ”بيان عام من رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح“، نشرة صحفية، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨] United Nations, Security Council, “Public statement by Chair of Working Group on Children and Armed Conflict”, press release, 18 December 2018.

(٨٦) مقابلة مع محتجز سابق عامل مع الأطفال، في بانتيو، شباط/فبراير ٢٠١٩.

(٨٧) مقابلات مع مصادر سرية، في بانتيو، شباط/فبراير ٢٠١٩. انظر أيضاً المرفق ١.

الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (فصيل رياك مشار)، و ٦٦ فتى و ٢١ فتاة سرحتهم قوات الحركة الوطنية لتحرير جنوب السودان[٨٨].

دال – العنف الجنسي والجنساني

٩٠ – أشار الفريق، في تقاريره السابقة، إلى كيفية استخدام العنف الجنسي، والاغتصاب على وجه الخصوص، كاستراتيجية عسكرية متعمدة في النزاع الدائر في جنوب السودان (انظر S/2018/292). وعلى الرغم من أحكام اتفاق السلام المنشّط التي تدعو إلى وقف جميع أشكال العنف الجنسي والجنساني، أُبلغ الفريق بوقوع أعمال عنف جنسي مرتبطة بالنزاع على نطاق واسع، في عدة مناطق من بينها ولاية الوحدة وإقليم وسط الاستوائي[٨٩].

٩١ – وقد ركز الفريق أعماله على ولاية الوحدة، حيث أبرزت تقارير عديدة ارتفاع مستويات العنف الجنسي فيها[٩٠]. وعلى الرغم من الاهتمام الذي لقيته هذه التقارير في الآونة الأخيرة، فقد شددت النساء اللاتي أجرى الفريق معهن مقابلات في المنطقة على أن هذه المشكلة تعود إلى عام ٢٠١٤ على الأقل[٩١].

٩٢ – ويظل الفريق حريصا على تجنب ازدواجية العمل مع وكالات وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، واللجنة المعنية بحقوق الإنسان في جنوب السودان بولايتها التي وضعها مجلس حقوق الإنسان، وكذلك مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وآلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية. وعلى وجه الخصوص، يعتقد الفريق أن من المهم تفادي تعريض الضحايا والشهود لمقابلات عديدة تتناول نفس الأحداث المروعة[٩٢]. ومع ذلك، يشدد الفريق على أن تحقيقاته المستقلة كشفت أيضاً عن نمط واسع الانتشار للعنف الجنسي ترتكبه الجماعات المسلحة ضد المدنيين، في منطقة ولاية الوحدة.

٩٣ – وفي بانتيو، استمع الفريق إلى روايات متعددة عن هجمات على المدنيين الذين التمسوا اللجوء في مواقع حماية المدنيين في أعقاب الهجمات العسكرية التي شُنت في ولاية الوحدة في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٨[٩٣]. (انظر المرفق ١ للاطلاع على دراسة حالةٍ عن الجماعات المسلحة في ولاية الوحدة)

٩٤ – ”عندما وصلنا إلى هنا اعتقدنا أننا آمنون. وانصرفت نساء لجلب الماء أو الحطب فتعرضن للاغتصاب. وفي الآونة الأخيرة، في أواخر كانون الثاني/يناير، غادرت فتاتان تبلغ إحداهما ٣٠ عاما

(٨٨) مقابلات مع وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني، شباط/فبراير ٢٠١٨.

(٨٩) انظر أيضا المرفق ١٤ للاطلاع على شهادات أخرى.

(٩٠) مقابلات مع مدنيين، ومشردين داخليا، ومدافعين عن حقوق الإنسان، في بانتيو، شباط/فبراير ٢٠١٩.

(٩١) مقابلات مع موظفين بالأمم المتحدة وقيادات مجتمعية وممثل لجمعيات التفاهم بين الأديان، واجتماع مع مجموعة من ٢٥ مدنيا من جنوب السودان، في بانتيو، شباط/فبراير ٢٠١٩.

(٩٢) عقب تقرير منظمة ”أطباء بلا حدود“ عن حوادث الاغتصاب التي وقعت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، تدفق العاملون في مجال المساعدة الإنسانية والجهات الفاعلة الأخرى إلى بانتيو لإجراء تحقيقات بشأن ما ورد في التقرير. ونتيجة لذلك، أعربت بعض الضحايا عن شعورهن بالإجهاد من المقابلات المتعددة التي أجرتها مختلف الجهات الفاعلة.

(٩٣) طلب العديد ممن أجريت معهم مقابلات عدم الكشف عن أسمائهم خشية التعرض لأعمال انتقامية.

والثانية ١٣ عاما موقع حماية المدنيين، وفي الخارج مباشرة اغتُصبت الفتاتان كلتاهما. وبإمكانكم التحدث مع الناجيتين كلتيهما – فهما موجودتان في هذا المخيم. نحن مهانات وجراحنا غائرة وندوبي أنا لم تلتئم منذ ذلك الحين، تذكّرني بأننا مطارَدات مثل حيوانات يراد إذلالها[٩٤]''.

٩٥ - واستمع الفريق أيضاً إلى شهادات تصف اغتصاب رجلين مسلحين لإحدى المقيمات في موقع لحماية المدنيين في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨[٩٥]؛ واغتصاب امرأة مسنة في سن السبعين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨[٩٦]؛ والاغتصاب الجماعي لفتاة تبلغ من العمر عشر سنوات في ''نياجوي'' بمحلية نيالديو في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨[٩٧]؛ واغتصاب طفلة تبلغ من العمر ١٢ عاما غير بعيد عن موقع حماية المدنيين في بانتيو في أيلول/سبتمبر أو تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (انظر المرفق ١٤)[٩٨].

٩٦ - وأخبرت الناجيات والشهود الفريقَ أن عمليات الاغتصاب المزعومة ارتكبها شبان مسلحون، و ''جنود'' وأشخاص مسلحون يرتدون ''إما الأقنعة المسماة 'بالاكلافا' وإما جوارب مثقوبة عند العينين والفم''[٩٩]. ولم يتمكن الفريق من تحديد هوية هؤلاء الجناة أو انتماءاتهم بشكل قاطع.

٩٧ - لقد وضع مجلس الأمن بقراره ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، الفقرة ١٤ (هـ)، معيارا محددا للإدراج في قائمة الجزاءات هو ''التخطيط لأعمال تنطوي على العنف الجنسي والجنساني أو توجيه تلك الأعمال أو ارتكابها في جنوب السودان''.

٩٨ - وقد سعى الفريق، بعد تركيزه على إقليم وسط الاستوائي في تقريره المؤقت، إلى مواصلة دعم الأعمال التي تقوم بها وكالات وهيئات أخرى من أجل توثيق أعمال العنف الجنسي في ولاية الوحدة، فأجرى التحقيقات وجمع المعلومات المفصلة عن وجود الجماعات المسلحة وهيكلها القيادي في الولاية (انظر المرفق الأول). ويأمل الفريق أن تجد اللجنة في هذه المعلومات، إلى جانب تقارير الأمم المتحدة التي بحوزتها فعلا، ما يساعدها على تحديد ما إذا كان أي من الأفراد المذكورين يستوفي معايير الإدراج في قائمة الجزاءات المبينة في القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، دون تكرار أعمال الوكالات الأخرى.

هاء - المساءلة

٩٩ - يبدو أن هناك ضعفا في رغبة أصحاب الإرادة السياسية في محاسبة من يتحملون المسؤولية عن الانتهاكات الموثقة خلال النزاع الذي طال أمده في جنوب السودان. وقد أعرب الناجون وأسرهم والقيادات المجتمعية وممثلو المجتمع المدني، خلال عدة مقابلات ومناقشات، عن شعورهم بالإحباط والغضب إزاء التأخر في إنشاء المحكمة المختلطة وفقا للفصل ٥ من اتفاق السلام المنشّط وفي التصدي للانتهاكات الجسيمة العديدة التي وُثّق وقوعها خلال النزاع، بما في ذلك الاستهداف المتعمد للمدنيين، وعمليات الاختطاف، والاغتصاب، وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي، والنهب، وتدمير الممتلكات

(٩٤) مقابلات مع مصادر سرية، في بانتيو، شباط/فبراير ٢٠١٩.

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) المصدر نفسه.

(٩٧) المصدر نفسه.

(٩٨) المصدر نفسه.

(٩٩) مقابلة مع أحد قادة المجتمع المحلي، في بانتيو، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

المدنية. وفي دراسة أجريت في الآونة الأخيرة، قدِّر عدد الوفيات الزائدة عن المعدل العادي التي نجمت عن النزاع الدائر في البلد بزهاء ٤٠٠ ٠٠٠ حالة وفاة، نصفها تقريبا يُعزى إلى العنف مباشرة[١٠٠].

١٠٠ - ولقد تعهد المسؤولون في جنوب السودان، بتوقيعهم على اتفاق السلام المنّشط، بالتعاون التام مع الاتحاد الأفريقي لإنشاء محكمة مختلطة لجنوب السودان (المادتان ٥-١-٥ و ٥-٣-١). ودعا مجلس الأمن، عدة مرات كان آخرها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، قادة جنوب السودان إلى ”اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان ولجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح“[١٠١]. ويوفر الفصل ٥ من اتفاق السلام المنشّط أساساً سليماً لتحقيق العدالة، وتشجيع المصالحة، وتعويض الضحايا، بسبل منها تسخير إمكانات المؤسسات العرفية الثرية لجنوب السودان وتكييفها لهذا الغرض.

١٠١ - و ”بموجب مشروع النظام الأساسي للمحكمة المختلطة، يجوز تحميل الأفراد المدنيين والعسكريين على حد سواء، بغض النظر عن رتبهم وانتماءاتهم، المسؤوليةَ الجنائية“. وتشمل المسؤولية الجنائية الفردية بموجب النظام الأساسي الأشخاص الذين ”خططوا أو شجعوا عملا إجراميا مشتركا أو أمروا به أو ارتكبوه أو ساعدوا أو حرضوا أو تآمروا على ارتكابه أو شاركوا فيه، في سياق التخطيط أو الإعداد أو التنفيذ لجريمة“ يحظرها النظام الأساسي[١٠٢].

رابعا - الأسلحة وتنفيذ حظر توريد الأسلحة

١٠٢ - عملا بأحكام الفقرة ١٩ من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) التي تشمل رصد إنفاذ حظر توريد الأسلحة المفروض على كامل إقليم جنوب السودان بموجب الفقرات ٤ إلى ٦ من القرار نفسه، سعى الفريق إلى جمع ودراسة وتحليل المعلومات المتعلقة بتوريد أو بيع أو نقل الأسلحة والأعتدة ذات الصلة إلى جنوب السودان، وبتوفير التدريب وأشكال المساعدة العسكرية الأخرى التي يشملها الحظر.

١٠٣ - وقد قام الفريق، منذ إنشائه بموجب القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) وعملا بالفقرة ١٨ (ج) من ذلك القرار، بضم خبير في مجال الأسلحة إلى أعضائه، لكي يقوم بالإبلاغ عن توريد أو بيع أو نقل الأسلحة وما يتصل بها من أعتدة والمساعدة العسكرية أو أشكال المساعدة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك من خلال شبكات الاتجار غير المشروع، إلى الأفراد والكيانات الذين يقوضون عملية السلام أو يشاركون في أعمال تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني، وهو ما استرشد به الفريق في تحقيقاته المجراة في إطار ولايته الحالية.

١٠٤ - ولَمَّا كانت هذه المرة الأولى التي يُكلف فيها الفريق برصد تنفيذ حظر توريد الأسلحة، فقد قام أعضاؤه برحلات عديدة في جنوب السودان في محاولة للتوصل إلى فهم مبدئي لما كانت عليه مخزونات

---

(١٠٠) انظر: Francesco Checchi, and others, “Estimates of crisis-attributable mortality in South Sudan, December 2013-April 2018”, September 2018.

(١٠١) الأمم المتحدة، مجلس الأمن، ”بيان صحفي صادر عن مجلس الأمن بشأن العنف الجنسي في جنوب السودان“، نشرة صحفية، ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. انظر أيضا بيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر عن جلسته ٥٤٧ المعقودة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الذي أعاد فيه المجلس تأكيد التزامه بمكافحة الإفلات من العقاب، وأعرب مجدداً عن إدانته لأعمال العنف والانتهاكات التي ترتكبها الجهات الفاعلة المسلحة في جنوب السودان، ووافق على إنشاء محكمة مختلطة مستقلة عملاً باتفاق السلام المبرم في عام ٢٠١٥.

(١٠٢) المادة ٨ (١) من مشروع النظام الأساسي للمحكمة المختلطة لجنوب السودان.

الأسلحة والذخيرة الموجودة في البلد قبل تطبيق الحظر. فإذا رُصد بعدئذ وجود مواد جديدة لم تكن مشمولة بالمعاينة الأولى، استرشد بذلك في التحقيق في انتهاكات محتملة، وإن كان احتمال استيراد مخزون قديم أمرا وارداً.

١٠٥ - ويشير الفريق إلى أن عقودا من النزاع وعدم الاستقرار أدت إلى تراكم مخزونات كبيرة من الأسلحة والذخيرة لدى كل من القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة والمدنيين. وتشمل هذه المخزونات مقذوفات صاروخية، ومنظومات مضادة للطائرات، ومدافع هاون، ورشاشات ثقيلة، ورشاشات خفيفة، وبنادق هجومية (معظمها من طراز كلاشنيكوف (AK-47) من النوع العادي ومن نوعيه المعدلَين AK 56-1 و AK 56-2)، ويوجد كذلك نوعان إضافيان من البنادق الهجومية الأحدث طرازا يمكن التعرف عليهما بوضوح لكن يتوافران بأعداد أقل) ومسدسات، وذخائر، وجرى في الآونة الأخيرة شراء طائرة نفاثة هجومية للدعم الأرضي من نوع (L-39)، وطائرات هليكوبتر (من طراز Mi-24 ومن طراز Mi-17) ودبابات (من طراز T-72 وأنواعه المعدَّلة)، بالإضافة إلى عدة نماذج من أنظمة المدفعية والمنظومات الصاروخية المتعددة الفوهات وطرز متطورة من الصواريخ الموجهة المضادة للدبابات.

١٠٦ - والسلاح الأكثر استخداما من جانب جميع أطراف النزاع هو نموذج عام ١٩٥١ الواسع الانتشار من البندقية الهجومية من طراز كلاشنيكوف (AK-47) (ويمكن التعرف عليه بواسطة علبة المغلاق المضروبة آليا) وأنواعه المعدّلة اللاحقة (ويمكن التعرف عليها بواسطة علبة المغلاق المختومة آلياً)[١٠٣]، ويلي ذلك في الترتيب النوعان المعدلان AK 56-1 و AK 56-2. وقد استُورد النموذجان الأخيران بكميات كبيرة في عام ٢٠١٤[١٠٤]. ولوحظ أيضا الانتشار الواسع النطاق للرشاش المتعدد الاستعمالات من طراز AKM عيار ٧,٦٢ الذي يُلقَّم من شريط ذخيرة[١٠٥].

١٠٧ - ومعظم طلقات الذخيرة التي فحصها الفريق كانت من عيار ٧,٦٢ × ٣٩ ملم، وكان على رؤوسها الختم ٨١١-١٣، ويُزعم أن مصدرها شحنة تضمنت ٢٧ مليون طلقة وسُلّمت في عام ٢٠١٤[١٠٦]. وشوهدت طلقات الذخيرة هذه في بانتيو، وبور، وملكال، وواو، وفي مواقع في إقليم غرب الاستوائي، مما يشير إلى أن هذه الدفعة من الطلقات وقعت في حوزة جميع أطراف النزاع[١٠٧]. ويُستنتج من ذلك أن الشحنات الكبيرة من الذخيرة يمكن أن يكون لها تأثير كبير على النزاع يتجاوز الأجل القصير، ويستدل منه أيضا على أن استمرار الاعتماد على هذا المخزون بعد انقضاء عدة فترات من النزاع يعني على الأرجح أن القوات الحكومية تستخدم حاليا مخزونات احتياطية وأنها تولي الأولوية للحصول على إمدادات جديدة من الذخيرة.

١٠٨ - وشوهدت ناقلات أفراد مدرعة في جوبا وياي وولاية الوحدة، لكن لم تُشاهَد منظومة أسلحة ثقيلة مدرعة آلية في أي منها، باستثناء بانتيو، حيث شوهدت دبابة قتال من طراز T-72M1 تابعة لقوات

(١٠٣) انظر المرفق ١٥.

(١٠٤) مقابلة أجريت مع جنرال سابق في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وانظر أيضا: Conflict Armament Research, *Weapons Supplies into South Sudan's Civil War* (London, 2018).

(١٠٥) انظر المرفق ١٥.

(١٠٦) انظر: Conflict Armament Research, Weapons Supplies into South Sudan's Civil War, p.11.

(١٠٧) انظر المرفق ١٥.

الدفاع الشعبي لجنوب السودان[١٠٨]. ولوحظ في موقع الفرقتين الثامنة والعاشرة في بور أن فرقة الدبابات الآلية لديها إمدادات لا بأس بها[١٠٩].

١٠٩ - ورصد الفريق طائرة استطلاع من طراز Diamond DA42 في مرفق الجناح الجوي التابع لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في مطار جوبا الدولي في شباط/فبراير ٢٠١٩، وشوهدت خمس طائرات هليكوبتر هجومية من طراز Mi-24V عدة مرات في مطار جوبا الدولي في شباط/فبراير ٢٠١٩. وشوهدت أربع طائرات هليكوبتر هجومية من طراز Mi-24 في مقر بيلبام للقيادة بجوبا في شباط/فبراير ٢٠١٩، وشوهدت طائرة واحدة من هذا الطراز رابضةً في منطقة لوري في شباط/فبراير ٢٠١٩. ولا يُعرَف العدد الإجمالي لطائرات الهليكوبتر من طراز Mi-24 الصالحة للخدمة، ويعتقد الفريق أن العديد من هذه الطائرات غير صالحة للخدمة وأنها مخزَّنة حاليا في ثكنات بيلبام بالقرب من جوبا. وتؤكد الصور الساتلية أن هذه الطائرات من طراز Mi-24 لم تُنقل من مكانها على الأرجح منذ بداية فترة الولاية الحالية.

١١٠ - ولاحظ الفريق وجود فرق كبير في الموارد المتاحة لمختلف الفرق التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، فالوحدات المتمركزة في المناطق الحضرية أفضل تجهيزا بوضوح من الوحدات المتمركزة في مناطق نائية، مثل الوحدات الموجودة في يامبيو بإقليم غرب الاستوائي وفي أبيمنوم بشمال ولاية الوحدة[١١٠].

١١١ - وقد أفادت قوات المعارضة التي تحدث معها الفريق، بما في ذلك ممثلو الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وجبهة الخلاص الوطني، بأن مصدرها الرئيسي للحصول على الأسلحة والذخائر هو النهب من القوات الحكومية، ويحدث ذلك في معظم الأحيان بعد نصب كمائن لها[١١١]. ونتيجة لذلك، فإن مخزونات الأسلحة الأقل عددا التي بحوزة هذه القوات تشبه إلى حد كبير مخزونات قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وتنتشر فيها بصفة خاصة البنادق من طراز كلاشنيكوف (AK-47) والرشاشات المتعددة الاستعمالات من طراز AKM. وعلى النحو المشار إليه في التقرير المؤقت للفريق، فإن إمداداتها من الذخائر والزي العسكري تبدو محدودة.

١١٢ - وقد لاحظ الفريق في تقريره المؤقت عددا من الانتهاكات المحتملة لحظر توريد الأسلحة الذي يشمل أيضا توفير المساعدة والتدريب في المجال العسكري. وعملا بالفقرة ٥ (و) من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، فإن الحصول على أي مساعدة أو تدريب في المجال العسكري يقتضي الحصول على إعفاء.

١١٣ - ولاحظ الفريق في تقريره المؤقت أيضاً وجود عناصر مسلحة تابعة لقوات الدفاع الشعبية الأوغندية في الولايات الاستوائية. واستمر وجود جنود من هذه القوات في ولاية نهر ياي في الأشهر اللاحقة، بما في ذلك في بلدة ياي وعلى طول الطرق المؤدية إليها في الفترة ما بين ١٨ و ٢١ كانون الثاني/

(١٠٨) ملاحظات الفريق في جوبا، وولاية الوحدة، وياي، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩.

(١٠٩) ملاحظات الفريق في بور، كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(١١٠) ملاحظات الفريق في مناطق منها يامبيو وأبيمنوم، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩.

(١١١) مقابلات مع عسكريين وأفراد من الشرطة وممثلين للمجتمع المدني، في بانتيو وبور وجوبا ويامبيو وكمبالا وأوغندا، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ - آذار/مارس ٢٠١٩.

يناير ٢٠١٩[١١٢]. وتشـــير التقارير إلى وجود عدد كبير من هؤلاء الجنود (ما بين ٤٠ و ٥٠ جنديا)، بالإضـافة إلى ست مركبات عسـكرية. ولا علم للفريق بأي طلب إعفاء قُدم للسـماح بهذا الانتشـار على نحو ما تقتضيه الفقرة ٥ من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨).

١١٤ - وأكد ممثلو قوات الدفاع الشـعبية الأوغندية، في اجتماع مع الفريق، وجود هذه القوات في ياي، مشـيرين إلى أنها توفر الحماية للمهندسـين الأوغنديين الذين يقومون بمسـح الطريق بين ياي وأوغندا[١١٣]. وقد ناقش الفريق كذلك انتشـارَ هذه القوات مع وزير دفاع جنوب السـودان، الذي قال هو أيضـاً إن وجود قوات الدفاع الشعبية الأوغندية في المنطقة يراد به حماية المهندسين[١١٤].

١١٥ - وإثر ورود تقـارير أفـادت بـأن بعض طـائرات الهليكوبتر الهجوميـة الخمس من طراز Mi-24V التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان غير صالحة للخدمة، وبأن واحدة منها على الأقل لحقت بها أضـرار ناجمة عن نيران أرضـية، لاحظ الفريق أن خمس طائرات هليكوبتر في مطار جوبا الدولي أجريت لها فيما يبدو أعمال صـيانة وخدمة خلال شـهر شـباط/فبراير ٢٠١٩. ولم يتمكن الفريق من تحديد ما إذا كانت أي شـركات أجنبية قد سـاعدت في أعمال الإصـلاح أو الصـيانة، لكنه يشـير إلى أن جنوب السودان كان يعتمد في الماضي اعتمادا شديدا على الدعم الأجنبي لاستخدام هذه الطائرات وصيانتها.

١١٦ - ويشير الفريق أيضاً إلى استمرار وصول طائرات الشحن إلى مطار جوبا الدولي ليلا، دون إمكان رصدها رصدا جديا. ومن المرجح أن تكون من بينها طائرات وشركات طيران مسجلة في الخارج ورحلات جوية قادمة من خارج جنوب السودان.

١١٧ - ويشـــير الفريق أيضـــا إلى أن اللجنة لم تتلق خلال فترة الولاية أي تقارير تفتيش من ســـلطات الجمارك التابعة لدول الجوار عملا بالفقرة ٨ من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨). ويعتقد الفريق أن تنفيذ حظر توريد الأسـلحة سـيفيده بشـكل خاص إجراءُ عمليات تفتيش لطائرات الشـحن المتجهة إلى مطار جوبا الدولي أو مطارات أخرى في جنوب السودان يوجد بها وجود عسكري وللشاحنات التي تعبر مركز نيمولي الحدودي الواقع على الحدود مع أوغندا، وهو مركز مجهَّز بتكنولوجيا مسح متطورة.

خامسا - الشؤون المالية والموارد الطبيعية

١١٨ - تشـكّل الموارد الطبيعية لجنوب السـودان، بما في ذلك النفط والمعادن والخشـب الصـلب المداري، المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية ورصيدها من العملات الأجنبية ولتمويل جماعات المعارَضة المسلحة. ومع تعافي إنتاج النفط وانتعاش أسعاره تدريجياً وبروز إمكانات قطاع تعدين الذهب شيئاً فشيئاً، يمكن أن تؤدي الموارد الطبيعية لجنوب السـودان دوراً هاماً في تنفيذ اتفاق السـلام المنشّـط وتحقيق التطلعات نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية منشّطة، وفي توفير مصدر تمويل تمس الحاجة إليه للإنفاق على التنمية.

(١١٢) مقابلات مع قيادات مجتمعية، وممثلين للمجتمع المدني، وصـــحفيين، وموظفين دوليين، في كمبالا ونيروبي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(١١٣) اجتماع مع مسؤولين أوغنديين، في كمبالا، آذار/مارس ٢٠١٩.

(١١٤) اجتماع عقده الفريق مع وزير دفاع جنوب السودان، في جوبا، كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

١١٩ - وبموجب الفقرة ١٤ (ي) من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، كُلف الفريق بالتحقيق في ضلوع الجماعات المسلحة أو الشبكات الإجرامية في استغلال الموارد الطبيعية أو الاتجار بها بطرق غير مشروعة. وفي الفقرة ١٥، يعرب مجلس الأمن عن القلق إزاء ما يشكله اختلاس وتسريب الموارد العامة من مخاطر قد تهدد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان، ويؤكد في الوقت نفسه أن ''الأفراد الذين ينخرطون في الإجراءات أو السياسات التي يكون الغرض منها أو أثرها الفعلي توسيع نطاق النزاع في جنوب السودان [...] قد يُدرجون ضمن من تُتخذ ضدهم تدابير مالية وتدابير منع السفر''.

١٢٠ - وكذلك يقر اتفاقُ السلام المنشّط بالمخاطر التي يشكّلها سوء إدارة الموارد الطبيعية في جنوب السودان وتسريبها واختلاس إيراداتها. وقد خُصّص الفصل ٤ من الاتفاق للإصلاحات والتدابير الرامية إلى تعزيز المزيد من المساءلة والشفافية في استخدام الموارد العامة وإدارتها، مع التركيز في ذلك على إيرادات النفط. وتستند هذه التدابير، بدورها، إلى القوانين الوطنية لجنوب السودان إلى حد بعيد، ولا سيما قانون النفط لعام ٢٠١٢ وقانون إدارة إيرادات النفط لعام ٢٠١٢.

١٢١ - وسيكون تنفيذ الفصل ٤ من اتفاق السلام المنشّط أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على إنجازات الاتفاق، بما في ذلك عن طريق توفير أساس مالي صالح لمواصلة تنفيذه مع العمل في الوقت نفسه على بناء جسور الثقة والاطمئنان المتبادلين على النحو اللازم لأي حكومة وحدةٍ حتى تتمكن من أداء مهامها.

ألف - إيرادات النفط

١٢٢ - يتبين من الوثائق الحكومية بوضوح أن ''الموارد العامة'' في جنوب السودان تكاد تكون مرادفةً لإيرادات النفط.

١٢٣ - ويقدَّر صافي إيرادات النفط في الميزانية الوطنية المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بما مبلغه ٨٦٠ ٧١ مليون جنيه من جنيهات جنوب السودان (٩٠٣ ٦١٢ ٤٦٣ دولارات)[١١٥]. أما الإيرادات غير النفطية، فتقدر بما مبلغه ٠٥٦ ٢٥ مليون جنيه من جنيهات جنوب السودان (٦١٣ ٦٥١ ١٦١ دولارا)، مما يعني أن إجمالي الإيرادات المتاحة يبلغ ٥٩٠ ٨١ مليون جنيه من جنيهات جنوب السودان (٠٩٧ ٣٨٧ ٥٢٦ دولارا). ومن ثم يُتوقع أن تمثل إيرادات النفط ما يفوق قليلا نسبة ٧٤ في المائة من مجموع الإيرادات الحكومية وما يفوق قليلا نسبة ٨٨ في المائة من الموارد العامة المتاحة للميزانية.

١٢٤ - غير أنه من الصعب توفيق التقديرات الواردة في ميزانية جنوب السودان مع النشاط الاقتصادي الفعلي. وتدعو المادة ٤-٨-١-١ من اتفاق السلام المنشّط الأطرافَ إلى تنفيذ قانون إدارة إيرادات النفط لعام ٢٠١٢ بالكامل في غضون ثلاثة أشهر من بدء الفترة الانتقالية. وتنص المادة تاسعا-٣٥-١ من القانون المذكور على أن ''أصحاب الرخص، والمتعاقدين، والمتعاقدين من الباطن عليهم أن يفصحوا سنوياً عن المعلومات المتعلقة بجميع المدفوعات، النقدية أو العينية، التي دفعوها إلى الوكالات الحكومية وكانت ذات صلة بالأنشطة النفطية'' وعلى أنه ''يتعين على الحكومة الإفصاح عن الإيرادات التي تحصل عليها في إطار الأنشطة النفطية، وذلك بصرف النظر عن أحكام السرية''[١١٦]. ولا تقوم الشركات

(١١٥) جنوب السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، *الميزانية الوطنية المعتمدة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٩*، الوثيقة محفوظة لدى الفريق.

(١١٦) تدعو المادة ٤-٨-١-١٤-١١ من اتفاق السلام المنشط أيضاً إلى ''تسريع'' وتيرة الجهود التي يبذلها جنوب السودان للانضمام إلى المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية. وينص المبدأ ١١ من المبادرة على ما يلي: ''نؤمن بأن

ولا الحكومة بتقديم هذه المعلومات، مما يحدّ بدرجة كبيرة من وضوح الرؤية بشأن الإيرادات الفعلية التي يجري الحصول عليها[١١٧].

١٢٥ - وقد تركّز في السنوات الأخيرة إنتاج النفط في جنوب السودان في حقول ولاية أعالي النيل، ويمهد اتفاق السلام المنشّط الطريق رويداً رويداً لاستئناف الإنتاج في حقول النفط الموجودة في ولاية الوحدة والتي تضررت بشدة من النزاع وتوقفت عن الإنتاج حوالي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ومع أن التقديرات تتباين في هذا الصدد، فإن الإنتاج في ولاية أعالي النيل يبلغ على الأرجح نحو ٠٠٠ ١٣٠ برميل في اليوم[١١٨]، أي ما يعادل تقريبا ٠٠٠ ١٢٠ برميل يومياً من النفط القابل للبيع بعد تنقية محتوياته من فضلات المياه.

١٢٦ - وعلى النحو المشار إليه في التقرير المؤقت، يوفر كل من إعلان الخرطوم للاتفاق بين أطراف النزاع في جنوب السودان الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٨ واتفاق السلام المنشّط المبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ أساساً غير مسبوق للتعاون بين حكومتي جنوب السودان والسودان من أجل استئناف الإنتاج أيضا في حقول النفط الموجودة في ولاية الوحدة (المربعات ١ و ٢ و ٤ و ٥ ألف).

١٢٧ - وتفيد التقارير بأن الإنتاج في حقل توما ساوث، الواقع على الحدود مع السودان، قد استؤنف في آب/أغسطس ٢٠١٨. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، حضر وزير النفط في جنوب السودان، إزيكيل لول قاتكوث، ووزير النفط في السودان، أزهري عبد القادر، احتفالاً نُظم بمناسبة إعادة فتح حقل الوحدة للنفط رسمياً، وهو الحقل الواقع شمالي مدينة بانتيو مباشرة[١١٩].

١٢٨ - وتملي هذا التعاونَ ضرورياتٌ اقتصادية يواجهها اقتصادان يحتاج كل منهما إلى الإيرادات والعملات الأجنبية، إذ يتلقى السودان حاليا ٠٠٠ ٢٨ برميل نفط يوميا من جنوب السودان[١٢٠] وتؤدي الشركات السودانية، ومنها شركة 2B لعمليات البترول المملوكة للدولة والعاملة في مربعات النفط السودانية، دورا بارزا في إعادة تأهيل حقول ولاية الوحدة في جنوب السودان[١٢١].

الإفصاح عن المدفوعات في بلد ما ينبغي أن يشمل جميع شركات الصناعة الاستخراجية التي تزاول أنشطة في ذلك البلد". ويمكن الاطلاع على هذه المبادئ في الرابط التالي: https://eiti.org/document/eiti-principles.

(١١٧) ليس الفريق على علم بأي تقارير تسويقية نشرتها وزارة النفط منذ عام ٢٠١٥.

(١١٨) يرد هذا الرقم في عرض قدمه وزير النفط في جنوب السودان خلال المؤتمر المعقود في الفترة من ٥ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ بشأن حالة قطاع النفط والطاقة في أفريقيا لعام ٢٠١٨. ويأتي في خطاب الميزانية للسنة المالية ٢٠١٨-٢٠١٩، الذي ألقاه وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، سلفاتور قرنق مابيورديت، أمام الهيئة التشريعية الوطنية الانتقالية لجنوب السودان، في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٨، أن كمية الإنتاج قدرها ٠٠٠ ١٢٧ برميل في اليوم.

(١١٩) انظر على سبيل المثال: Katherine Hourel and Denis Dumo, "South Sudan starts repairs, pumping oil from wells damaged in the civil war: minister", Reuters, 21 January 2019 [وباللغة العربية: وكالة رويتز للأنباء، "وزير: جنوب السودان يبدأ إصلاح آبار دمرتها الحرب الأهلية ويضخ النفط منها"، ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، متاح على الرابط التالي: https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1PF0W7].

(١٢٠) جنوب السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، "الميزانية الوطنية المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ وشروحها"، الوثيقة محفوظة لدى الفريق؛ و "مشروع تقرير النفقات في الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩". مقابلة أجريت مع مسؤول في الحكومة السودانية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١٢١) مقابلات مع موظفين تابعين للأمم المتحدة ومع دبلوماسيين دوليين، في جوبا، شباط/فبراير ٢٠١٩.

١٢٩ - غير أن قدرا كبيرا من الغموض يلف أرقام الإنتاج الفعلية في حقول النفط بولاية الوحدة. فقد أعلن وزير النفط في جنوب السودان أن الحقول التي أعيد فتحها في الولاية سوف تسهم بكمية إضافية تتراوح بين ٠٠٠ ١٢ و ٠٠٠ ١٥ برميل في اليوم، وأشار كذلك إلى بلوغ الإنتاج رقماً أكثر طموحا بحلول نهاية عام ٢٠١٩ هو ٠٠٠ ٧٠ برميل في اليوم[١٢٢]. ولكن هذه الأرقام تشير فيما يبدو إلى قدرات الإنتاج، لا إلى مستويات الإنتاج الفعلية. وقد أكد الفريق أن ما بين ٠٠٠ ٦٠٠ و ١,٢ مليون برميل نفط من ''مزيج النيل'' المنتج في ولاية الوحدة تم تداوله تجاريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨[١٢٣].

١٣٠ - وأدى استئناف الإنتاج في ولاية الوحدة، علاوة على جلبه إيرادات إضافية وإرسائه أواصر تعاون متجدد بين جنوب السودان والسودان، إلى إضفاء بُعد اقتصادي على نزاعات يشهدها هذا الجزء غير المستقر تاريخياً من جنوب السودان منذ أمد طويل.

١٣١ - وفي الفصل الثامن من قانون إدارة إيرادات النفط لعام ٢٠١٢ الذي تدعو المادة ٤-٨-١-١ من اتفاق السلام المنشط إلى تنفيذه الكامل، تنص المادة ٢٩-١-أ على أن ''الولايات المنتجة للنفط تحصل على ٢ في المائة من صافي إيرادات النفط''. وتنص المادة ٢٩-١-ب على أن ''المجتمعات المحلية المنتجة للنفط القاطنة ولايات منتجة للنفط تحصل على نسبة ٣ في المائة من صافي إيرادات النفط''، في حين تنص المادة ٢٩-١-ج على تخصيص نسبة ٥٥ في المائة من النسبة المذكورة للمقاطعات المنتجة للنفط في الولاية، ونسبة ٤٥ في المائة منها للمقاطعات غير المنتجة للنفط فيها.

١٣٢ - ومن ثمَّ، فإن إعادة رسم حدود الولايات والمقاطعات التي تلت إنشاء ولايات إضافية بموجب مرسوم رئاسي في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، تترتب عليها آثار اقتصادية كبيرة في ولاية الوحدة. فولاية روينق الجديدة[١٢٤]، التي شُكّلت من خلال ضم مثلث من الأراضي من مقاطعة روبكونا كان يفصل في السابق بين مقاطعتي فاريانق وأبيمنوم، أصبح أغلب سكانها الآن من الدينكا بادانق وباتت تحتوي على معظم حقول النفط الموجودة في ولاية الوحدة. وقد أثار هذا الأمر سخط سكان الولاية من قبيلة النوير الذي حرموا بذلك من إيرادات الولاية والمقاطعات المتأتية من إنتاج النفط؛ ولكن الأمر لم يقتصر على ذلك، بل أفضى أيضا إلى اشتداد التنافس على المناصب السياسية في الولاية والمقاطعات لكونها تتيح لشاغليها إمكانية التحكم هذه الإيرادات.

١٣٣ - والرقابة على إيرادات النفط محدودة أيضاً بسبب الغموض الذي يكتنف عملية التداول التجاري. فباستثناء حالات قليلة غير ذات أهمية، يتم تصدير كل ما ينتجه جنوب السودان من النفط. ويحق لشركات النفط أن تخصم من النفط المنتَج نسبة أقصاها ٤٥ في المائة باعتبارها ''تكلفة استخراج النفط''، وذلك لتغطية تكاليفها الإنتاجية. ويُقسَّم بعد ذلك ما تبقى، ويُعرَف باسم ''أرباح النفط''، على الحكومة (٧٨ في المائة) وعلى شركائها في المشاريع المشتركة (انظر المرفق ١٦).

---

(١٢٢) تناقلت الصحافة هذا الخبر على نطاق واسع. انظر على سبيل المثال: Hourel and Dumo, "South Sudan starts repairs, pumping oil from wells damaged in the civil war".

(١٢٣) مقابلات مع تجار سلع أساسية ومع خبراء في القطاع ودبلوماسيين، في جوبا ولندن وعبر الهاتف، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس ٢٠١٩.

(١٢٤) ولاية أنشئت بموجب أمر التأسيس رقم ٢٠١٥/٣٦.

١٣٤ - ولذلك، فإن الإيرادات الحكومية تتفاوت تبعاً لمستويات الإنتاج والأسعار الدولية للنفط وأحكام الاتفاقات المختلفة التي يتم بموجبها بيع النفط. بيد أن الفريق يعتبر، استنادا إلى المعلومات المتاحة له، أن من المعقول تقدير الإيرادات الحكومية الشهرية المتأتية من النفط الخام بمبلغ يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ مليون دولار[١٢٥].

١٣٥ - غير أن حكومة جنوب السودان تبيع كل نفطها تقريبا بيعاً مسبقاً، أي أنها تتلقى مبلغاً مقدماً لقاء النفط الذي ستسلمه في المستقبل، وعادة ما يتم ذلك في غضون عدد من الأشهر[١٢٦]. وتتلقى الشركات خصماً مقابل دفع مبلغ مقدم وتفرض معدل فائدة كبير على المبلغ الذي تدفعه مقدماً. وبالنظر إلى أنه لا يجوز الكشف عن عدد وشروط اتفاقات الشراء المسبق المذكورة وأنه يمكن توليد الإيرادات قبل الإنتاج الفعلي بوقت طويل، فإن ذلك يعوق مراقبة تدفقات الإيرادات. ويكون أيضاً لاتفاقات من هذا النوع أثر يثقل كاهل الحكومات المقبلة بالديون والالتزامات، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشّطة المقرر تعيينها في أيار/مايو ٢٠١٩. وقد حدد الفريق عدة التزامات تمتد لما بعد أيار/مايو ٢٠١٩[١٢٧].

١٣٦ - وأصبحت سوق النفط الخام لجنوب السودان أكثر تنافسية، حيث حصل عدد من المشترين على شحنات في الأعوام الماضية. وكانت شركتا ب. ب. للطاقة (BB Energy) وصحارى للطاقة (Sahara Energy)، وحتى وقت قريب، شركة ترافيغورا (Trafigura) من بين الشركات التجارية الدولية التي اشترت شحنات من النفط الخام أو سددت ثمنها مسبقاً[١٢٨]. وقامت أيضاً شركة غلينكور (Glencore) في الآونة الأخيرة بشراء عدة شحنات عن طريق شركة ترينيتي للطاقة لجنوب السودان (Trinity Energy)، وهي أساسا شركة لتوريد الوقود للمستهلكين لديها اهتمام وخبرة في مجال أنظمة الدفع المتنقلة[١٢٩]. وثلاث من تلك الشُحنات مرتبطة باتفاق قرض بين حكومة جنوب السودان وشركة ترينيتي للطاقة ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، مضمون بالنفط الخام الذي تستخرجه شركة غلينكور في نهاية المطاف (انظر المرفق ١٧).

---

(١٢٥) يستند هذا التقدير إلى افتراضات مفادها أن الإنتاج الكلي يتراوح ما بين ٠٠٠ ١٥٥ و ٠٠٠ ١٣٥ برميل في اليوم؛ وأن استقطاعات تكلفة استخراج النفط تبلغ نسبتها ٤٥ في المائة؛ وأن الخصم من البرميل الواحد يتراوح ما بين ٧ و ١٠ دولارات؛ وأن سعر البرميل الواحد من النفط نحو ٦٥ دولارا. والأهم من ذلك أن التقدير يفترض أيضا أن تحويل جنوب السودان لعدد ٠٠٠ ٢٨ برميل يوميا إلى السودان يشمل كلا من رسوم العبور المتفق عليها والمدفوعات في إطار الترتيب المالي الانتقالي. وإذا لم يكن الأمر كذلك، فمن المحتمل أن تكون الإيرادات الحكومية الفعلية أدنى من المستوى المذكور بكثير.

(١٢٦) مقابلات مع مسؤولين حكوميين وشركات لتجارة السلع الأساسية تعمل في جنوب السودان وشركات لتجارة السلع الأساسية تحاول دخول سوق جنوب السودان، دبي وجوبا ولندن، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ - شباط/فبراير ٢٠١٩؛ ووثائق محفوظة لدى الفريق.

(١٢٧) مقابلات ومراسلات مع شركات لتجارة السلع الأساسية تعمل في جنوب السودان، دبي وجوبا ولندن، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ - شباط/فبراير ٢٠١٩.

(١٢٨) استعانت شركة ترافيغورا بشركة ليو زيف المحدودة (L.I.O. Ziv Ltd) ”لتقديم المساعدة المحلية في إدارة صفقات النفط الخام بين شركة ترافيغورا وحكومة جنوب السودان. وأُنهي العمل بهذا الترتيب في أيار/مايو ٢٠١٧. وتشير شركة ترافيغورا إلى أن هذا الترتيب هو ترتيب تجاري مستقل تماما وغير مترتبط بأية أنشطة أخرى تنفذها شركة إسرائيل زيف (Israel Ziv) وما يتصل بها من شركات في جمهورية جنوب السودان.

(١٢٩) مراسلات مع شركة غلينكور ووثائق محفوظة لدى الفريق.

١٣٧ - وأكد الفريق أن حكومة جنوب السودان تلقت في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ مدفوعات مسبقة بلغ مجموعها ما يقل قليلاً عن ٤٠٠ مليون دولار بواسطة تجار السلع المذكورين[١٣٠]. وتفيد وثائق حكومية أن جنوب السودان أمن كذلك قروضاً قصيرة الأجل من خلال بيع النفط مسبقاً إلى شركائه في مشاريع الإنتاج المشتركة. وأشارت وزارة المالية إلى سلف نفطية بقيمة بليون دولار، منها مبلغ مستحق قدره ١٥٤ مليون دولار، من شركة النفط الوطنية الصينية وشركة بتروناس (Petronas) في الربع الأول من السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨[١٣١].

١٣٨ - وتتسم إدارة إيرادات نفط جنوب السودان وموارده العامة بطابع غير رسمي نوعاً ما يحد من الضوابط والرقابة المجدية. وقد وصف مسؤولون حكوميون للفريق مؤسسات رئيسية، منها الخزانة ووزارة المالية، على أنها مؤسسات خضعت بالفعل ''للخصخصة''[١٣٢].

١٣٩ - وهناك أيضا أدلة تشير إلى أن الإنفاق المبلغ عنه غير مطابق للاستخدام الفعلي للموارد العامة. وعلى سبيل المثال، تشكّل المرتبات الجزء الأكبر من النفقات الحكومية المبلغ عنها[١٣٣]. لكن من الواضح أن العديد من المرتبات الحكومية لا تدفع في الواقع. وقد أكد بنك جنوب السودان أن مرتبات موظفي الخدمة المدنية لا تُدفع بانتظام[١٣٤]، وأكد الفريق أن مرتبات قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان لا تُدفع بانتظام[١٣٥]. وتبين الوثائق الصادرة عن وزارة المالية أن قدرا كبيرا من مخصصات الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ قد أُنفق لتسديد مرتبات تأخر دفعها من السنة المالية السابقة، وأن متأخرات فترة تمتد من ٣ أشهر إلى ١١ شهرا ما زالت متبقية وشاملة لشتى الإدارات الحكومية[١٣٦]. وحدد بنك جنوب السودان ''تنقية كشوف المرتبات الحكومية باستخدام بيانات التحقق البيومتري''[١٣٧] بأنه وسيلة هامة لزيادة الموارد العامة المتاحة، مما يعني ضمناً أن اختلاس المرتبات يستنزف الموارد العامة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، اتهم الرئيس كير شخصياً كبار الضباط بتحويل مسار الغذاء والموارد المخصصة للجنود لتحقيق مكاسب شخصية[١٣٨].

---

(١٣٠) مقابلات ومراسلات مع شركات لتجارة السلع الأساسية تعمل في جنوب السودان، دبي وجوبا ولندن، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ - شباط/فبراير ٢٠١٩؛ ووثائق محفوظة لدى الفريق.

(١٣١) جنوب السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، ''مشروع تقرير الإنفاق للربع الأول من السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨''. وانظر أيضاً: بنك جنوب السودان، ''تقرير عن الربع الثالث''.

(١٣٢) مقابلات مع مصادر سرية تعمل أو عملت في السابق لدى حكومة جنوب السودان، جوبا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ - شباط/فبراير ٢٠١٩. انظر أيضا المرفق ٣.

(١٣٣) وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في جنوب السودان، ''الميزانية الوطنية المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ وسياقها''؛ بنك جنوب السودان، ''تقرير عن الربع الثالث''.

(١٣٤) بنك جنوب السودان، ''تقرير عن الربع الثالث''، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

(١٣٥) مقابلات في بنتيو وجوبا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ - شباط/فبراير ٢٠١٩.

(١٣٦) وثيقة صادرة عن وزارة المالية محفوظة لدى الفريق.

(١٣٧) بنك جنوب السودان، ''تقرير عن الربع الثالث''.

(١٣٨) انظر، على سبيل المثال: Denis Dumo, "South Sudan soldiers 'unhealthy' due to food theft: Kiir", Reuters, 24 January 2019.

١٤٠ - وحصل الفريق أيضا على أدلة بشأن حالات محددة لتحويل مسار الموارد أو اختلاسها تعطي فكرة عن دور هذه التحويلات في عملية المساومة السياسية التي تعد عاملا محوريا في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في جمهورية جنوب السودان.

١٤١ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، خُصص مبلغ يزيد قليلاً على ٠٠٠ ١٣٥ دولار من ميزانية اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية لتجديد منازل يملكها اثنان من كبار الشخصيات السياسية[١٣٩].

١٤٢ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أذنت اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية بسحب مبلغ قدره ٠٠٠ ١٠٠ دولار من أجل إنفاقه على ''منزل نائب الرئيس، سعادة الجنرال تعبان دينق قاي''. وتعبان دينق قاي، بوصفه النائب الأول لرئيس الحكومة الحالية، يتلقى بالفعل مرتباً حكومياً وما يقترن به من بدلات. وعلى نحو ما أشير إليه في المرفق ١، فإن القوات الموالية لتعبان دينق قاي في ولاية الوحدة أثبتت قدرتها على التسبب في معاناة إنسانية بالمنطقة وزعزعتها عندما أثيرت شواغل إزاء ما إذا كانت حكومة تضم رياك مشار أيضا ستتّسع للاثنين معا.

١٤٣ - وفي ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أذنت أيضاً اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية بسحب مبلغ قدره ٨,٧٩ ملايين جنيه من جنيهات جنوب السودان، أي أكثر بقليل من ٠٠٠ ٣٥ دولار، ''لصرفه على تجديد دار الدكتور جون قرنق''. وقد دُفع المبلغ بالكامل مسبقا. وعادت مؤخراً إلى جوبا، ريبيكا نياندنغ دي مابيور، أرملة جون قرنق الذي يعتبره الكثيرون الأب المؤسس لجنوب السودان، وقد أتى هذا الحدث البارز في إطار تنفيذ اتفاق السلام المنشط. ومن المحتمل أن تكون مرشحةً لتولي أحد مناصب نائب الرئيس الأربعة. وقد فرضت عودتها ضغوطا كبيرة على ''معتقلين سابقين'' آخرين للمشاركة في عملية السلام، ومن المحتمل أن تكون أيضا عاملا محفزا لمطامح الرئيس كير في إعادة توحيد اسم الحركة الشعبية لتحرير السودان والسيطرة على رصيدها الذي يكتسي أهمية بالغة، على النحو المشار إليه أعلاه. ويفيد تقرير صحفي، اطلع معدوه بشكل مستقل على نفس الوثائق، بأن المبلَغين المخصصين يمثلان معا نحو ثلث مجموع المبالغ المودعة في حسابات اللجنة الوطنية للفترة ما قبل الانتقالية آنذاك[١٤٠].

١٤٤ - وتشير وثائق أخرى استعرضها الفريق إلى عدم وجود رقابة كافية على عمليات السحب من المصرف المركزي، ولا سيما في سياق عقود التوريد[١٤١].

١٤٥ - ففي الفترة ما بين حزيران/يونيه وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، سُحب على دفعات مبلغان يناهزان ٢٠,٥٧ مليون دولار و ٤٠ مليون جنيه من جنيهات جنوب السودان (٠٠٠ ٢٥٠ دولار) من بنك جنوب السودان وتم تحويلهما إلى شخص يدعى كور آجينغ آتر[١٤٢]. وحُوّل مبلغان آخران قدرهما ١,٥ مليون دولار و ٢١٣ مليون جنيه من جنيهات جنوب السودان (١,٣٧ مليون دولار) إلى شركة

(١٣٩) وثائق سرية محفوظة لدى الفريق.

(١٤٠) Sam Mednick, "South Sudan peace deal funds spent on renovating politicians' homes", *The Guardian* 13 February 2019.

(١٤١) في شباط/فبراير ٢٠١٩، أُعلن اللواء غريغوري فاسيلي ديمتري مديراً جديداً للمشتريات لدى قوات الدفاع الشعبي. وثائق محفوظة لدى الفريق.

(١٤٢) وثائق اطلع عليها الفريق. وقام الفريق بعدة محاولات للاتصال بكور آجينغ آتر، ولكنه لم يتمكن من الوصول إليه للحصول على تعليق منه.

تدعى ”لو تريدينغ“ (Lou Trading). وتأكد الفريق أن نسبة ٤٠ في المائة من أسهم هذه الشركة يملكها كور آجينغ آتر، وأن جميع المالكين الآخرين يقيمون في نفس العنوان الذي يقيم فيه[١٤٣]. وصُرف معظم هذه المبالغ دون تحديد الغرض منها. ولم يحدَّد سوى مبلغ واحد قدره ٥٧٠ ٠٠٠ دولار على أنه مدفوع لقاء ”مركبات“، بالإضافة إلى مبلغين آخرين قدرهما ٢ مليون دولار و ٤٠ مليون جنيه من جنيهات جنوب السودان وُصفا على أنهما يمثلان مدفوعات لقاء ”مواد غذائية للجيش الشعبي“.

١٤٦ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٨، أسندت وزارة الدفاع عقداً لشركة ”لو للتجارة“ (Lou for Trading) بقيمة ٠٣٨ ٠٠٠ ٣٥٧ ١١ جنيه من جنيهات جنوب السودان (٧٣ مليون دولار) لتوريد مركبات ومعدات اتصالات لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان[١٤٤]. وقيمة هذا العقد وحده تفوق المبلغ الإجمالي المخصص في الميزانية للسلع والخدمات التي ستلزم قوات الدفاع الشعبي لمدة عام (٠٨٤ ٠١٣ ٢٧٥ ١ من جنيهات جنوب السودان) بمقدار عشرة أضعاف تقريباً[١٤٥]. وفي وثيقة مستقلة صادرة في حزيران/يونيه ٢٠١٨، لم تكتفِ وزارة المالية بإبداء القلق إزاء هذا العقد، مشيرة إلى أن قيمته تتجاوز مبلغ الإنفاق المعتمد والموارد المتاحة، بل أعربت عن قلقها أيضا لعدم اتباع إجراءات سليمة للشراء، حيث أنه لم تصدر أية مناقصة تنافسية ولم يكن هناك أي تبرير للجوء إلى مصدر وحيد لإسناد العقد وإبرامه[١٤٦].

١٤٧ - وتلقى الفريق تأكيدا بأن مركبات جديدة لقوات الدفاع الشعبي وجهاز الأمن الوطني قد شُوهدت في جوبا في الأشهر الأخيرة[١٤٧]. واستيراد مركبات من هذا القبيل، إذا كان الغرض منه أن تستخدمها القوات المسلحة لجنوب السودان، يتطلب إخطاراً بموجب أحكام الفقرتين ٤ و ٥ من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨).

١٤٨ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، مُنحت شركة ”لو للتجارة“ عقداً منفصلاً بقيمة ٥٣٩ ٤٥٥ ١٤٢ دولاراً (ما يعادل ٤٧٠ ٦٨٢ ٧٠٤ ١ جنيها من جنيهات جنوب السودان، وفقا للعقد) لتوفير الإمدادات الغذائية لقوات الدفاع الشعبي[١٤٨]. وتفوق قيمة هذا العقد، الذي يبدو أنه مُدِّد عدة مرات، كامل ميزانية السلع والخدمات المخصصة للقطاع الأمني برمته في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ (١٧١ ١٧٦ ٤٠٨ ١ جنيها من جنيهات جنوب السودان)[١٤٩].

١٤٩ - وبحكم الطابع السري لعملية الشراء المذكورة، من الصعب التحقق من تنافسية الأسعار المعروضة. وبحكم حجم العقود أيضاً، يكاد التحقق من التسليم الفعلي للكميات المتفق عليها يكون أمراً

(١٤٣) وفق سجلات صادرة من وزارة العدل في عام ٢٠١٥، ووثائق اطلع عليها الفريق.

(١٤٤) وثائق اطلع عليها الفريق.

(١٤٥) وثائق اطلع عليها الفريق؛ ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في جنوب السودان، ”الميزانية الوطنية المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ وسياقها“.

(١٤٦) وثيقة اطلع عليها الفريق.

(١٤٧) ملاحظات الفريق ومقابلات أجراها مع بعثة الأمم المتحدة والسلك الدبلوماسي الدولي، جوبا، شباط/فبراير ٢٠١٩.

(١٤٨) وثائق اطلع عليها الفريق.

(١٤٩) وثائق اطلع عليها الفريق؛ ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في جنوب السودان، ”الميزانية الوطنية المعتمدة للسنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩ وسياقها“.

مستحيلاً، لأن هذه الكميات والمبالغ المدفوعة لقاءها تُوزَّع وتُسلَّم حتماً على دفعات عديدة غير منظَّمة، مع منح الجهات الحاصلة على العقد حقاً مطلقاً وغير مقيد بالفعل في الاستفادة من الموارد العامة.

١٥٠ - وتفيد المقابلات التي أجراها الفريق بأن كور آجينغ آتر هو رجل أعمال تربطه بالرئيس كير علاقات تجارية وثيقة[١٥٠].

١٥١ - ويكمن أحد التحديات المختلفة والمنفصلة التي تواجهها إدارة الموارد العامة لجنوب السودان في ممارسة الحكومة المتمثلة في شطب إيرادات النفط من الميزانية. ومن المحتمل أن يحد هذا الأمر من الرقابة على طريقة إنفاق الموارد العامة وتوزيعها.

١٥٢ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، خصصت وزارة المالية في جنوب السودان مبلغاً قدره ٤٥ مليون دولار لمشروع زراعي أُطلق عليه اسم ''الأفق الأخضر''[١٥١]. وأُخذ هذا المبلغ المخصص من مبلغ قدره ٧٥ مليون دولار سددته شركة ترافيغورا الدولية لتجارة السلع الأساسية إلى حكومة جنوب السودان كدفعة مسبقة مقابل النفط الخام[١٥٢]. وأكدت ترافيغورا أن هذا المبلغ سُدد مباشرة إلى حساب إيرادات حكومة جنوب السودان وفق القواعد والأنظمة المعمول بها، وهو ما تؤكده أيضاً وثائق استعرضها الفريق. وأوضحت ترافيغورا للفريق أيضاً أنها على علم بأن قسطاً من المبلغ المدفوع مسبقاً من المقرر أن يخصص لمشروع الأفق الأخضر، وأنها تدعم تخصيص الحكومة مدفوعات النفط الخام للإنفاق على التنمية، غير أنها ليست شريكا في هذا المشروع[١٥٣].

١٥٣ - وتتولى تنفيذ مشروع الأفق الأخضر في جنوب السودان ''المجموعة العالمية'' التي يوجد مقرها في إسرائيل، وهي بدورها مملوكة لشركة إسرائيل زيف التي تتولى تشغيلها. وتفيد المجموعة العالمية بأن الغرض من الدفعة المسبقة، البالغة ٤٥ مليون دولار، التي سددتها حكومة جنوب السودان إلى المجموعة العالمية هو تمويل ميزانية خمس سنوات للمشروع الذي بدأ في عام ٢٠١٦[١٥٤].

١٥٤ - وزار الفريق إحدى المزارع التي أنشأها مشروع الأفق الأخضر بالقرب من جوبا[١٥٥]، ولاحظ أن المشروع ينطوي على أنشطة زراعية، بما فيها إنتاج الفواكه والخضروات (انظر المرفق ١٨). وأخبرت المجموعة العالمية الفريق بأن الأمر يتعلق بمشروع ''لإنقاذ الأرواح'' عن طريق ''مكافحة الجوع''، وأنه ''يوفر الغذاء لعشرات الآلاف من الأشخاص في جنوب السودان''، وينبغي اعتباره ''مثالا للأنشطة الإيجابية في البلدان النامية'' التي تسهم في ''تعزيز الأمن الغذائي''[١٥٦].

---

(١٥٠) مقابلات هاتفية وشخصية مع مسؤولين ومسؤولين سابقين وأعضاء في المعارضة ورجال أعمال مستقلين من جنوب السودان في مواقع لم يكشف عنها حمايةً للمصدر، كانون الثاني/يناير - شباط/فبراير ٢٠١٩.

(١٥١) وثائق محفوظة لدى الفريق.

(١٥٢) يعرب الفريق عن امتنانه لتعاون شركة ترافيغورا، التي اجتمعت بالفريق. وثائق إضافية محفوظة لدى الفريق.

(١٥٣) اجتماعات مع شركة ترافيغورا. وهذه المعلومات مدعومة أيضا بإثباتات مستندية استعرضها الفريق.

(١٥٤) مقابلات مع موظفي مشروع الأفق لأخضر والمجموعة العالمية، جوبا، شباط/فبراير ٢٠١٩؛ ووثائق محفوظة لدى الفريق. ويعرب الفريق عن امتنانه لتعاون شركة إسرائيل زيف وموظفي المجموعة العالمية ومشروعيها الأفق الأخضر والمدينة الذكية في جوبا.

(١٥٥) زار الفريق مزرعة الأفق الأخضر الكائنة بالقرب من جوبا في شباط/فبراير ٢٠١٩.

(١٥٦) مراسلات مع الفريق.

١٥٥ - غير أن الفريق يلاحظ أن مبلغ إيرادات النفط البالغ ٤٥ مليون دولار والمخصص للمشروع قد شطب على ما يبدو من الميزانية الوطنية لجنوب السودان، مع أن المجموعة العالمية أخبرت الفريق بأن المشروع ''تشرف عليه وزارة المالية'' شهرياً[١٥٧].وتحدد التقارير المتعلقة بإنفاق جنوب السودان خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٨ مجموع الإنفاق الحكومي على جميع بنود الميزانية في مجال ''الزراعة والحراجة'' بمبلغ يقل عن ١٠ ملايين دولار، ومعظم هذا الإنفاق يُصرف على المرتبات الحكومية[١٥٨]. وتفيد المجموعة العالمية بأن نحو ثلثي المبلغ المخصص، البالغ ٤٥ مليون دولار، قد أنفق حتى الآن. ويشير ذلك إلى أن المشروع يُدار خارج إطار عملية الميزانية العادية للحكومة، مما يحد من الرقابة والمساءلة على طريقة إدارة هذه الأموال وإنفاقها[١٥٩]. وتفيد المجموعة العالمية أيضاً بأن المجلس الوطني لجنوب السودان وافق على ''مرحلة ثانية'' مقررة لمشروع الأفق الأخضر، إلا أنه لم تحول أية أموال حتى الآن إلى المجموعة[١٦٠]. وتشير لجنة الميزانية التابعة للمجلس الوطني في تقريرها عن الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى بند في الميزانية رُصد له مبلغ قدره ٨٩,٧٥ مليون دولار لتغطية ''التكاليف المتوقعة'' للمرحلة الثانية من مشروع الأفق الأخضر[١٦١].

١٥٦ - وعملت المجموعة العالمية أيضا مع وزارة دفاع جنوب السودان منذ عام ٢٠١٦ على الأقل. وتنفي المجموعة وجود أية شراكة رسمية مع وزارة الدفاع أو قوات الدفاع الشعبي، وأبلغت الفريق بأن التعاون يقتصر على توفير بعض التدريب للمدنيين من المحاربين القدماء المسرحين من صفوف قوات الدفاع الشعبي، واستخدام بعض الأراضي التابعة لهذه القوات لإنشاء مزرعة في إطار مشروع الأفق الأخضر بالقرب من ثكنات بيلبام في جوبا، ''لاستخدامها فقط وحصرا في الزراعة''[١٦٢].

١٥٧ - وعملت المجموعة العالمية بصورة مستقلة مع وزارة الداخلية وجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. ويبدو أن هذا العمل غير مرتبط بمشروع الأفق الأخضر، ويُمول عن طريق تخصيص أموال عامة على نحو مستقل.

١٥٨ - ولاحظت اللجنة المعنية بالشؤون المالية والتخطيط الاقتصادي التابعة للمجلس الوطني، في قراءتها الثانية لميزانية السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨، إقرار مبلغ قدره ٤ ٠٠٢ ٧١٦ دولارا لبند الميزانية

---

(١٥٧) مراسلات مع الفريق.

(١٥٨) تسرد تقارير النفقات الصادرة عن وزارة المالية الإنفاق على النحو التالي:

يبلغ إنفاق الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ على ''الزراعة والحراجة'' ٣٥ ٢٦٨ ٧٠٦ من جنيهات جنوب السودان، بمتوسط سعر صرف قدره ١٦,٧٣ من جنيهات جنوب السودان للدولار الواحد؛ ويبلغ إنفاق الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ على جميع بنود ''الموارد الطبيعية والتنمية الريفية'' ٥٩٩ مليونا من جنيهات جنوب السودان، بمتوسط سعر صرف قدره ٧٠ جنيها من جنيهات جنوب السودان للدولار الواحد؛ ويبلغ إنفاق الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، من الربع الأول إلى الربع الثالث، ٥٠ ٣٦٧ ٧١٨ من جنيهات جنوب السودان، بمتوسط سعر صرف قدره ١٢٠,٩٧ جنيهاً للدولار الواحد.

(١٥٩) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، فرضت وزارة الخزانة في الولايات المتحدة جزاءات على شركة إسرائيل زيف وثلاث شركات تابعة للمجموعة العالمية. انظر: United States Department of the Treasury, ''Treasury sanctions three individuals for their roles in the conflict in South Sudan'', press release, 14 December 2018. ونفت شركة إسرائيل زيف والمجموعة العالمية، علنا وللفريق، جميع هذه الادعاءات ''بشدة'' ''نفيا قاطعا''. انظر المرفق ٢١.

(١٦٠) مراسلات مع الفريق.

(١٦١) الهيئة التشريعية القومية الانتقالية لجمهورية جنوب السودان، ''تقرير عن القراءة الثانية لميزانية السنة المالية ٢٠١٩/٢٠١٨''.

(١٦٢) مقابلات مع موظفي مشروع الأفق لأخضر والمجموعة العالمية، جوبا، شباط/فبراير ٢٠١٩؛ ووثائق محفوظة لدى الفريق.

المعنون ”تنفيذ وتفعيل مشروع المدن الذكية في جوبا“[١٦٣]. وأكدت المجموعة العالمية أن هذا المبلغ يغطي التكاليف التشغيلية الجارية ويشكل إضافة إلى مدفوعات سددت لإقامة هذا المشروع. غير أن المجموعة تشير أيضا إلى أنه لم يُصرَف حتى الآن سوى جزء من الأموال المرصودة[١٦٤].

١٥٩ - وأطلق الرئيس سلفاكير مشروع المدن الذكية رسميا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وهو برنامج مراقبة طموح يهدف إلى نشر عدد كبير من كاميرات المراقبة في جوبا. وعند البدء بتنفيذ هذا البرنامج، اعتبر الرئيس كير هذه المبادرة بمثابة تدبير لمكافحة الجريمة[١٦٥].

١٦٠ - وأطلعت المجموعة العالمية الفريق على برنامج المدن الذكية الذي تصفه أيضا على أنه مبادرة لمكافحة الجريمة تنفذ بالتعاون مع جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان، وأن وكالات الأمم المتحدة الموجودة في جنوب السودان على علم بذلك[١٦٦]. وأُبلغ الفريق أن هناك في الوقت الراهن ١١ موقعا للكاميرات في جوبا، وكل موقع من هذه المواقع مزود بكاميرات متعددة عالية الاستبانة قادرة على تركيز بؤرتها بغرض تسجيل قدر كبير من التفاصيل. ويفيد متعهدو المدينة الذكية بأن تسجيلات مدة شهر كامل مخزنة في خوادم الشركة. ويشير الفريق إلى أن للمشروع أهداف واضحة في مجال السلامة العامة، ولكن يساوره القلق إزاء مخاطر إساءة الاستعمال في حالة عدم خضوع التسجيلات لضوابط صارمة، بالنظر إلى اتساع نطاق صلاحيات وكالات مثل جهاز الأمن الوطني. وقد أبلغت المجموعة العالمية الفريق بأنها لا تراقب المواد التي يسجلها مشروع المدن الذكية، وبأن القرارات المتعلقة باستخدامها يتخذها حصراً جهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان.

باء - الذهب

١٦١ - لدى جنوب السودان ترسبات كبيرة من الذهب الغريني. وهي تتركز أساسا في إقليمي وسط وشرق الاستوائيين، وإن كانت أنشطة تعدين الذهب توجد أيضاً في أقاليم غرب بحر الغزال، وغرب الاستوائي، وأعالي النيل (انظر المرفق ١٩). وعلى خلاف النفط، من اليسير نسبياً استغلال ترسبات الذهب، حيث يكاد ذلك لا يتطلب أي رأس مال أو أية معدات متخصصة. وقد ازدادت أهمية الذهب لاقتصاد النزاع في السنوات الأخيرة. بيد أنه يمكن أن يصبح أيضاً مصدراً هاماً للموارد العامة وسبل كسب العيش المحلية.

١٦٢ - وينظم قانون التعدين لعام ٢٠١٢ تعدين الذهب في جنوب السودان، وينص هذا القانون على عدد من فئات الترخيص، من التنقيب إلى الإنتاج، على شتى النطاقات. ولكن وفقا لوزارة المناجم، لم تصدر حتى الآن سوى تراخيص استكشاف. وتعطي هذه التراخيص حامليها الحق في الاستكشاف

(١٦٣) الهيئة التشريعية القومية الانتقالية لجنوب السودان، ”تقرير عن القراءة الثانية لميزانية السنة المالية ٢٠١٨/٢٠١٩“، البابان ٢-١ (أ)-٤ و ٢-١ (ب)-٦.

(١٦٤) مراسلات مع الفريق.

(١٦٥) انظر، على سبيل المثال: Sudan Tribune, “S. Sudan president launches surveillance drones, CCTV cameras”, 5 December 2017؛ و Radio Tamazuj, “Kiir launches surveillance drones, CCTV cameras in Juba” 4 December 2017، على الرابط التالي: https://radiotamazuj.org/en/v1/news/article/kiir-launches-surveillance-drones-cctv-cameras-in-juba.

(١٦٦) زار الفريق مشروع المدينة الذكية في جوبا في شباط/فبراير ٢٠١٩.

ضمن منطقة الامتياز المخصصة، لكنها لا تسمح بإنتاج الذهب. ووفقا للوزارة، صدر حتى الآن نحو ٥٧ ترخيص استكشاف، رغم أن حفنة فقط من الشركات تنشط في استكشاف مناطق الامتياز المخصصة لها نتيجةً للنزاع وعدم الاستقرار(١٦٧). وتسري التراخيص لمدة خمس سنوات، وتشمل أداء رسم استئجار قدره ١,٤٣ دولار لكل وحدة مساحية(١٦٨). ويُسمح أيضا بموجب قانون التعدين لعام ٢٠١٢ بالتعدين الحرفي غير الرسمي، وصولا إلى عمق يبلغ عشرة أمتار، ولكن يُشترط الحصول على ترخيص تعدين صادر عن السلطات المحلية للولاية. ولا تصدر مثل هذه التراخيص في الوقت الراهن، وهو ما يعزى إلى حد بعيد إلى عدم توفّر القدرة على ذلك على صعيد الولايات(١٦٩).

١٦٣ - ولذلك، فوفقاً لوزارة المناجم، فإن كل الذهب المنتَج في جنوب السودان يُنتَج فعلياً بصورة غير قانونية. غير أن عدم القانونية هذا هو نتيجة تترتب في حالات كثيرة على محدودية قدرات الولاية ونطاقها، وليس على الإجرام، حيث يوفر تعدين الذهب الحرفي مصدرا هاما للدخل لأفراد وأسر لا تتوفر لهم بدائل تُذكَر.

١٦٤ - ويغلب الطابع الحرفي على إنتاج الذهب في جنوب السودان، وهو ما يعني استخراج ترسبات غرينية سطحية نسبيا باستخدام معدات بدائية فحسب. وبالنسبة للكثير من عمال المناجم هؤلاء، يُشكِّل تعدين الذهب جزءا واحدا من استراتيجية أوسع لكسب سبل العيش وليس عملا يستوجب التفرغ الكامل. ويتسم التعدين الحرفي أيضا بالطابع الموسمي في جنوب السودان، حيث يصل إلى ذروته خلال موسم الأمطار حينما تتوافر المياه اللازمة بشكل أيسر(١٧٠). ولذلك يصعب تقدير مجموع عدد عمال المناجم الحرفيين بأي درجة من الدقة، وإن كان عددٌ يُحصى بعشرات الآلاف خلال أوقات الذروة يُعتبر معقولا(١٧١).

١٦٥ - ومن الصعب بنفس القدر الوصول إلى تقديرات ذات مغزى للإنتاج، إذ يتراوح الإنتاج الحرفي بحسب الموقع والموسم والوقت المكرَس للتعدين. وتراوحت تقديرات الإنتاج الحرفي الأكثر شيوعا التي تلقاها الفريق بين ثلاث وأربع غرامات في الأسبوع، مع إعطاء تقديرات أعلى بصورة طفيفة في إقليم شرق الاستوائي(١٧٢).

---

(١٦٧) مقابلة مع أحد ممثلي وزارة المناجم، جوبا، شباط/فبراير ٢٠١٩. وانظر أيضا البوابة الإلكترونية للسجل العقاري للتعدين في جنوب السودان للحصول على مزيد من التفاصيل عن حاملي التراخيص القائمين: http://portals.flexicadastre.com/southsudan.

(١٦٨) مقابلة مع وزارة المناجم، جوبا، شباط/فبراير ٢٠١٩.

(١٦٩) المصدر نفسه.

(١٧٠) مقابلات، بما في ذلك عبر الهاتف، مع وزارة المناجم وأعضاء في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وجبهة الخلاص الوطني شاركوا في تعدين الذهب، ومع ممثلين عن المجتمع المدني، في جوبا وكمبالا، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ - شباط/فبراير ٢٠١٩.

(١٧١) يأتي التقدير الأبرز البالغ ٠٠٠ ٦٠ عامل مناجم حرفي من تقرير المنظمة الكاثوليكية للإغاثة والتنمية المعنون: "Mining in South Sudan: Opportunities and Risks for Local Communities" (2016). وبينما لا يزال هذا التقدير يُعتبر معقولاً، فمن المرجح الآن أنه أقرب إلى الحد الأعلى للتقدير المعقول نتيجةً للمزيد من تشريد السكان المدنيين في إقليم وسط الاستوائي ونمو التعدين الصناعي الأكثر تنظيما في إقليم شرق الاستوائي.

(١٧٢) مقابلات، بما في ذلك عبر الهاتف، مع وزارة المناجم وأعضاء في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وجبهة الخلاص الوطني شاركوا في تعدين الذهب، ومع ممثلين عن المجتمع المدني، في جوبا وكمبالا، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ -

١٦٦ - وبينما تتباين الأسعار وفقاً لعدد من العوامل، فإن الترسبات الغرينية في ولايات الإقليم الاستوائي تتراوح درجة نقاوتها على ما يبدو بين ٩٠ و ٩٢ في المائة، حيث يُتداول الذهب محليا بسعر يناهز، بصورة تقريبية جداً، ٠٠٠ ٨ جنيه من جنيهات جنوب السودان لكل غرام (٢٩ دولاراً) بالقرب من المنجم، وبأسعار أعلى في مراكز تجارة الذهب الحضرية والإقليمية[١٧٣].

١٦٧ - واستطاع الفريق تأكيد وجود أنشطة متقطعة لتعدين الذهب الحرفي في إقليم وسط الاستوائي في كلٍ من غوروم وحوض نهر لوري غربي جوبا، وحول لوبونوك، وحول موروبو، وحول وندوروبا، وفي أنهار ومجار مائية موسمية مختلفة حول كاجو كاجي؛ وفي إقليم غرب الاستوائي على طول الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وفي إقليم شرق الاستوائي في مختلف النظم النهرية حول وجنوب كبوتيا، وفي المنطقة الواقعة على طول الحدود الأوغندية جنوب شرق تشوكودوم[١٧٤].

١٦٨ - وتسيطر على العديد من هذه المناطق جماعات المعارضة المسلحة، ولا سيما الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وجبهة الخلاص الوطني. وأكد ممثلون عن كلتا الجماعتين للفريق أنهم يشاركون أحيانا في تعدين الذهب الحرفي وفرض الضرائب على المدنيين الذين يمارسون تعدين الذهب في المناطق الخاضعة لسيطرتهما. وتبدو النظم الضريبية غير رسمية ومتقطعة، ولكن أفيد بانتظام أنها في حدود غرام واحد لكل ثلاثة غرامات منتَجة[١٧٥].

١٦٩ - وشارك الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في تعدين الذهب حول كاجو كيجي. وقامت قوات كلٍ من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وجبهة الخلاص الوطني بتعدين الذهب أيضا، وفرض الضرائب على المدنيين الذين يمارسون تعدين الذهب، حول لوبونوك، وحول وندوروبا، وعلى طول نهر لوري[١٧٦].

١٧٠ - واستنادا إلى عدد من المقابلات، تبدو معرفة الجماعات المسلحة بتعدين الذهب وقدرتها على استغلال هذا المورد محدودتين إلى حد بعيد. ويصف مقاتلو المعارضة عمليات تعدين صغيرة نوعا ما ومحدَّدة يتمثل أغلبها في اعتداءات على عمال المناجم المدنيين، وإن كان المقاتلون يشاركون فيها أيضا عند العثور على الذهب. وحيثما توفَّرت معدات أكثر تعقيدا من خلال النهب أو المصادرة، اعترف الأفراد الذين تحدَّث إليهم الفريق بعدم قدرتهم على استخدامها.

١٧١ - وبينما تستخدم الجماعات المسلحة الذهب في تمويل أنشطتها، لا توجد مؤشرات تُذْكر على عنف مستمر مرتبط مباشرة بالجهود الرامية إلى السيطرة على مناطق إنتاج الذهب. ووقع استثناء محتمل

شباط/فبراير ٢٠١٩. وتضمّن تقرير المنظمة الكاثوليكية للإغاثة والتنمية تقديراً يتراوح متوسطه بين غرام واحد وغرامين لكل عامل مناجم في الأسبوع.

(١٧٣) مقابلات، بما في ذلك عبر الهاتف، مع أعضاء في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وجبهة الخلاص الوطني شاركوا في تعدين الذهب، ومع ممثلين عن المجتمع المدني، في جوبا وكمبالا، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ - شباط/فبراير ٢٠١٩.

(١٧٤) مقابلات، بما في ذلك عبر الهاتف، مع وزارة المناجم وأعضاء في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وجبهة الخلاص الوطني شاركوا في تعدين الذهب، ومع ممثلين عن المجتمع المدني، في جوبا وكمبالا، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ - شباط/فبراير ٢٠١٩.

(١٧٥) مقابلات، بما في ذلك عبر الهاتف، مع أعضاء في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وجبهة الخلاص الوطني شاركوا في تعدين الذهب، ومع ممثلين عن المجتمع المدني، في جوبا وكمبالا، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ - شباط/فبراير ٢٠١٩.

(١٧٦) المصدر نفسه.

في منطقة غوروم، بإقليم وسط الاستوائي، في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ تقريبا. وتلقى الفريق تقارير عديدة تفيد أن هذه الاشتباكات أسفرت عن مقتل ١٥ مدنيا على الأقل وإصابة أكثر من عشرين بجروح حينما هاجم رجال مسلحون موقعا لتعدين الذهب في كيسارو، قرب غوروم. ويقع الموقع على مقربة من ثكنات قوات الدفاع الشعبي في لوري، لكنه شهد أيضا وجودا متقطعا لجبهة الخلاص الوطني. وقد تبادلت الحكومة وجبهة الخلاص الوطني ادعاءات بشأن المسؤولية عن عمليات القتل تلك، وفقا للنمط الموصوف أعلاه(١٧٧). ولم يتمكن الفريق من إلقاء المسؤولية بصورة حاسمة على أي من الطرفين.

١٧٢ - ومع أنه لا توجد تراخيص إنتاج صالحة في جنوب السودان في الوقت الحالي، تشير الدلائل إلى نمو متسارع للإنتاج الأكثر تنظيما في مناطق خاضعة للسيطرة الحكومية، لا سيما في مناطق امتياز حول كبوتيا، ولكن أيضا في لوري بإقليم وسط الاستوائي، وفي ولاية بوما(١٧٨) بأعالي النيل(١٧٩). وينشط عدد صغير من الشركات الدولية في جميع هذه المناطق، ويبدو أن تلك الشركات تستكمل أنشطتها الاستكشافية المصرَّح بها بإنتاج الذهب. وقد رأى الفريق أدلة مستمدة من الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو تشير إلى وجود معدات لإنتاج الذهب في إقليم شرق الاستوائي، قادرة على معالجة ٢٠ إلى ٣٠ طنا من التراب في الساعة، ومن المرجح أنها تنتج ما بين غرام واحد وخمسة غرامات في الساعة، بحسب الموقع وتوفُّر المياه والوقود(١٨٠).

١٧٣ - وتوجد في هذا المناطق درجة كبيرة من المشاركة الحكومية في الإنتاج، حيث يوفر جنود قوات الدفاع الشعبي الأمنَ لتعدين الذهب المنظَّم في لوري مقابل دفع مبلغ من المال(١٨١). ووُصف المسؤولون على صعيد الولايات بأنهم أنشط المشاركين في نشاط تعدين الذهب، باستخدام حكم وارد في قانون التعدين لعام ٢٠١٢ يُفوِّض تنظيم التعدين الحرفي إلى الولايات لتبرير التعامل مباشرةً مع الشركات الدولية(١٨٢).

١٧٤ - وتكاد التجارة في الذهب في جنوب السودان تكون غير منظمة بالكامل، ولا يوجد إطار قانوني فعال لتنظيم تصدير ذهب جنوب السودان. ولم يصدر سوى القليل من شهادات التصدير ولا توجد صادرات ذهب مسجلة. ولذلك، فبينما يعود الأمر جزئيا أيضا إلى محدودية قدرات الدولة، فإن جميع صادرات الذهب في جنوب السودان هي بالتالي غير قانونية من حيث المبدأ.

---

(١٧٧) مقابلات، بما في ذلك عبر الهاتف، مع ضباط كبار في جبهة الخلاص الوطني (بقيادة توماس سيريلو)، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان، وتحالف المعارضة في جنوب السودان، والجبهة المتحدة/جيش جنوب السودان، ومع ممثلين عن المجتمع المدني، وقادة وشيوخ مجتمعات محلية، وصحفيين، في كمبالا ونيروبي، كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(١٧٨) ولاية أنشئت بموجب أمر التأسيس رقم ٢٠١٥/٣٦.

(١٧٩) مقابلات، بما في ذلك عبر الهاتف، مع مصدر سري، ورؤساء قبائل من ولايات الإقليم الاستوائي، وصحفيين، وممثلين عن المجتمع المدني، وعن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وجبهة الخلاص الوطني، ورجال أعمال، في جوبا وكمبالا، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ - شباط/فبراير ٢٠١٩.

(١٨٠) وثائق سرية محفوظة لدى الفريق، قام بالتحقق منها خبراء في تعدين الذهب يمتلكون خبرة بشؤون التعدين في المنطقة.

(١٨١) مقابلات مع مصادر سرية من أوساط التعدين والأعمال، ومع منظمات المجتمع المدني، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ - شباط/فبراير ٢٠١٩.

(١٨٢) المصدر نفسه.

١٧٥ - وفي عام ٢٠١٧، حاولت الحكومة، من خلال المصرف المركزي، تجربة مخطط مركزي للشراء في كبوتيا. ولكن وفقا لمسؤولين حكوميين، فإن استخدام المخطط التجريبي لسعر الصرف الرسمي وموقعه في وسط المدينة عوضا عن موقع المنجم أديا إلى عدم قدرته على منافسة العدد الكبير لتجار الذهب المتنقلين وغير الرسميين في مناطق إنتاج الذهب. ونتيجةً لذلك، اشترى المخطط أقل من كيلوغرام واحد من الذهب قبل التخلي عنه(١٨٣).

١٧٦ - ويُشكِّل الأجانب عدداً كبيراً من هؤلاء التجار، حيث ''يُهرَّب'' أغلب الذهب إلى أوغندا حيث يُباع في البلدات الحدودية مثل أروا وكوبوكو، ولكن أيضا في عنتيبي وكمبالا. وأكد أعضاء في كلٍ من الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي وجبهة الخلاص الوطني للفريق أنهم باعوا ذهبا مستخرجا في جنوب السودان في أوغندا. ويجري تداول بعض الكميات الأصغر مباشرة في دبي عبر مطار جوبا الدولي(١٨٤). ومثلما هو شائع في المنطقة، يُحمَل أغلب الذهب يدويا ويُنقل عن طريق البر أو عبر رحلات الطيران المدنية.

١٧٧ - ولا يُصدِر جنوب السودان شهادات منشأ. وأكدت وزارة المناجم في جنوب السودان رصد شهادات منشأ من جنوب السودان يجري تداولها في أوغندا، لكنها أشارت إلى أن تلك الشهادات مزورة حتما. ولذلك، فمن المرجح أن أغلب ذهب جنوب السودان الذي يباع في أوغندا يُصوَّر على سبيل الخطأ على أنه أوغندي المنشأ أو يجري تداوله تجاريا دون طلب شهادة منشأ. ومع استمرار الزيادة في صادرات الذهب الأوغندية، يرى الفريق أهمية وضع تقدير واضح لمستويات الإنتاج الأوغندي. ولم يتوفر مثل هذا التقدير لدى السلطات الأوغندية حينما طلبه منها الفريق(١٨٥).

١٧٨ - وأكدت تحقيقات الفريق أيضاً، عملا بتوصيته الواردة في التقرير المؤقت لعام ٢٠١٨ (S/2018/1049، الفقرة ٩٥)، السهولة التي يستمر بها نقل الذهب عبر الحدود الدولية والفحص المحدود جدا الذي تخضع له معاملات الذهب في مراكز تجارة الذهب الكبرى، بما في ذلك أوغندا والإمارات العربية المتحدة. ويمكن أن يؤدي المزيد من الفحص وبذل العناية الواجبة إلى الحدّ من وصول الذهب المهرَّب والذهب المتّجر به على أي نحو آخر غير مشروع إلى السوق. وفي سوق الذهب في دبي، اعترف العديد من التجار للفريق بأنهم لا يبحثون عن منشأ الذهب الذي يشترونه، ولذلك فهم غير قادرين على تحديد ما إذا كانوا يتاجرون في ذهب يأتي من جنوب السودان(١٨٦). وبدا أن تجارا آخرين يخلطون بين بلدي جنوب السودان والسودان.

(١٨٣) مقابلات مع وزارة المناجم، جوبا، شباط/فبراير ٢٠١٩، يؤيد ما جاء فيها ممثلون عن المجتمع المدني في المنطقة.

(١٨٤) مقابلات مع تجار ذهب وخبراء ذهب، بما في ذلك في دبي؛ ومقابلات، بما في ذلك عبر الهاتف، مع رجال أعمال، وممثلين عن المجتمع المدني، وصحفيين وممثلين للمعارضة، في نيروبي وكمبالا، أيلول/سبتمبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

(١٨٥) قدم الفريق هذا الطلب في عدة اجتماعات مع السلطات الأوغندية في كمبالا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ وشباط/فبراير ٢٠١٩.

(١٨٦) مقابلات مع تجار ذهب في دبي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

جيم - الخشب

١٧٩ - يضم جنوب السودان، ولا سيما ولايات الإقليم الاستوائي، بعضا من أكبر وأقدم غابات خشب الساج في أفريقيا[١٨٧]. وتجار خشب الساج النشطون في جنوب السودان هم في أغلب الحالات من الأجانب العاملين دون امتيازات أو تصاريح رسمية من حكومة جنوب السودان. ويتفاوض هؤلاء التجار عوضا عن ذلك مباشرةً مع سلطات الأمر الواقع في منطقة نشاطهم، والتي تشمل مسؤولي الحكم المحلي، والقادة المحليين لقوات الدفاع الشعبي، وقادة أو مسؤولي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي المحليين في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة. وهم يدفعون في مقابل السماح لهم بجني خشب الساج رسوما مختلفة، بما فيها رسوم الحماية والعبور.

١٨٠ - وتشير المقابلات التي أجراها الفريق إلى أن أغلب خشب الساج الذي يُجنى بشكل غير مشروع يتولى قطعه المدنيون المحليون، بينما يوفر التجار معدات القطع أو يمولونها. ويبدو أيضا أن التجار أنشأوا في بعض الحالات مصانع خشب غير رسمية قرب مزارع خشب الساج. وتُنقل أخشاب الساج بعد ذلك إلى خارج جنوب السودان عن طريق الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية أو أوغندا، وقد تخضع لمزيد من الضرائب غير المشروعة أثناء النقل[١٨٨].

١٨١ - وفي إقليم غرب الاستوائي، استفادت مجموعات تابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي من خشب الساج، بمستويات متنوعة من النشاط، منذ أوائل عام ٢٠١٨ على الأقل وحتى شباط/فبراير ٢٠١٩، مع وجود نشاط مزعوم أكثر تقطعا في الفترة منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ نتيجةً لتجدد عدم الاستقرار في المنطقة.

١٨٢ - وتلقى الفريق معلومات ذات مصداقية تشير إلى أن قائد الفرقة ٩ ألف في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، اللواء جون محمدو سابادارى، وقائد الفرقة ٩ باء في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، اللواء جيمس ماركو ناندو[١٨٩]، شارك كلاهما مباشرةً في فرض الضرائب على الخشب الذي يُجنى بطريقة غير قانونية في المناطق الخاضعة لسيطرتهما، وكذلك في نقل هذا الخشب إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. وقد تمكَّن الفريق من إثبات الجني غير المشروع لخشب الساج في ليرانغو (مقاطعة يامبيو)، وتامبورا (مقاطعة تامبورا)، وموروونغو وديابيو (كلاهما في مقاطعة إيزو). وأنشأ الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي أيضا عددا من نقاط التفتيش غير القانونية على طول طرق العبور في هذه المناطق[١٩٠].

١٨٣ - ويبدو أن الضرائب والمدفوعات التي تتفاوض عليها الجماعات المسلحة تتباين بصورة كبيرة. فمدفوعات الحماية خلال فترات جني خشب الساج تراوحت تقريبا بين ٤٠٠ و ٥٠٠ دولار حسب

---

(١٨٧) انظر: Cristian Nasulea and others, “All roads lead to Juba: an inquiry into the economic viability of South Sudan”, Revista Economica, vol. 68, No. 6.

(١٨٨) مقابلات مع خبراء في خشب الساج، وممثلين عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، ومصادر سرية، ياي وكمبالا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(١٨٩) طلب الفريق تلقي تعليقات عن طريق مراسلات خطية، لكنه لم يتلق بعد أي رد.

(١٩٠) مقابلات، بما في ذلك عبر الهاتف، مع باحث مستقل، ومع موظفي بعثة الأمم المتحدة وممثلين عن المجتمع المدني، في يامبيو، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ - شباط/فبراير ٢٠١٩.

التقارير. ويفاد بأن رسوم النقل في المنطقة تبلغ ١ ٠٠٠ دولار للشاحنة، وإن كانت تتنوع بحسب حجم الشاحنات ونوعية وكمية الخشب المحمول. وتفيد التقارير بأن هذه التجارة تسفر عن أرباح كبيرة، حيث يجري التداول التجاري لأخشاب الساج الواردة من جنوب السودان بمبلغ يتراوح بين ٣٥٠ دولارا و ٤٧٠ دولارا للمتر المكعب في أوغندا[١٩١]. ويفاد بأن أجزاءً من العائدات يتولى جمعها ممثلو الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي القائمون في البلدان المجاورة، بما فيها أوغندا، مع استخدام جزء من الأرباح لاقتناء كميات صغيرة من الذخائر والإمدادات الطبية عن طريق التجارة غير الرسمية العابرة للحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية[١٩٢].

١٨٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، شارك اللواء جون محمدو ساباداري أيضا في المفاوضات مع حكومة ولاية قبودويي[١٩٣] بشأن السيطرة على مزارع خشب الساج في منطقة ليرانغو. ويفاد أن المفاوضات فشلت، إذ كان اللواء ساباداري عازفا عن قبول السيطرة المشتركة، خشيةً من أنها قد تُقوِّض علاقاته بتجار خشب الساج. وجدير بالذكر أيضا في هذا الصدد أن مواقع الإيواء المقترحة لقوات جون ساباداري وجيمس ناندو تتطابق مع مواقع مزارع خشب الساج في منطقة ريرانغو[١٩٤].

١٨٥ - ويمكن أيضا رؤية أهمية عائدات خشب الساج للحكومة المحلية بإقليم غرب الاستوائي في ولاية مَريدي[١٩٥]. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وإثر محدودية التمويل المقدَّم من جوبا لتشغيل هياكل الحكم المحلي وإنفاذ القانون، باعت الحكومة المحلية ما قيمته ٤٠٠ ٠٠٠ دولار من خشب الساج من مزارع زاريا إلى عدة تجار. ويفاد أن هذه العوائد استُخدمت، جزئيا، لشراء أزياء رسمية لخريجي مركز مريدي للتدريب والبحوث التابع لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان ولدفع مرتبات لوحدات الشرطة وقوات الدفاع الشعبي التي لم يُدفع لها لفترة تتراوح بين ستة وسبعة أشهر[١٩٦].

١٨٦ - ويضم إقليم وسط الاستوائي أكبر مزارع خشب الساج المتبقية في جنوب السودان، بما في ذلك مزرعة لوكا التي تغطي نحو ١ ٧٥١ هكتارا. وقد تتراوح القيمة الإجمالية لخشب الساج هذا بين ٥٠ مليون دولار و ٧٠ مليون دولار[١٩٧].

---

(١٩١) مقابلات ومراسلات مع خبراء في صناعة خشب الساج وممثلين عن المجتمع المدني، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ - شباط/فبراير ٢٠١٩. وانظر أيضا www.itto.int/market_information_service/.

(١٩٢) مقابلات مع ممثلين عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، وممثلين عن المجتمع المدني، في كمبالا ونيروبي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ - شباط/فبراير ٢٠١٩.

(١٩٣) ولاية أنشئت بموجب أمر التأسيس رقم ٢٠١٥/٣٦.

(١٩٤) مقابلات مع موظفي بعثة الأمم المتحدة ومع باحث مستقل، وممثلين عن المجتمع المدني، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ - كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(١٩٥) ولاية أنشئت بموجب أمر التأسيس رقم ٢٠١٥/٣٦.

(١٩٦) مقابلات مع موظفي بعثة الأمم المتحدة، وخبير في صناعة خشب الساج، وممثلين عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، وممثلين عن المجتمع المدني، في يامبيو وكمبالا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ - شباط/فبراير ٢٠١٩.

(١٩٧) مقابلات مع خبراء في صناعة خشب الساج وتاجر في خشب الساج، في كمبالا، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ - كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

١٨٧ - واستفاد أيضا الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي من خشب الساج في إقليم وسط الاستوائي. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، فَتَح الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي تحقيقا بشأن حاكم ولاية نهر ياي آنذاك المنتمي للجناح المعارض، بعد ورود ادعاءات أفادت بأنه كان مشاركا في تجارة خشب الساج غير القانونية سعياً إلى تحقيق مكاسب شخصية. وقد تم وقفه عن ممارسة مهام منصبه، ويفاد بأن نتائج التحقيقات الداخلية يُنتظر صدورها في أيار/مايو ٢٠١٩[١٩٨]. ووفقاً لمعلومات تلقاها الفريق، تتمثل مواقع قطع الأخشاب للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في إقليم وسط الاستوائي في كيغولو، وكاجيوكو - جنوب، وكاجيوكو - شمال، ولوكا - غرب، وباكولا. وجرى بعد ذلك نقل أغلب خشب الساج هذا إلى الحدود الأوغندية على طول الطرق التي تربط بين موروبو ولوجولو، وبين بانجوم شرق وبابونغا.

١٨٨ - وتلقى الفريق معلومات تشير إلى أن الحكومة تستفيد أيضا من التجارة في خشب الساج على الصعيد القطري، بما في ذلك في موروبو، وكاجو كاجي، وياي[١٩٩]. ويفاد أن اللجان الأمنية في المقاطعات، التي يرأسها مفوّض المقاطعة، عقدت صفقات مع تجار خشب الساج. ويُمنح التجار بعد ذلك حماية قوات الدفاع الشعبي أثناء الجني والنقل، بما في ذلك النقل إلى الحدود مع أوغندا على طول طريق جوبا - نيمولي. ويفاد بأن المدفوعات يمكن أن تتراوح بين ٩٠٠ دولار و ١ ٠٠٠ دولار للشاحنة[٢٠٠].

١٨٩ - وفي إقليم شرق الاستوائي، تُعدُّ قوات الدفاع الشعبي أنشط المشاركين في تجارة الخشب، لا سيما في مقاطعة باقيري، الواقعة قرب الحدود مع أوغندا ونهر نيولو على طول طريق جوبا - نيمولي. وفي كيريبي بيام، يفاد أن تجار الخشب يقومون بتقطيع شجر الماهوغوني عن طريق قاطعين محليين مستأجرين، في ظل حماية جنود قوات الدفاع الشعبي المتمركزين في كيريبي، بينما يفاد أيضا أن النقل على طول طريق كيريبي - باغيري يسيطر عليه عسكريون منخفضي الرتب من قوات الدفاع الشعبي. وإلى جانب المشاركة في التجارة، يفاد أيضا بأن الجنود ينتجون ويبيعون الفحم المأخوذ من فروع متروكة قُطعت أثناء عملية الجني. وتلقى الفريق تقارير مماثلة عن حماية قوات الدفاع الشعبي لقاطعي الأخشاب في جنوب أومو، قرب مقاطعة لوبونوك، حيث توفر الحماية المسلحة وحدة مدفعية تابعة لقوات الدفاع الشعبي متمركزة في قرية توكورو[٢٠١].

---

(١٩٨) رسالة من رئيس ومنسق الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي مؤرخة ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛ ومقابلة مع مصدر سري، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛ ومقابلات مع ممثلين عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، في كمبالا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(١٩٩) مقابلات، بما في ذلك عبر الهاتف، مع ممثلين عن المجتمع المدني والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، في جوبا وياي وكمبالا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨-شباط/فبراير ٢٠١٩.

(٢٠٠) المصدر نفسه.

(٢٠١) مقابلات مع مدنيين من إقليم شرق الاستوائي، وأعضاء في اللجنة الاقتصادية التابعة للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، شباط/فبراير ٢٠١٩؛ ومراسلات مع أعضاء في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، آذار/مارس ٢٠١٩. وانظر أيضا: "Report of Ma'di community on illegal logging for July 2018-January 2019" (تقرير مجتمع معادي المحلي بشأن القطع غير القانوني للأخشاب للفترة من تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٩)، محفوظ لدى الفريق.

دال – الفحم

١٩٠ – تبين أن الفحم مصـــدر تمويل في العديد من النزاعات الإقليمية[٢٠٢]. وقد ثبت للفريق أن هذا المصدر قد يؤدي دورا في النزاع الدائر في جنوب السودان أيضا.

١٩١ – وفي جنوب الســودان طلب كبير نســبيا على الفحم، أســهم في إزالة الغابات بدرجة كبيرة في مناطق منها ما يقع في إقليم وسط الاستوائي. ويشكل الفحم مصدرا للوقود الرخيص لدى عدد كبير من الأســر المعيشــية في جنوب الســودان. ويفيد التقرير الأول عن حالة وتوقعات البيئة في جنوب الســودان لعام ٢٠١٨ بأن الحطب والفحم يمثلان أكثر من ٨٠ في المائة من جميع الأخشاب المستخدمة في جنوب السودان[٢٠٣].

١٩٢ – ويشــكل إنتاج الفحم وبيعه، لا ســيما على طول الطرق الرئيســية، مصــدرا هاما من مصــادر الدخل لكســب العيش في العديد من المجتمعات المحلية. وإضــافة إلى ذلك، يبدو أن كلا طرفي النزاع في جنوب الســودان يشــارك في هذه التجارة، بطرق منها الإنتاج والنقل والبيع. وفي المناطق الريفية، يبدو أنها توفر مصــدرا هاما للدخل الأســاســي للجنود، الذين نادرا ما تدفع الحكومة أجورهم[٢٠٤]. ومن ثم، فإن الســماح للجنود بالمشــاركة في تجارة الفحم قد يكون وســيلة لتفادي حالات الفرار والحفاظ على قدر من تسلسل القيادة للضباط المحليين.

١٩٣ – ويبدو أيضا أن قوات الدفاع الشعبي ضالعة في نقل الفحم. فقد أفاد العديد من الشهود الذين تحدثوا إلى الفريق بأنهم رأوا شاحنات تابعة لقوات الدفاع الشعبي تنقل كميات كبيرة من الفحم إلى سوق كونيو – كونيو في جوبا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وفي أماكن أخرى من إقليم وسط الاستوائي، لوحظت شاحنات تابعة لقوات الدفاع الشعبي تنقل الفحم في لوبونوك وكانسوك، مرة أخرى بالقرب من الأســواق المحلية. وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، أفيد بأن إحدى شــاحنات قوات الدفاع الشــعبي أوقفت عند نقطة تفتيش وعلى متنها ١٦ كيسا من الفحم (انظر المرفق ٢٠)[٢٠٥].

١٩٤ – ويمكن أيضا ملاحظة جنود قوات الدفاع الشعبي وهم يبيعون الفحم على طول الطرق الرئيسية، بما في ذلك في جوبا[٢٠٦]، وعلى الطريقين بين يامبيو ونزارا وبين يامبيو ومريدي قرب مطار نزارا، وقرب

---

(٢٠٢) انظر: S/2017/924. وانظر أيضا: “In Africa’s oldest park, seeking solutions to a destructive charcoal trade”, Yale Environment 360, 14 September 2017.

(٢٠٣) United Nations Environment Programme, “South Sudan cracks down on charcoal trade”, 2 August 2018

(٢٠٤) مقابلات ومراسلات مع مشردين داخليا ولاجئين من جنوب السودان، وخبراء فحم، وموظفين من الأمم المتحدة، في جوبا ونيروبي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ – شباط/فبراير ٢٠١٩.

(٢٠٥) مقابلات ومراســلات مع موظفي بعثة الأمم المتحدة، وممثلين عن المجتمع المدني، ومشــردين داخليا، في جوبا وياي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ – كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وصور محفوظة لدى الفريق أيضا.

(٢٠٦) مقابلات ومراسلات مع ممثلي الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، وممثلين عن المجتمع المدني، وموظفي البعثة، في ياي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ – كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

تشوكودوم في إقليم شرق الاستوائي. وأوضح شخص تحدث إلى الفريق أن ''أفراد الجيش لا يملكون لقمة العيش لأنهم لا يتلقون أجورهم''(٢٠٧).

١٩٥ - وفي إقليم غرب الاستوائي، ولا سيما في طمبرة وليرانغو، أُبلغ الفريق بأن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي والجماعات المسلحة الأخرى فرضت ضرائب على الأفراد الذين يقطعون الأشجار لإنتاج الفحم(٢٠٨).

١٩٦ - ومن أبرز الأماكن التي ينتج فيها الفحم في جنوب السودان محليات مانقولا ومقوي، وجميزة، وديقال، وقرسي، وياي، وكذلك منطقتا تشوكودوم وبودي والقرى الواقعة على طول الطريق بين بور وجوبا، وجونقلي. ويُنقل الفحم إلى جوبا أساسا على طول الطرق التالية: تركيكا - مَريدي - جوبا؛ وياي - جوبا؛ وبور - جوبا؛ وتوريت - نسيتو - جوبا؛ وكاجو كاجي - جوبا؛ ولينيا - جوبا(٢٠٩). وفي جوبا، يباع الفحم أساسا في أسواق جبل، وغوديلي، وغومبو، ومنوكي، وكونيو - كونيو.

١٩٧ - واستنادا إلى المقابلات التي أجراها الفريق، كانت أسعار الفحم في جوبا في أوائل آذار/مارس ٢٠١٩ تتراوح بين ٣٠٠ ٢ و ٥٠٠ ٢ جنيه من جنيهات جنوب السودان لكيس وزنه ٣٠ كيلوغراما(٢١٠). وفي إقليم غرب الاستوائي (يامبيو)، كانت الأسعار تتراوح بين ٨٠٠ و ٢٠٠ ١ جنيه لكيس وزنه ١٠ كيلوغرامات، أما في واو (غرب بحر الغزال) وتشوكودوم (إقليم شرق الاستوائي)، فكان سعر الكيس الصغير حوالي ٤٠٠ جنيه، في حين كان سعر الكيس المتوسط يتراوح بين ٨٥٠ و ٢٠٠ ١ جنيه في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩(٢١١). وتفيد دراسة أجراها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠١٥ أن الأسر المعيشية في جوبا استخدمت حوالي ٢,٥ مليون كيس من الفحم في عام ٢٠١٤، ويفاد بأن فحم جنوب السودان يشتريه التجار والأسر المعيشية على حد سواء(٢١٢). ولم يتمكن الفريق من الاطلاع على تقديرات أحدث، ولكنه يرى أن تجارة الفحم لا تزال رائجة في جنوب السودان، خاصة في المناطق الحضرية حيث الحطب أقل توافرا.

(٢٠٧) ملاحظات شخصية أدلى بها أعضاء الفريق، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ - شباط/فبراير ٢٠١٩؛ ومراسلات مع لاجئين، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ ومقابلات مع موظفي بعثة الأمم المتحدة، ونشطاء من المجتمع المدني، في يامبيو، كانون الثاني/يناير ٢٠١٩.

(٢٠٨) مقابلات مع مسؤولين سابقين في حكومة جنوب السودان، في نيروبي، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨؛ ومقابلة مع أحد أفراد جهاز شرطة الوطنية، في يامبيو، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ ومقابلات مع خبراء فحم، في جوبا، كانون الثاني/يناير إلى شباط/فبراير ٢٠١٩.

(٢٠٩) مقابلات ومراسلات مع خبراء فحم، وممثلين عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي ومشردين، في جوبا، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ - شباط/فبراير ٢٠١٩.

(٢١٠) مقابلات ومراسلات مع مدنيين في جوبا، ومع ممثلين عن الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي في أوغندا، آذار/مارس ٢٠١٩.

(٢١١) مقابلات ومراسلات مع مشردين وخبراء فحم، في جوبا ويامبيو، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩.

(٢١٢) انظر: USAID South Sudan, "Charcoal production and use in South Sudan: a Wildlife Conservation Society South Sudan action plan for mitigating environmental impacts", March 2018.

سادسا – تنفيذ تدابير حظر السفر وتجميد الأصول

ألف – حظر السفر

١٩٨ – واصل الفريق رصد تنفيذ تدابير حظر السفر، التي جددها مجلس الأمن في قراره ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، بإدراج شخصين آخرين في مرفق القرار. وأشار الفريق في تقريره المؤقت إلى انتهاك عدد من الأشخاص للحظر على السفر، لا سيما غابرييل جوك رياك (SSi.001).

١٩٩ – غير أنه، على وجه الإجمال، لاحظ الفريق إحراز تقدم كبير نحو اللجوء إلى عملية الإعفاء المبينة في الفقرة ١١ من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) والمجددة بموجب الفقرة ١٢ من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨). وقدمت ثلاثة طلبات إعفاء إلى اللجنة للموافقة عليها في الأشهر التالية، حظي اثنان منها بالموافقة على الرغم من قصر مدة الإشعار السابقة لموعد السفر. كما أن الدولة التي استقبلت الشخص المدرج في القائمة لم تقدم سوى معلومات محدودة بعد عودة الشخص المذكور إلى جنوب السودان، في إطار المعلومات المطلوب تقديمها بموجب الفرع ١٠ من المبادئ التوجيهية للجنة. وأتاحت طلبات الإعفاء الواردة أيضا استكمال قائمة الجزاءات، بإضافة تفاصيل أخرى. وذكرت بعض الدول الأعضاء قلة التفاصيل الواردة في القوائم، باعتبارها أحد التحديات في الإنفاذ الفعال لحظر السفر.

٢٠٠ – غير أن الفريق لاحظ انتهاكا آخر لحظر السفر ارتكبه مالك روبين رياق رينغو (SSi.007) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، دون ورود أي طلب للإعفاء. فقد سافر إلى الخرطوم في وقت كان يُعقد فيه اجتماع لمجلس استعراض الدفاع والأمن الاستراتيجيين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

باء – تجميد الأصول

٢٠١ – عملا بالفقرتين ١٢ و ١٣ من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، اللتين تؤكدان التدابير المالية المفروضة بموجب الفقرة ١٢ من القرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، واصل الفريق عمله لرصد ودعم تنفيذ تجميد الأصول، بسبل منها العمل بشكل مكثف مع الدول المجاورة لجنوب السودان وقطاعات المصارف التجارية فيها.

٢٠٢ – وعلى الرغم من قلة المعلومات المتاحة فيما يتعلق بملكية الشركات، لا سيما في جنوب السودان، وثّق الفريق عددا من شبكات الشركات المرتبطة بأفراد مدرجين في القائمة من خلال الملكية المباشرة وأفراد الأسرة. وتوجد هذه الشركات في قطاعات متنوعة، وتبرز أهمية حصر الشركات ورصدها عند تنفيذ تجميد الأصول، وكذلك أفراد الأسرة والأفراد الآخرين الذين قد يتصرفون بالنيابة عن الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة، عملا بالفقرة ١٤ (ط) من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨).

٢٠٣ – واستنادا إلى سجلات الشركات لعام ٢٠١٥، حدد الفريق ١٦ كيانا مرتبطا ببول مالونق أوان (SSi.008) أو بأقاربه. وترتبط ست من هذه الشركات بزوجته أجوك وول أتاك دينق[٢١٣]، وترتبط تسع شركات أخرى بأطفاله. وأكد الفريق أن إحدى هذه الشركات، وهي ”وكالة التخليص المحدودة التابعة لمجموعة شركات غولدن ستار“ (Golden Star Holdings Clearance Agency Ltd)، شهدت تجميد حساباتها في جنوب السودان، برصيد قدره ٩٨٥,٥٢ ١ ٦٥١ جنيها، في حزيران/يونيه ٢٠١٨، قبل

(٢١٣) وثائق سرية محفوظة لدى الفريق.

فرض جزاءات مجلس الأمن على مالونق باتخاذ القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨). وأكد الفريق أيضا أن أجوك وول أتاك دينق لها ممتلكات في نيروبي.

٢٠٤ - كما أن سجلات الشركات لعام ٢٠١٥ تربط مالك روبين رياق رينغو (SSi.007) بشبكة تجارية واسعة تضم ما لا يقل عن ٢٣ شركة، في قطاعات منها الهندسة والطاقة. وإلى جانب الملكية المباشرة، يملك أطفاله عددا من هذه الشركات، كما يبدو العديد من أطفاله مديرين لشركات يملكها. وأبرزها ست شركات تمتلكها ابنته كريستين مالك روبين رياق جزئيا.

٢٠٥ - وأكد الفريق أن مالك روبين رياق رينغو (SSi.007) يستفيد من ”مدرسة إي بي سي للتعليم الخاص التقدمي المحدودة“ (ABC Progressive Private School Co Ltd)، حيث تملك أيضا ابنته، ديانا مالك روبين، ١٥ في المائة من الأسهم وتتولى منصب المديرة العامة للشركة. والمدرسة المذكورة مدرسة خاصة تقع في جوبا، بجنوب السودان، وتبلغ رسوم الفصل الدراسي فيها حوالي ٤٥٠ دولارا[٢١٤].

٢٠٦ - وأبرز عمل الفريق لرصد ودعم تنفيذ تجميد الأصول أيضا قيودا أوسع نطاقا تعيق فعالية إنفاذه في المنطقة.

٢٠٧ - ويوجد حاليا ثمانية أفراد مدرجة أسماؤهم في قائمة اللجنة لفرض تدابير مالية محددة الأهداف عليهم. وأدرجت أسماء ستة منهم منذ أكثر من ثلاث سنوات، واثنين آخرين منذ أكثر من ثمانية أشهر. وأبلغ الفريق معلومات مفصلة عن ممتلكاتهم التجارية المشتبه فيها، وعن الممتلكات التجارية لأشخاص تأكد أنهم من أفراد أسرهم، إلى الحكومات الإقليمية ومن خلالها إلى المصارف التجارية العاملة في المنطقة.

٢٠٨ - ولئن كان من الواضح أن بعض الجهات قد عملت بشكل بناء مع الفريق وأن كلا من الحكومة والكيانات التجارية كانت على استعداد للتعاون مع الفريق، فقد أشار معظم الردود إلى وجود قيود هيكلية هامة تعترض التنفيذ الفعال لهذه التدابير المالية المحددة الأهداف.

٢٠٩ - ولم يتلق الفريق ردودا على غالبية مراسلاته بشأن تنفيذ تدابير تجميد الأصول، حتى في الحالات التي قدم فيها الفريق تفاصيل شاملة يُسترشَد بها في عمليات البحث المطلوبة. وكانت الردود الواردة تعرب عموما عن الأسف لضيق الوقت الذي أتاحه الفريق لتلقي الردود، بالنظر إلى أن المصارف التجارية الإقليمية غير ملمة إلى حد بعيد بوجود متطلبات تجميد الأصول. واعتُبر الفريق إلى حد بعيد الطرف المسؤول عن تثقيف المصارف التجارية بشأن هذه الالتزامات، وعن توليد المعلومات الاستخبارية المالية اللازمة لتنفيذ التدابير، على الرغم من أن الفريق أُثني أيضا عن التواصل المباشر مع المصارف التجارية.

٢١٠ - ولتنفيذ التدابير المالية المحددة الأهداف بفعالية لا بد من إيصال المعلومات والاستخبارات المالية إلى المصارف التجارية، ولا بد لهذه المصارف بدورها أن تتحقق من حساباتها ومعاملاتها بطريقة فعالة وموثوقة في ضوء هذه المعلومات. ويرى الفريق أنه لا يمكن تنفيذ تجميد الأصول بصورة مجدية ما لم تتمكن الهياكل الحكومية والمصارف التجارية المعنية من تجهيز كميات كبيرة نسبيا من المعلومات، بما في ذلك بيانات الحسابات والمعاملات، وتبادلها وإبلاغها على نحو فعال.

(٢١٤) مقابلات ومراسلات مع ممثلين عن المجتمع المدني، ومصدر حكومي سري، ومواطني جنوب السودان في المهجر، جوبا، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٩.

٢١١ - ولا يزال الفريق يدرك القيود على القدرات والموارد التي تجعل من الصعب على الدول الأعضاء تنفيذ التدابير المحددة الأهداف. غير أن الفريق يشير أيضا إلى أن العديد من الإجراءات الهيكلية التي يمكن أن تساعد التنفيذ الفعال للتدابير المالية المحددة الأهداف يُحتمل أن تكون مألوفة لدى المؤسسات والمصارف التجارية الوطنية المعنية بواسطة الأدوات الأخرى ذات الصلة، مثل الجهود الرامية إلى وقف تمويل الإرهاب وغسل الأموال من خلال توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، على النحو الذي يروج له فريق مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي[٢١٥]. وتشير هذه التوصيات أيضا إلى قيمة التنسيق على الصعيد الوطني عن طريق هيئة معينة للمساعدة في تبادل المعلومات؛ وبذل العناية الواجبة بشكل شامل إزاء الزبائن، بما في ذلك معرفة المستفيدين الفعليين من الشركات وتوخي مزيد من الحرص عند التعامل مع ”شخصيات سياسية معروفة“؛ والاستفادة من النهج القائم على تحديد المخاطر لضمان الكفاءة في تخصيص الموارد المحدودة[٢١٦].

سابعا - خلاصة

٢١٢ - يمثل تنشيط اتفاق السلام مرحلة هامة في الجهود الرامية إلى إنهاء النزاع في جنوب السودان. بيد أن نتائج هذا الاتفاق مازالت غير مؤكدة، إذ لا يزال تنفيذه يواجه تحديات، لا سيما فيما يتعلق بالمساءلة والأحكام الأمنية، والشفافية المالية، وتفويض السلطة المركزية. فسيكون من الضروري إذن رصد عملية التنفيذ بشكل دقيق لدعم الاتفاق دعما فعالا ومجديا.

٢١٣ - ولا بد من بذل جهود لكي تفوق مغانم السلام العوامل التي تجر إلى اقتصاد النزاع في جنوب السودان، بسبل منها إصلاح طرق استخدام الموارد العامة وإدارتها في جنوب السودان من خلال تنفيذ القوانين القائمة والأحكام المفصلة في الفصل ٤ من اتفاق السلام المنشط، من أجل ضمان عدم الإفراط في تحويل الموارد نحو الإنفاق على قطاع الأمن أو اختلاسها من جانب شبكات المحسوبية المتجذرة. وسيتيح التنفيذ الصارم للجزاءات الفردية والحظر المفروض على الأسلحة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٤٢٨ (٢٠١٨) المزيد من الدعم الحاسم، ولكنه سيتطلب بذل جهود إضافية، لا سيما من الدول المجاورة لجنوب السودان.

٢١٤ - غير أن الأهم من ذلك سيكون الحفاظ على الزخم المحرك لتنفيذ اتفاق السلام المنشط بكفالة أن يسفر الاتفاق الرفيع المستوى عن تحسينات ملموسة في جميع أنحاء البلد في حياة المدنيين الذين لا يزالون يعانون من العنف الجنسي والجنساني، ومن وضع إنساني بائس ينطوي على حالات نقص حاد في الغذاء.

ثامنا - توصيات

٢١٥ - يقدم الفريق التوصيات التالية:

(٢١٥) انظر: http://www.fatf-gafi.org/pages/easternandsouthernafricaanti-moneylaunderinggroupesaamlg.html.

(٢١٦) توصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية كاملة متاحة على الموقع الشبكي التالي: www.fatf-gafi.org/publications/fatfrecommendations/documents/fatf-recommendations.html.

(أ) أن يدعو مجلس الأمن، من أجل ضمان التنفيذ الفعال لحظر توريد الأسلحة، الدول الأعضاء في المنطقة والدول المجاورة إلى تقديم تقرير إلى اللجنة عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ أحكام الفقرات ٤ إلى ٦ و ٨ إلى ١٠ من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) تنفيذا فعالا، وأن تطلب اللجنة إلى البلدان المجاورة لجنوب السودان، مرة كل ستة أشهر، تقديم تقارير تفتيش وفقا للفقرة ١٠ من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، على أن تتيح اللجنة في موقعها الشبكي نموذجا لتقارير التفتيش؛

(ب) أن يشجع مجلس الأمن، دعما لتنفيذ اتفاق السلام المنشط والمساءلة عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في سياق النزاع الدائر في جنوب السودان، حكومة جنوب السودان على تنفيذ التزامها المعلن بالتوقيع على مذكرة التفاهم بشأن المحكمة المختلطة مع الاتحاد الأفريقي باعتبار ذلك خطوة كبيرة نحو إنشاء هذه المحكمة؛

(ج) أن يشجع مجلس الأمن الدول الأعضاء، من أجل المساعدة في كشف وردع حالات اختلاس وتحويل الموارد العامة بما يهدد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان، على النحو المبين في الفقرة ١٥ من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، على الاتصال بالشركات المعنية سواء التي تمارس نشاطا فعليا في ولاياتها القضائية أو المسجلة فيها، وتحث هذه الشركات على أن تكشف عن جميع المدفوعات والمدفوعات المسبقة المتعلقة بالنفط التي تقدم إلى حكومة جنوب السودان، وفقا لمبادئ المبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية، ودعما للمادة ٤-٨-١-١٤-١١ من اتفاق السلام المنشط التي تنص على ”تعجيل“ جنوب السودان لجهوده الرامية إلى الانضمام إلى هذه المبادرة، وكفالة تقديم جميع هذه المدفوعات وفقا لأحكام الفصل ٤ من اتفاق السلام المنشط ووفقا لقوانين جنوب السودان المحلية، بما فيها قانون إدارة إيرادات النفط لعام ٢٠١٢؛

(د) أن تقوم اللجنة، من أجل ضمان التنفيذ الفعال لحظر توريد الأسلحة الذي ينص عليه القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨) وللتشجيع على تدريب وكالات الجمارك الوطنية وغيرها من الوكالات المعنية، بإعداد مذكرة للمساعدة على التنفيذ وإتاحتها للدول الأعضاء على موقعها الشبكي لمساعدتها في تنفيذ حظر توريد الأسلحة، مع إيلاء اهتمام خاص لتوفير التدريب والمشورة بشأن التفتيش على النحو المفصل في الفقرات ٧ إلى ١٠ من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، والإجراءات التي يمكن من خلالها طلب الإعفاءات على النحو المفصل في الفقرتين ٥ و ٦ من القرار، ونشر أفراد عسكريين أو معدات عسكرية في أراضي جنوب السودان؛

(هـ) أن تشجع اللجنة الدول الأعضاء، من أجل ضمان الفعالية في تنفيذ حظر توريد الأسلحة، على العمل رسميا مع شركات الشحن الجوي وسلطات الطيران في المنطقة، بإطلاعها على أحكام حظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، وتشجيعها على التعاون مع عمليات التفتيش المقررة بموجب الفقرة ١٠ من القرار المذكور؛

(و) أن تُنشر على الموقع الشبكي للجنة، دعما لتقديم التقارير المستقلة بشأن تنفيذ حظر توريد الأسلحة، جميع طلبات الإعفاء من حظر توريد الأسلحة الموافق عليها، إلى جانب الاستثناءات من حظر السفر الموافق عليها[٢١٧]؛

---

(٢١٧) تنص الفقرة ١٠ (ك) من المبادئ التوجيهية المنظمة لسير أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان على أن ”تُنشر جميع طلبات الإعفاءات وتمديداتها التي وافقت عليها اللجنة وفقاً للإجراءات

(ز) أن توجه اللجنة، من أجل كفالة التنفيذ الفعال لتجميد الأصول، رسائل إلى السلطات في إثيوبيا وأوغندا والسودان وكينيا، تشجع فيها دول المنطقة المذكورة على أن تقدم إلى وكالاتها الحكومية، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المصارف المركزية ووكالات الإيرادات الوطنية وهيئات الرصد المالي، نسخاً من قائمة جزاءات اللجنة التي تضم أسماء ثمانية أفراد من جنوب السودان، وأن تطلب مزيدا من المعلومات عن الخطوات المتخذة لتنفيذ تدابير تجميد الأصول؛

(ح) أن تطلب اللجنة، من أجل ضمان فعالية التعاون والتنسيق بين فريق الخبراء ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى، عملا بالفقرتين ٢١ و ٢٤ من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، إلى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ولجنة تقصي الحقائق في جنوب السودان، وضع بروتوكول لتبادل المعلومات عن الأعمال التي يحتمل أن تهدد السلام والاستقرار والأمن في جنوب السودان، بما في ذلك انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والعراقيل التي تواجهها المساعدة الإنسانية؛

(ط) أن تشجع اللجنة، من أجل منع استغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها بصورة غير مشروعة لتمويل الجماعات المسلحة في جنوب السودان، هيئات الإيرادات الإقليمية والوطنية وحكومة جنوب السودان، على اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الأفراد والشركات، دون تراخيص رسمية صادرة عن وزارة البيئة والغابات في جنوب السودان، من نقل خشب الساج والاتجار به في ولاياتها القضائية؛

(ي) أن تشجع اللجنة أوغندا وغيرها من الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، من أجل منع استغلال الموارد المعدنية أو الاتجار بها على نحو غير مشروع بطرق يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في جنوب السودان على النحو المبين في الفقرة ١٤ (ي) من القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، مع إيلاء اهتمام خاص للذهب الذي يمكن أن يكون قادما من جنوب السودان، على إعادة تأكيد وإنفاذ الأحكام التي تلزم الشركات بالإبلاغ علنا عن ممارساتها في مجال العناية الواجبة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى التخفيف من مخاطر الاتجار بذهب جنوب السودان الموسوم بصورة مضللة، وفقا لتوجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة التحلي بالمسؤولية في سلاسل توريد المعادن من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق شديدة الخطورة، وعلى النحو الذي أقره المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بطرق منها سن تشريعات محلية تتفق مع هذا المعيار وتتطلب إصدار شهادات لصادرات الذهب، وكما سبق الالتزام به في سياق المبادرة الإقليمية لمناهضة استغلال الموارد الطبيعية بصورة غير قانونية الصادرة عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى[٢١٨]؛

(ك) أن يشجع مجلس الأمن، من أجل المساعدة في كشف وردع حالات اختلاس وتحويل الموارد العامة بما يهدد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان، على النحو المبين في الفقرة ١٥ من

المذكورة أعلاه، في قسم ”الإعفاءات“ من موقع اللجنة الشبكي حتى انقضاء فترة الإعفاء، ما لم تقرر اللجنة خلاف ذلك“، انظر: www.un.org/securitycouncil/sites/www.un.org.securitycouncil/files/2206_guidelines_ar_0.pdf.

(٢١٨) إعلان لوساكا الصادر عن القمة الاستثنائية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى، ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛ وتوجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة التحلي بالمسؤولية في سلاسل توريد المعادن من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق شديدة الخطورة.

القرار ٢٤٢٨ (٢٠١٨)، الدول الأعضاء التي تقدم مساهمات مالية أو عينية في ميزانية جنوب السودان الوطنية، أو الميزانية التكميلية للمجلس الوطني للفترة ما قبل الانتقالية، على تقديم هذه المساهمات شريطة التنفيذ المجدي وفي الوقت المناسب للأحكام المتعلقة بمراجعة الحسابات، بما في ذلك الأحكام الصادرة عن ديوان المراجعة القومي لجنوب السودان، وسائر الأحكام المتعلقة بإدارة الإيرادات الواردة في الفصل ٤ من اتفاق السلام المنشط.

Annex 1
Case study on armed groups in Unity State

A large number of armed groups are present in the area that makes up the former Unity State. These include regular SSPDF forces; SPLA-IO Taban Deng Gai (TDG) forces that have been officially integrated into the SSPDF; SPLA-IO Riek Machar (RM) forces; as well as various other armed militias. Their competing presence in a strategically, economically, and politically significant area has resulted in a fragile security balance that has been tested throughout 2018, including after the September 2018 signing of the R-ARCSS. The frequent armed confrontations that have resulted are one of the principal drivers of violence, including widespread sexual violence, against civilians in the area.

Unity has witnessed a great deal of violence since the start of the conflict in South Sudan. Multiple government offensives sought to retake SPLM/A-IO strongholds in the area between 2013 and 2015.[219] These operations where characterised by acts of extensive violence against civilians.

After renewed fighting broke out in Juba in July 2016, SPLM/A-IO Chairman Riek Machar escaped to the Democratic Republic of Congo and the SPLM/A sought to consolidate its territorial and political control.

President Salva Kiir replaced Riek Machar, who had been serving as First Vice-President in a Government of National Unity, with General Taban Deng Gai, a senior member of the SPLM/A-IO.[220] This split the SPLM/A-IO into two factions: one remaining loyal to Machar (SPLM/A-IO (RM)) and the other to Taban Deng Gai (SPLM/A-IO (TDG)).[221] Both men are ethnic Nuer and from Unity State. Machar is Dok Nuer from Leer, whilst Deng Gai is Nuer Jikani from Guit.[222] Their renewed rivalry quickly exacerbated existing intra-Nuer tensions in the area. Nuer militias and youth groups fragmented, dispersing and disrupting established chains of commands across Unity State.[223]

Officially, government SSPDF forces controlled the area through its Division 4 during the second half of 2016, but, in reality, its reach did not extend beyond Bentiu and a few other cities.

The main armed forces in the area remained under the control of SPLA-IO (RM) and SPLA-IO (TDG).[224] In addition, the South Sudan Liberation Army (SSLA) – a mostly Bul Nuer force of around 3,000-5,000 fighters – also remained a potent and active force in the Mayom area, under the command of General Matthew Puljang. This independent

[219] Among the most significant military campaign are those of January 2014 and April 2015. See Joshua Craze, Jerome Tubiana, Claudio Gramizzi, "A state of Disunity: Conflict Dynamics in Unity State, South Sudan, 2013–2015," Small Arms Survey, 2016: http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/working-papers/HSBA-WP42-Unity-Dec-2016.pdf.

[220] Taban Deng Gai was also the Governor of Unity State from 2005 to 2013. Interviews, community leaders, elders, businessmen, and former Unity state officials: Bentiu and by phone; December 2018.

[221] See: "Legitimacy, exclusion, and power. Taban Deng Gai and the South Sudan peace process," HSBA N. 25, Small Arms Survey, December 2016: http://www.smallarmssurveysudan.org/fileadmin/docs/issue-briefs/HSBA-IB25-Taban-Deng-Gai-Dec-2016.pdf.

[222] Interviews, community and religious leaders, elders, and youths; Bentiu, December 2018.

[223] See: Wal Duany, "Neither palaces nor prisons: the constitution of order among the Nuer", Indiana University PhD dissertation, 1992. Interviews, community and religious leaders, elders, state officials, youths, and businessmen; Bentiu and by phone; December 2018.

[224] Interviews, community leaders and elders, Bentiu, December 2018.

fighting force was aligned with SSPDF Government forces and enjoyed a unique arrangement by which it reported directly to SSPDF headquarters in Juba (Bilpham).[225]

Taban Deng Gai emerged as a key ally of President Kiir after the summer of 2016, and since early 2017, has sought to reassert his political and economic influence in Unity State. Taban Deng's local commanders resumed recruitment in the area, some incentivised with pay or supplies, but also through the abduction of youths. At the same time, Taban Deng Gai sought to integrate his forces in the area with local SSPDF Division 4 forces, which are headquartered in Bentiu.

This integration ultimately failed at first, reportedly because General Stephen Buay Rolnyang, a Bul Nuer from Mayom and then Commander of SSPDF Division 4, considered Taban Deng Gai's forces poorly trained and difficult to manage, while also fearing the growing personal power of Taban Deng Gai.[226]

By the end of 2017, the SSPDF had recognised its inability to seize Unity decisively from SPLA-IO (RM) forces, with Division 4 Commander General Buay also reportedly resistant to further military campaigns that were inflicting a heavy toll on the civilian population.[227]

At this point, the Government decided to effectively hand control of Unity's military campaign to Taban Deng Gai, which also offered an opportunity to test the loyalty of their new ally. Taban Deng quickly seized the opportunity to move decisively against the SPLA-IO (RM) in their own communities, and continued the recruitment and mobilization of Nuer youths, especially in his home constituencies, swelling the ranks of his forces. Some of these new recruits were integrated into SPLA-IO (TDG) forces, while others were mobilized more occasionally and informally.

As a consequence, the chain of command remained highly dispersed. Forces were mostly unpaid, encouraging local commanders to conduct periodic offensives aimed first and foremost at generating resources and payment. Commanders reportedly told fighters that anything could be looted during attacks. In one case, a commander is said to have told youths: "For those of you who are yet to get married, it is your chance now to find a nice woman."[228]

In April 2018, a fresh military offensive was launched in Unity state, targeting the few remaining SPLA-IO (RM) forces, with the aim of "clearing opposition-held areas" and "forcefully displacing civilians."[229] This operation continued into May, June, and July 2018.[230] SPLA-IO (TDG) forces, supported by the more informal youth militias, moved into Leer and Mayendit Counties in Southern Liech State. [231]

The Panel has established that SPLA-IO (TDG) units, commanded by Lieutenant General Peter Dor Manjur Gatluak, were at the forefront of these offensives, alongside a youth militia controlled by then Gany County Commissioner, Gordon Koang Biel

225 Interviews, SSPDF and SPLM/A-IO senior officers, senior politicians, community leaders, and journalists; Juba and Bentiu; December 2018; Kampala and Nairobi; January 2019.

226 Interviews, community and religious leaders, elders, SSPDF Division 4 senior officers, and journalists; Bentiu and Juba; December 2018.

227 Interviews, community and religious leaders, elders, youths, political analysts, and state officials; Bentiu, Juba, and by phone; December 2018

228 Interviews, community and religious leaders, elders, youths, UN personnel, businessmen, and state officials; Bentiu, December 2018.

229 Interviews, SSPDF high-ranking commanders, community and religious leaders, elders, youths, international political analysts and human rights researchers, and state officials; Bentiu, Juba, and by phone; December 2018. See also, Amnesty International, "Anything that was breathing was killed – War crimes in Leer and Mayendit, South Sudan," September 2018: https://www.amnesty.org/en/documents/afr65/8801/2018/en/

230 Interviews, community and religious leaders, elders, and youths; Bentiu, December 2018.

231 Recruitment was, allegedly, mostly from Guit, Rubkona and Koch. Southern Liech State was created by Establishment Order No. 36/2015.

(Nuer Jagei).[232] The Panel also gathered evidence that suggests these operations were supported by the SSPDF Division 4 Commander, Major General Samson Mabior Lual, including with men, trucks, and ammunition.[233]

During these attacks, civilians in opposition-held areas were killed, while widespread looting and destruction targeted crops, food, medical supplies, health facilities, and entire villages. Acts of SGBV, including rape, gang-rape and the abduction and enslavement of women and girls, took place on a significant scale.[234]

In May 2018, in the midst of this Unity offensive, Taban Deng Gai announced his decision to dissolve his SPLA-IO (TDG) forces, and again asked the SSPDF Chief of Staff, sanctioned individual General Gabriel Jok Riak (SSi.001), to expedite the integration of SPLA-IO forces into the regular SSPDF.[235]

Further to this announcement, and following the signature of R-ARCSS in September 2018, a number of meetings took place between SSPDF Division 4 and SPLA-IO (TDG) commanders to discuss this proposed integration. At the same time, the forced recruitment of adults, women and children across Guit county continued, in an effort to boost numbers ahead of integration.[236]

Two challenges to meaningful integration quickly emerged. SPLA-IO (TDG) commanders had higher military ranks than their Division 4 counterparts, but had a comparatively low number of fighting troops under their command. Despite a significant number of officers, and multiple rounds of recruitment, SPLA-IO (TDG) forces appear, today, to comprise only around 3,000 fighters. At one integration exercise, only around 1,000 fighters were presented by SPLA-IO (TDG) for integration.[237] [238]

However, other commanders such as the current commander of SPLA-IO (TDG)'s Kuergueni headquarters, Maj General William Riek Riek, have not been integrated.

SPLA-IO (TDG) forces have also continued to act independently of, though at times in cooperation with, the SSPDF.[239] A senior SSPDF Division 4 Military Intelligence commander told the Panel that SPLA-IO (TDG) forces "are not trained; these are not soldiers, they are at best militiamen. To turn them into soldiers we will need to start from scratch. And they do not know what a military chain of command is, they do not respect orders." The Panel was told that "no more than 10 percent of their forces are integrated."[240]

SPLA-IO (TDG) forces have continued to aggressively assert themselves in different parts of Unity State, particularly in Guit County, Rubkona County, and Koch County (all in Northern Liech State under the contested 32-state division). In November 2018, reports of ongoing harassment and abuses of civilians, rapes at checkpoints near the

232 Interviews, community and religious leaders, elders, civil society, and local politicians; Bentiu, Juba, Kampala; December 2018-January 2019.

233 Interviews, community and religious leaders, elders, youths, villagers, UNMISS and other UN personnel, CTSAMVM, and international NGO personnel; Bentiu, Juba, and by phone; December 2018.

234 Ibid.

235 "Taban asks new army chief to expedite integration of his forces into army," Radio Tamazuj, 7 May 2018: https://radiotamazuj.org/en/news/article/taban-asks-new-army-chief-to-expedite-integration-of-his-forces-into-army

236 Interviews, SSPDF Division 4 high ranking officers, Northern Liech State authorities, and civil society; Bentiu, December 2018; Kampala, Nairobi; January 2019.

237 Interview, SSPDF Division 4 high-ranking officer; Bentiu; December 2018.

238 A number of senior SPLA-IO (TDG) officers have formally integrated into SSPDF. These include: Lt General Peter Dor Manjur Gatluak, (Riverine Forces in Upper Nile); Lt General Wang Chok Korkom, (SSPDF Deputy Chief of Staff for Organization); Maj General Karlo Kual, (Deputy Commander of SSPDF Division 4); Maj General Mayel Thay, (SSPDF Division 4); and Maj General Makal Kual, (SSPDF Division 4).

239 Interviews, SSPDF Division 4 high-ranking commanders and Unity state officials, Bentiu, December 2018.

240 Interview, SSPDF Division 4 high-ranking officer, Bentiu, December 2018.

Bentiu Protection of Civilian site, and rape and gang rape in Nimni and Nhialdiu areas in Rubkona County, were largely attributed to forces connected to SPLA-IO (TDG).[241]

The Panel also corroborated information that, on 5 December 2018, SPLA-IO (TDG) forces attacked one of the few remaining SPLA-IO (RM) positions in Guit County, Biil, with fighting lasting for three days.[242]

The signing of the R-ARCSS in September 2018 secured the return of Riek Machar to the national political scene. This has raised questions about the future role of South Sudan's current First Vice-President, Taban Deng Gai, in a Revitalised Government of National Unity.[243]

In parallel, both the local political dynamics of Unity State and intra-Nuer tribal politics are changing in ways that risk further marginalising Taban Deng Gai. Peace celebrations that took place in Bentiu at the end of December 2018 were attended by the Governor of Northern Liech State, Joseph Monytuil (Bul Nuer), and representatives of the SPLM/A-IO (RM). The return to Juba of Angelina Teny, the wife of Riek Machar, senior member of the SPLM/A-IO (RM) and a Jikani Nuer from Guit, where she still exerts significant political influence, could also imperil Taban Deng Gai's standing in his traditional strongholds.[244]

The Panel has been told by multiple sources that Taban Deng Gai therefore remains committed to attacking SPLA-IO (RM) military positions in Unity, still seeing this as an opportunity to demonstrate his continued relevance, and in so doing, disrupt the peace process, if necessary, and alter the military and political dynamics in Unity state and the country at large.[245]

From this complex landscape, the Panel has identified a number of significant fighting forces in the Unity area:

SSPDF Division 4, headquartered in Northern Liech State's capital, Bentiu, is commanded by Major General Samson Mabior Lual, with Major General Karlo Kual serving as his Deputy. They control major towns, including Bentiu, Leer, Yirol, and have the capacity to move into the rural areas surrounding these towns if needed. Despite better organization, equipment, and training, these SSPDF forces often lack fuel for patrols, and the force has gone unpaid for over six months, with the food available to the force also limited.

SPLA-IO (TDG) forces, while officially integrated, largely retain separate barracks. They are headquartered in Kergueini, which is under the command of Major General William Riek Riek, although Lt General Peter Dor Manjur Gatluak retains significant

241 Interviews, international NGO staff, civil society, religious leaders, SSPDF commanders, Northern Liech State authorities, and UN personnel; Bentiu and Juba; December 2018.

242 This was the second such incident in Biil in one month, and the third since August, and seemed connected to an attempt by SPLA-IO (TDG) forces to remove SPLA-IO (RM) forces out of one of their few strongholds in Guit County, most probably for fear that the implementation of the R-ARCSS would allow SPLA-IO (RM) forces to gain ground and support from the population. Interviews, civil society, senior politicians, local and international observers, Bentiu, December 2018; Kampala, Khartoum and Nairobi; January 2019.

243 Interviews, senior politicians, civil society, journalists and analysts; Juba, Bentiu, December 2018; Addis Ababa, Kampala, Khartoum and Nairobi; January 2019.

244 Ibid.

245 Interviews, civil society, journalists, senior politicians, community and religious leaders; Bentiu and Juba, December 2018; Kampala, Khartoum and Nairobi; January 2019.

influence over their actions and is often seen in Guit County and in the headquarters itself. Other SPLA-IO (TDG) units are present in:

- Koch (Koch County), under the command of Major General Mayel Thay;
- Tong (Rubkona County);
- Tumor (Mayom County), under the command of Major General Makal Kual;
- Rubkway (Rubkway County, Southern Liech State), under the command of Major General James Gadit; Pariang (the capital or Ruweng State), where a limited SPLA-IO (TDG) force responds to orders from local Governor, Tem Machar.

SPLA-IO (RM) forces retain control of:

- Ganyliel County, Nyal County, Paynjiiar County and Mayendit County, all under the command of Brigadier General Dok Wanjang and Brigadier General John Tap Puot;
- Biil, in Guit County, under the command of General Michael Mawich;
- While under increasing pressure in Northern Liech and Ruweng States, SPLA-IO (RM) elements also still control a few areas between Wicok, Buaw, Ngop and Bentiu, as well as Wunkur, all under the command of Brigadier Tito Biel Wich.

The South Sudan Liberation Army (SSLA), led by General Matthew Puljang, is a mostly Bul Nuer force, and still has around 2,000 fighters who are mostly deployed in Mayom County. General Puljang remains allied to Government forces, and still responds directly to SSPDF headquarters in Juba (Bilpham), rather than local SSPDF command.

There is also a force of at least 1,000 **youths**, mostly Nuer Jagei, from Koch County, formed and led by then Gany County Commissioner, Gordon Koang Biel, until at least July 2018. Biel was then sacked from his role of County Commissioner and placed under house arrest in Bentiu. Upon release, by September 2018, he was integrated into the SSPDF with the rank of General. In recent months, General Biel's force has operated in collaboration with SPLA-IO (TDG) commanders, and is now often referred to as a "proxy force" in the hands of SPLA-IO (TDG).

The abuse of civilians, including endemic levels of SGBV and rape, is a widespread and persistent problem in Unity.[246] The complex military and political landscape in Unity is crucial to understanding this trend, but also to the attribution of responsibility. While official territorial control is claimed by SSPDF Division 4, it is clear that their effective control over much of this territory is limited. Most SSPDF units are confined to barracks, with only sporadic capacity for patrol and operations.

In the view of the Panel, SPLA-IO (TDG) forces pose a particular threat to civilians in the Unity area. The perceived vulnerability of its political leadership, including Taban Deng Gai himself, may drive a determination to assert their continued significance. At the same time, a predatory relationship to the civilian population and territory has been intrinsic to the very core of these forces since their inception, with a rank and file that remains largely untrained and unpaid. One SSPDF commander, familiar with SPLA-IO (TDG) operations in Unity, told the Panel that he heard a commander telling his forces before a military operation in 2018: "Go get what you can. Food, a chicken, a goat, a cow, a woman, whatever you find is for you.

[246] Interviews, community and religious leaders and elders, women in Bentiu PoC, and civil society; Bentiu, December 2018.

Annex 2
Further information on the evolution and command structures of the National Security Service

The NSS is regulated by the National Security Service Act of 2014, which gives the NSS broad powers and provides few safeguards against their abuse. Its core mandate is to "safeguard the national interest"[247] in accordance with the "authority of the Constitution and the law", while respecting "the will of the people, the rule of law, democracy, human rights and fundamental freedoms" while being "professional with the mandate to focus on information gathering, analysis and advice to the relevant authorities."[248]

Under Lt. General Akol Koor Kuc, recent years have seen the NSS pursue an ever-broader interpretation of these powers, eventually emerging as a parallel and independent security force with activities ranging from intelligence gathering to military operations, many of which are well beyond its stated mandate.

The origins of the NSS' rise can be traced to President Kiir's growing mistrust of the SPLA's former Chief of Defence Staff, General Paul Malong Awan (SSi.008). Reportedly fearing an SPLA coup led by Malong, President Kiir encouraged and allowed the NSS to grow from an intelligence-gathering agency into an increasingly powerful and autonomous fighting force capable of influencing South Sudan's politics, society, and economy.[249] What may have been developed as a counterweight to Malong's power and influence over key parts of the SPLA (now SSPDF) quickly became the dominant actor in South Sudan's security sector when Malong fled to Kenya in 2018. With the assent of the influential Jieng Council of Elders – an informal group of influential Dinka leaders and elders – Lt. General Akol Koor Kuc emerged as its increasingly influential leader.

The influence of the NSS has grown, in part, from the increase in the size of its fighting force, well beyond what is required by its official mandate, and which now numbers around 10,000. Most fall under the Operations Division's Batch 4 and 5, formally led by Major General Gabriel Ayor, but in reality commanded by Major General Aciec Kuot who, like Lt. General Akol Koor Kuc, is from Tonj.[250] An additional force of around 5,000 makes up the Protection Division (Batch 3), commanded by Major General Deng Akol Wek Ateny, which is assigned to the protection of the President and key institutions.[251] In recent years, these NSS forces have exerted increasing control over Juba, as well as towns such as Yei and Wau.

These NSS forces are also better equipped and trained than ordinary SSPDF forces, with the NSS having established its own procurement and supply systems. Unlike their SSPDF counterparts, most of whom have gone unpaid for months at a time in recent years, NSS personnel are regularly paid and fed.[252]

One person well-acquainted with the system told the Panel that the "NSS is a parallel force to the army, and a parallel structure to Government institutions. The model Akol Koor Kuc put in place is entirely anti-democratic; borrowed from the NISS in Khartoum."[253]

---

[247] National Security Act, Chapter III.13.1, October 2014.

[248] National Security Act, Chapter I.6.a/b/c, October 2014

[249] Interviews, SSPDF, SSPDF-MI, former SPLA-MI, NSS senior officers, SPLM, SPLM-IO senior representatives, civil society, journalists, Juba, Nairobi, Khartoum, Addis Ababa, Kampala, by phone, September–December 2018, January-March 2019.

[250] Interviews, confidential sources, undisclosed locations, November 2018, January-February 2019.

[251] Ibid

[252] Ibid

[253] Interview, confidential source, undisclosed location, February 2019.

The Panel has been able to establish the following chains of command for key components of the NSS/ISB:

Lt. Colonel Jackson Deng Goch commands the NSS 'Blue House' detention facility.[254]

The 'Riverside' facility is under the control of:[255]

- Maj. General Achiech Kuot Kuot;
- His deputy Brig. General Niew Niew;
- Col. Kaka Roric Jur, who is commander of 'Riverside Special Operations'; and
- Major Wol Deng Mading, the Head of the detention facility itself.

[254] Interviews, confidential sources, undisclosed locations, October 2018, December 2018, January–February 2019.

[255] Interviews, confidential sources, undisclosed locations, January–February 2019.

Annex 3
Diversion of public funds to security spending

Public documents indicate that, despite the ongoing implementation of the R-ARCSS, significant percentages of South Sudan's public finances continue to be diverted to the security sector.

In the Approved Budget for the Financial Year 2018/19, it is noted that "expenditures are largely skewed towards defence at the expense of poverty reduction. Security and accountability/public administration and rule of law spending have accounted for over 70 per cent of the total budget over the past three fiscal years."[256] The Chairman of the National Assembly's Budget Committee noted, in his review of the budget, that the precipitous decline in South Sudan's GDP is, in part, "due to the on-going war that continues to divert resources away from investments into security sector."[257] He also warns that, "as peace will bring more prosperity, we are forewarned of the propensities by [un]scrupulous individuals to rob the nation of the oil wealth."

Security sector spending is budgeted to be 15,455,430,392 SSP (US$99,712,454). To this, spending on Police and Prison services might reasonably be added for a total of around a quarter (23 per cent) of total budgeted spending.

There are, however, few effective mechanisms in place to ensure spending matches the approved budget, with significant spending routinely diverting from the approved budget. A draft Ministry of Finance spending report for the first quarter of the 2018/19 financial year notes that the security sector had, by the end of the first quarter, already spent 118 per cent of its entire allocated budget on good and services for the year. The Office of the President, under which the budget for the NSS sits, has also routinely overspent against its allocated budget.[258]

There is also evidence to suggest that reported spending does not match the actual use of public resources. The bulk of reported Government spending is, for example, on salaries.[259] At the same time, however, it is clear that many Government salaries are not being paid in practice. The Bank of South Sudan has confirmed that civil service salaries are not being paid regularly;[260] the Panel has confirmed that SSPDF salaries are not being paid regularly;[261] and documents from the Ministry of Finance make it clear that a significant amount of spending in 2018/19 has gone towards clearing salary arrears for the previous financial year, with arrears of three to eleven months still remaining across various Government departments.[262] The Bank of South Sudan has identified "the cleansing of the government payroll using biometric verification data"[263] as one important means of increasing available public resources, implying that the misappropriation of salaries is a drain on public accounts. In January 2019, President

256 Government of South Sudan, Ministry of Finance and Economic Planning, Approved National Budget and context for FY 2018 / 2019, document on file with Panel.

257 Transitional National Legislature of the Republic of South Sudan, Report on the Second Reading of the Budget for the Financial Year 2018/19, presented by the Chairman of the Committee on Finance and Economic Planning, 13 August 2018, section 1.2.

258 See, for example, Ministry of Finance, 2015/16 Full Year Macro-Fiscal Report, October 2016

259 Government of South Sudan, Ministry of Finance and Economic Planning, Approved National Budget and context for 2018/2019, document on file with Panel and Central Bank of South Sudan, Third Quarter Report, September 2018

260 Central Bank of South Sudan, Third Quarter Report, September 2018

261 Panel interviews, Bentiu and Juba, October 2018-February 2019.

262 Ministry of Finance document on file with Panel.

263 Central Bank of South Sudan, Third Quarter Report, September 2018

Kiir himself accused senior officers of diverting food and resources, meant for soldiers, for personal gain.[264]

As part of the implementation of the R-ARCSS, a supplementary budget was also developed by the National Pre-Transitional Committee and approved by the Government's Council of Minister in February 2019 in order to finance its work for the remaining four months of the NPTC's mandate.[265] This budget is to be funded mainly from the Government's public resources, including oil revenues.

The total supplementary budget proposed is US$285,085,509. Of this total, US$245,252,855 – around 86 per cent – is devoted to "Security Mechanisms". Of this amount, US$143,496,907, around 58 per cent, is budgeted for the Joint Military Ceasefire Commission (JMCC), which will oversee the cantonment of forces, with US$95,278,903, around 38 per cent, going to Joint Transitional Security Committee (JTSC). By contrast, US$29,617,730 of the total budget is allocated for the establishment of the National Pre-Transitional Committee and US$2,270,100, less than 1 per cent, is allocated to "reconciliation and healing."

[264] See, for example, Reuters, South Sudan soldiers 'unhealthy' due to food theft: Kiir, January 2019: https://www.reuters.com/article/us-southsudan-unrest/south-sudan-soldiers-unhealthy-due-to-food-theft-kiir-idUSKCN1PI2T8.

[265] Documents on file with Panel.

Annex 4
Joint Defence Board Cantonment Areas and Barracks Agreement of 3 February 2019

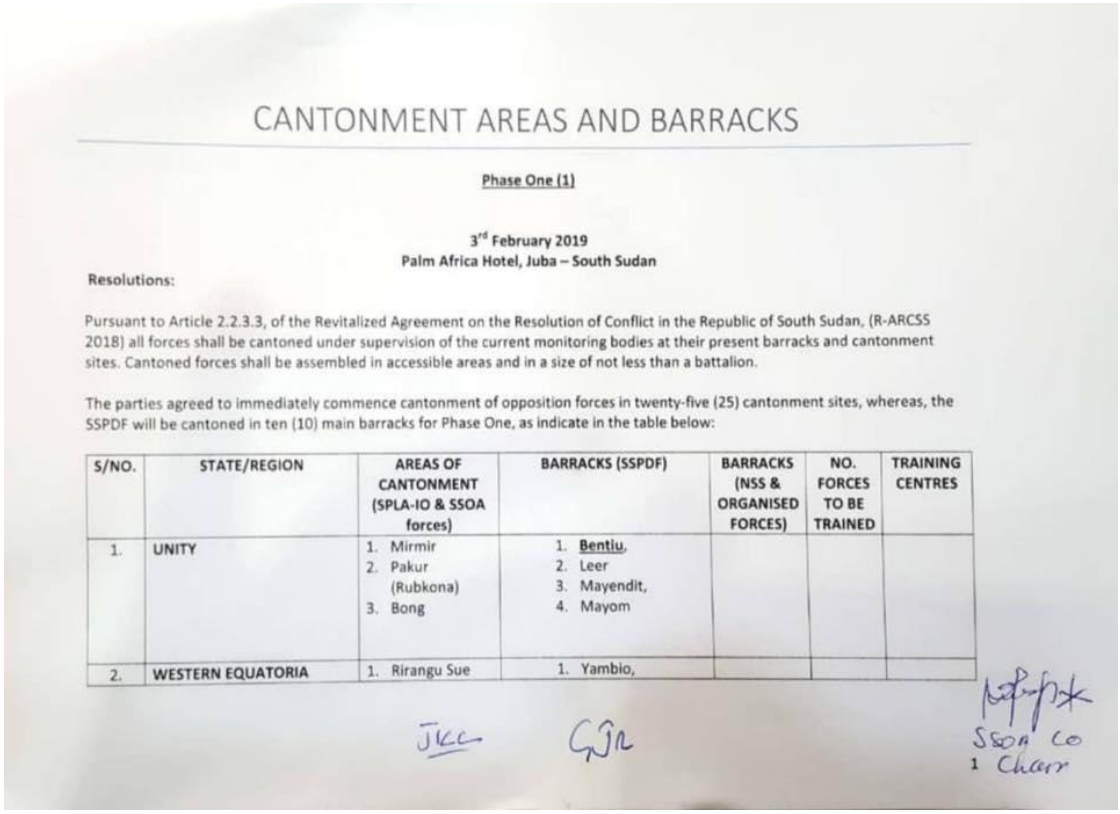

CANTONMENT AREAS AND BARRACKS

Phase One (1)

3rd February 2019
Palm Africa Hotel, Juba – South Sudan

Resolutions:

Pursuant to Article 2.2.3.3, of the Revitalized Agreement on the Resolution of Conflict in the Republic of South Sudan, (R-ARCSS 2018) all forces shall be cantoned under supervision of the current monitoring bodies at their present barracks and cantonment sites. Cantoned forces shall be assembled in accessible areas and in a size of not less than a battalion.

The parties agreed to immediately commence cantonment of opposition forces in twenty-five (25) cantonment sites, whereas, the SSPDF will be cantoned in ten (10) main barracks for Phase One, as indicate in the table below:

S/NO.	STATE/REGION	AREAS OF CANTONMENT (SPLA-IO & SSOA forces)	BARRACKS (SSPDF)	BARRACKS (NSS & ORGANISED FORCES)	NO. FORCES TO BE TRAINED	TRAINING CENTRES
1.	UNITY	1. Mirmir 2. Pakur (Rubkona) 3. Bong	1. Bentiu, 2. Leer 3. Mayendit, 4. Mayom			
2.	WESTERN EQUATORIA	1. Rirangu Sue	1. Yambio,			

JKC GJR SSOA Co 1 Charr

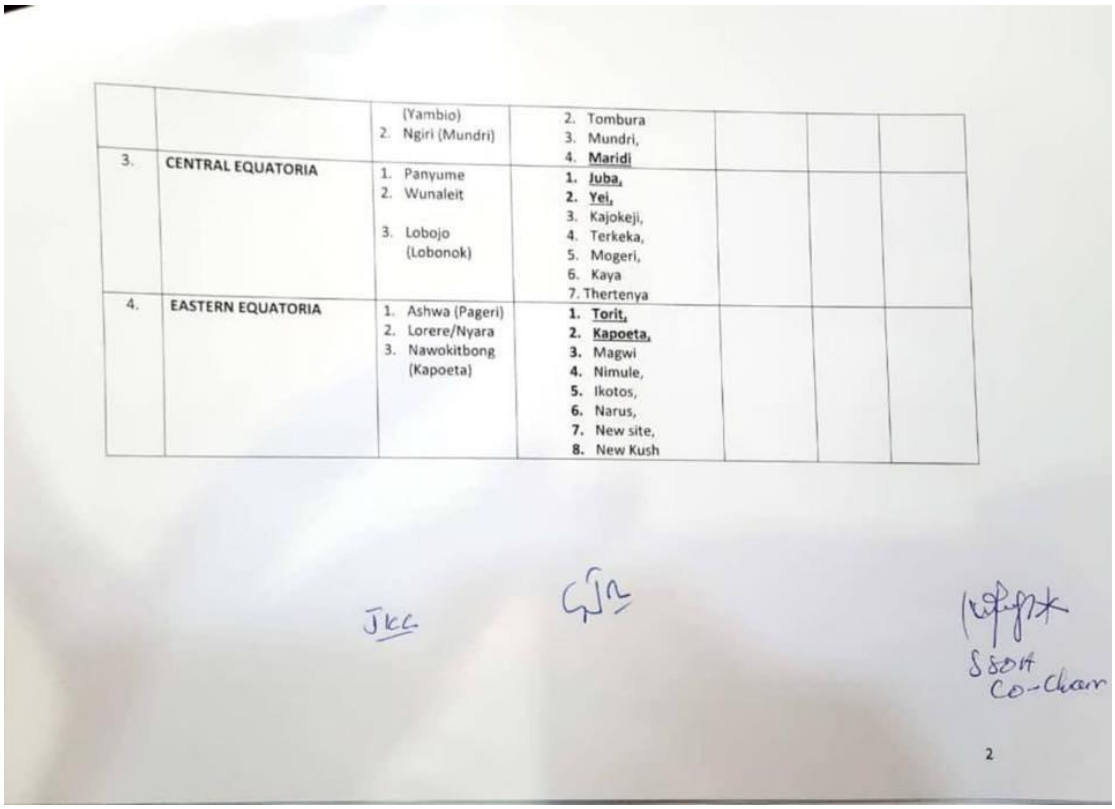

		(Yambio) 2. Ngiri (Mundri)	2. Tombura 3. Mundri, 4. **Maridi**			
3.	**CENTRAL EQUATORIA**	1. Panyume 2. Wunaleit 3. Lobojo (Lobonok)	**1. Juba,** **2. Yei,** 3. Kajokeji, 4. Terkeka, 5. Mogeri, 6. Kaya 7. Thertenya			
4.	**EASTERN EQUATORIA**	1. Ashwa (Pageri) 2. Lorere/Nyara 3. Nawokitbong (Kapoeta)	**1. Torit,** **2. Kapoeta,** **3.** Magwi **4.** Nimule, **5.** Ikotos, **6.** Narus, **7.** New site, **8.** New Kush			

JKC

SSOA Co-Chair

2

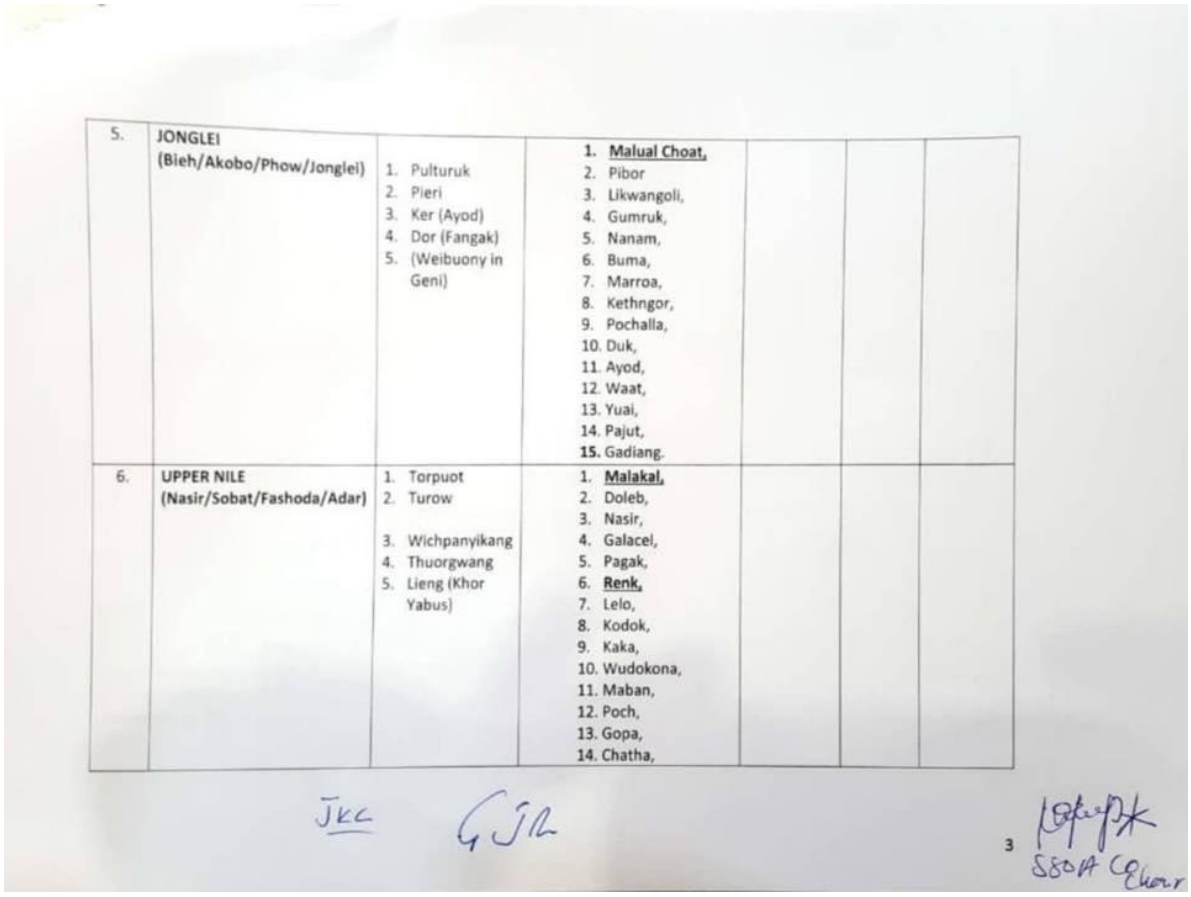

5.	JONGLEI (Bieh/Akobo/Phow/Jonglei)	1. Pulturuk 2. Pieri 3. Ker (Ayod) 4. Dor (Fangak) 5. (Weibuony in Geni)	1. **Malual Choat,** 2. Pibor 3. Likwangoli, 4. Gumruk, 5. Nanam, 6. Buma, 7. Marroa, 8. Kethngor, 9. Pochalla, 10. Duk, 11. Ayod, 12. Waat, 13. Yuai, 14. Pajut, **15.** Gadiang.			
6.	UPPER NILE (Nasir/Sobat/Fashoda/Adar)	1. Torpuot 2. Turow 3. Wichpanyikang 4. Thuorgwang 5. Lieng (Khor Yabus)	1. **Malakal,** 2. Doleb, 3. Nasir, 4. Galacel, 5. Pagak, 6. **Renk,** 7. Lelo, 8. Kodok, 9. Kaka, 10. Wudokona, 11. Maban, 12. Poch, 13. Gopa, 14. Chatha,			

JKC GJR

3

SSOA Co-Chair

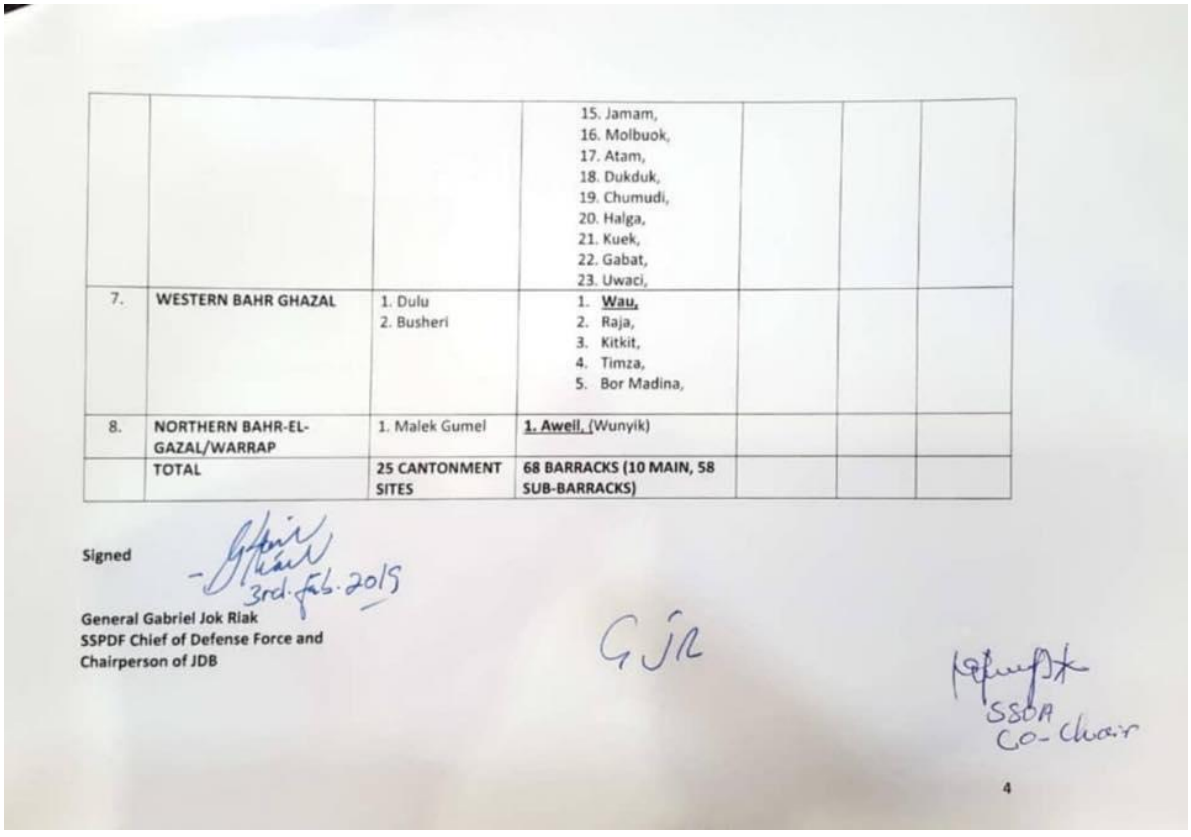

			15. Jamam, 16. Molbuok, 17. Atam, 18. Dukduk, 19. Chumudi, 20. Halga, 21. Kuek, 22. Gabat, 23. Uwaci,			
7.	**WESTERN BAHR GHAZAL**	1. Dulu 2. Busheri	1. **Wau,** 2. Raja, 3. Kitkit, 4. Timza, 5. Bor Madina,			
8.	**NORTHERN BAHR-EL-GAZAL/WARRAP**	1. Malek Gumel	**1. Aweil,** (Wunyik)			
	TOTAL	**25 CANTONMENT SITES**	**68 BARRACKS (10 MAIN, 58 SUB-BARRACKS)**			

Signed

3rd. Feb. 2019

General Gabriel Jok Riak
SSPDF Chief of Defense Force and
Chairperson of JDB

GJR

SSOA Co-Chair

4

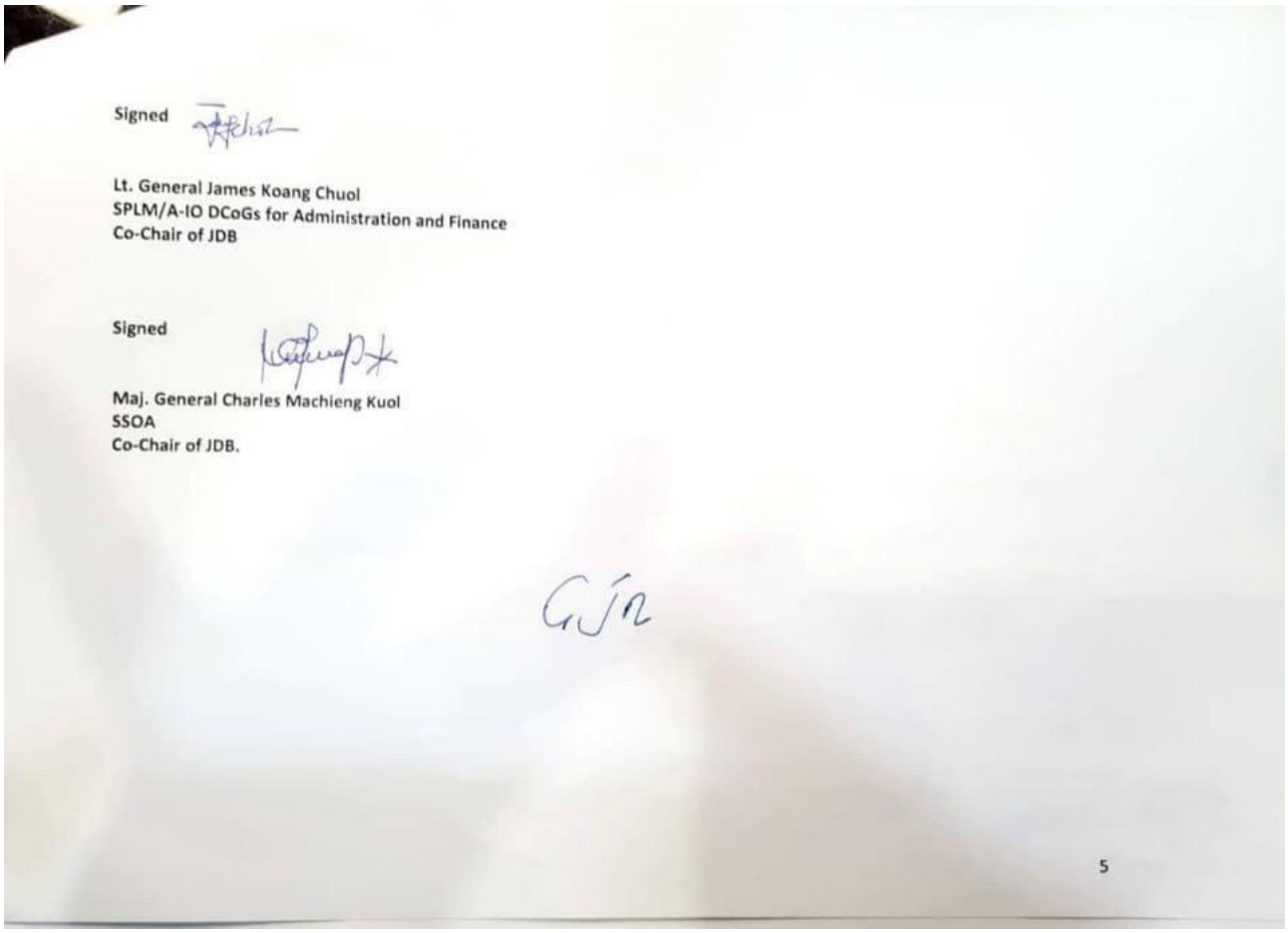

Signed

Lt. General James Koang Chuol
SPLM/A-IO DCoGs for Administration and Finance
Co-Chair of JDB

Signed

Maj. General Charles Machieng Kuol
SSOA
Co-Chair of JDB.

5

Annex 5
SPLM national secretariat: Report on the modalities for the reunification of SPLM, 21 February 2019

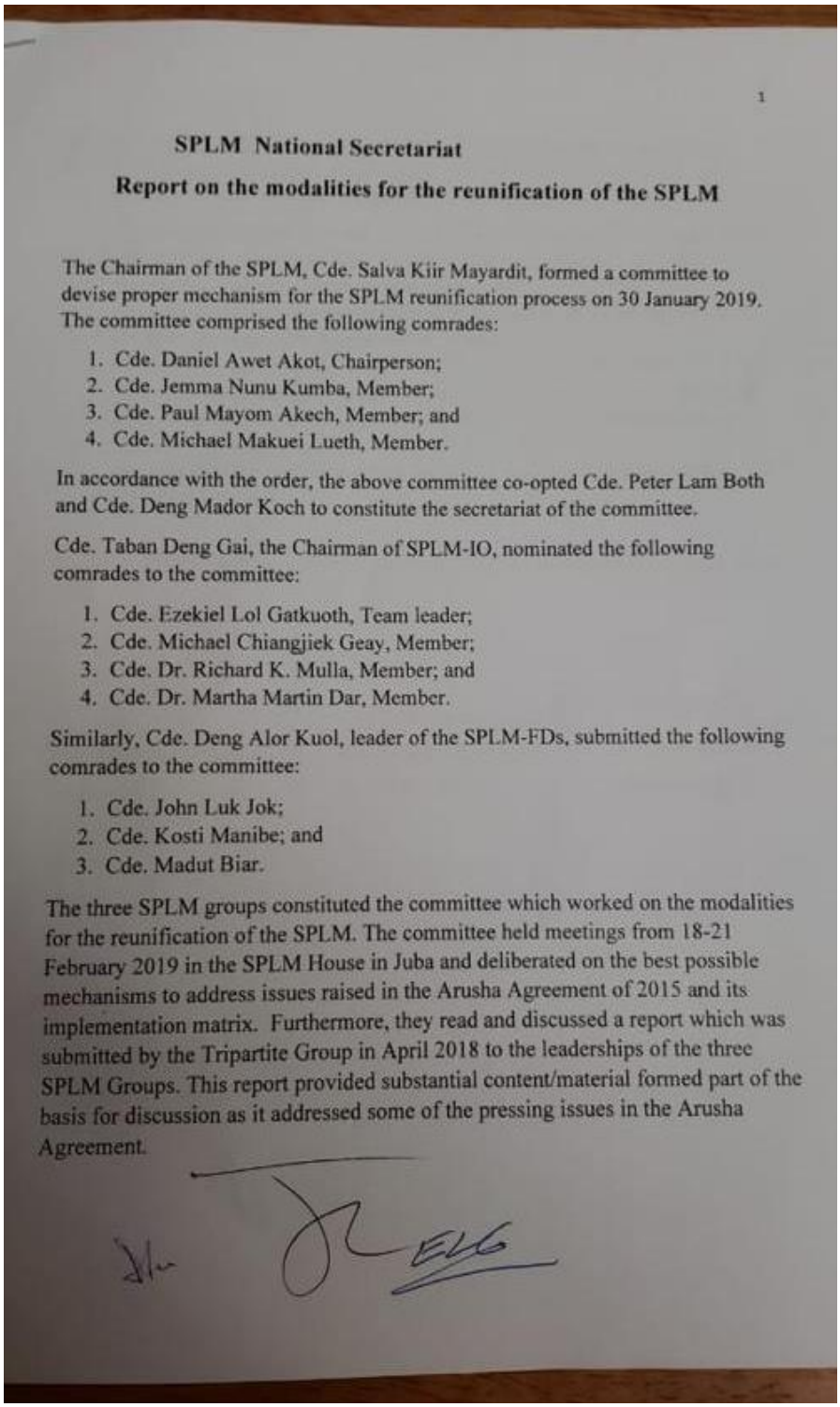

1

SPLM National Secretariat

Report on the modalities for the reunification of the SPLM

The Chairman of the SPLM, Cde. Salva Kiir Mayardit, formed a committee to devise proper mechanism for the SPLM reunification process on 30 January 2019. The committee comprised the following comrades:

1. Cde. Daniel Awet Akot, Chairperson;
2. Cde. Jemma Nunu Kumba, Member;
3. Cde. Paul Mayom Akech, Member; and
4. Cde. Michael Makuei Lueth, Member.

In accordance with the order, the above committee co-opted Cde. Peter Lam Both and Cde. Deng Mador Koch to constitute the secretariat of the committee.

Cde. Taban Deng Gai, the Chairman of SPLM-IO, nominated the following comrades to the committee:

1. Cde. Ezekiel Lol Gatkuoth, Team leader;
2. Cde. Michael Chiangjiek Geay, Member;
3. Cde. Dr. Richard K. Mulla, Member; and
4. Cde. Dr. Martha Martin Dar, Member.

Similarly, Cde. Deng Alor Kuol, leader of the SPLM-FDs, submitted the following comrades to the committee:

1. Cde. John Luk Jok;
2. Cde. Kosti Manibe; and
3. Cde. Madut Biar.

The three SPLM groups constituted the committee which worked on the modalities for the reunification of the SPLM. The committee held meetings from 18-21 February 2019 in the SPLM House in Juba and deliberated on the best possible mechanisms to address issues raised in the Arusha Agreement of 2015 and its implementation matrix. Furthermore, they read and discussed a report which was submitted by the Tripartite Group in April 2018 to the leaderships of the three SPLM Groups. This report provided substantial content/material formed part of the basis for discussion as it addressed some of the pressing issues in the Arusha Agreement.

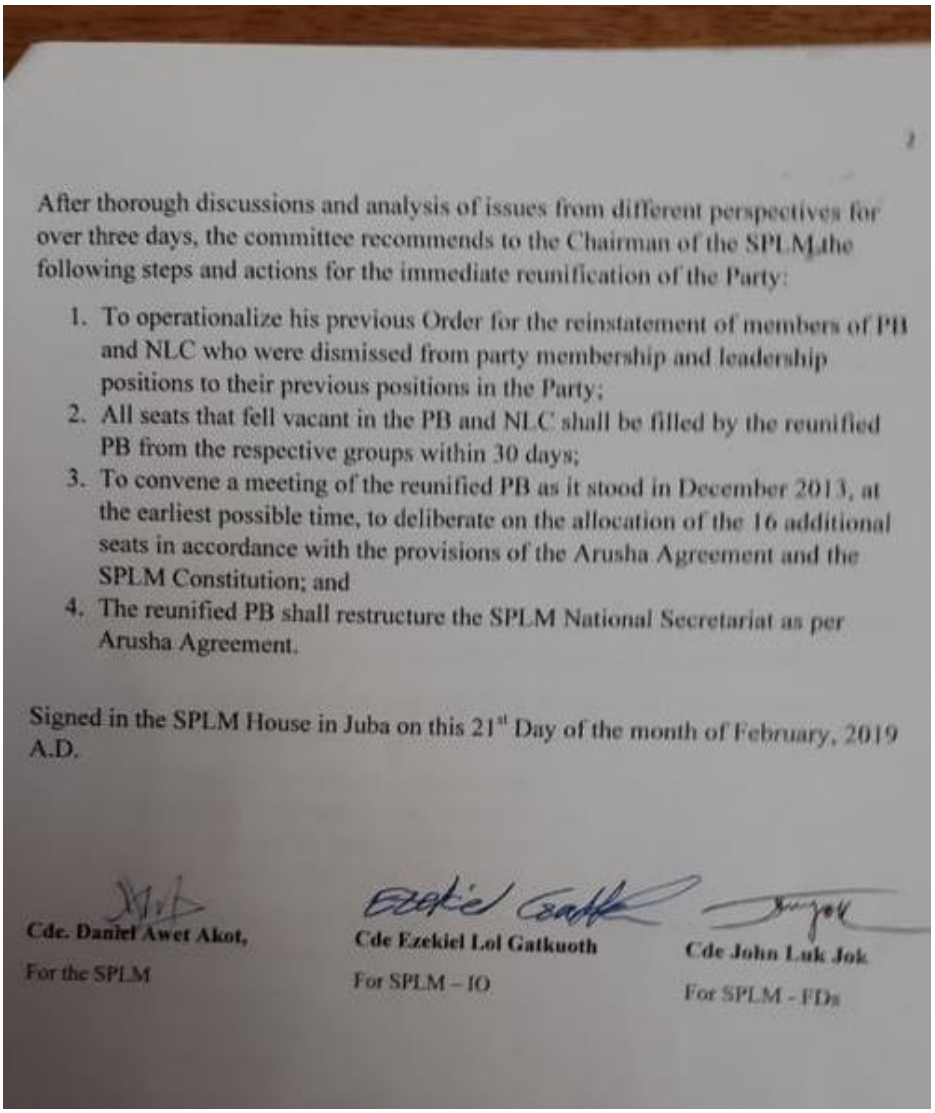

After thorough discussions and analysis of issues from different perspectives for over three days, the committee recommends to the Chairman of the SPLM the following steps and actions for the immediate reunification of the Party:

1. To operationalize his previous Order for the reinstatement of members of PB and NLC who were dismissed from party membership and leadership positions to their previous positions in the Party;
2. All seats that fell vacant in the PB and NLC shall be filled by the reunified PB from the respective groups within 30 days;
3. To convene a meeting of the reunified PB as it stood in December 2013, at the earliest possible time, to deliberate on the allocation of the 16 additional seats in accordance with the provisions of the Arusha Agreement and the SPLM Constitution; and
4. The reunified PB shall restructure the SPLM National Secretariat as per Arusha Agreement.

Signed in the SPLM House in Juba on this 21st Day of the month of February, 2019 A.D.

Cde. Daniel Awet Akot,
For the SPLM

Cde Ezekiel Lol Gatkuoth
For SPLM – IO

Cde John Luk Jok
For SPLM - FDs

Annex 6
National Security Service promotions, August 2018

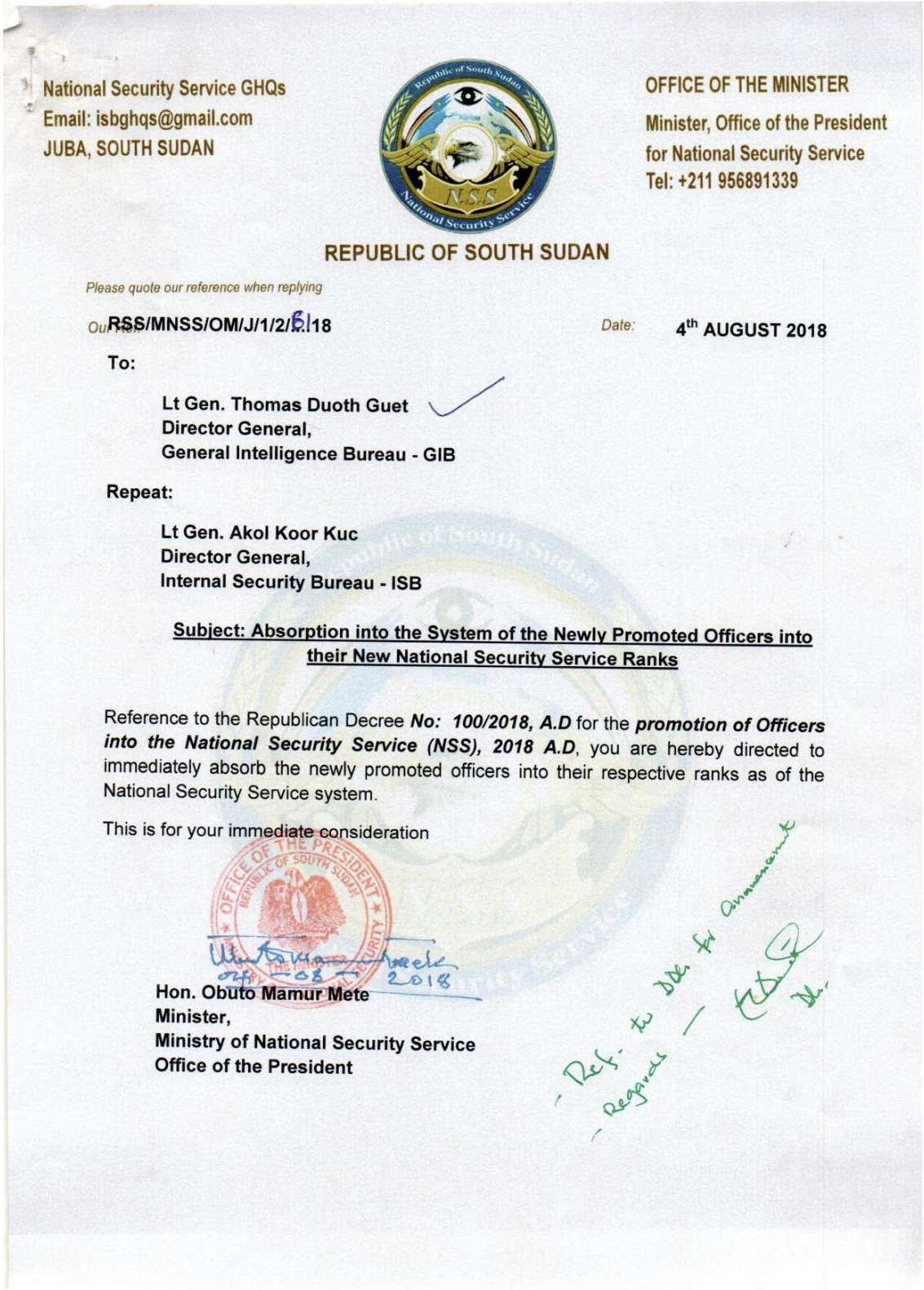

National Security Service GHQs
Email: isbghqs@gmail.com
JUBA, SOUTH SUDAN

OFFICE OF THE MINISTER
Minister, Office of the President
for National Security Service
Tel: +211 956891339

REPUBLIC OF SOUTH SUDAN

Please quote our reference when replying

Our Ref: RSS/MNSS/OM/J/1/2/61/18 Date: 4th AUGUST 2018

To:

Lt Gen. Thomas Duoth Guet
Director General,
General Intelligence Bureau - GIB

Repeat:

Lt Gen. Akol Koor Kuc
Director General,
Internal Security Bureau - ISB

Subject: Absorption into the System of the Newly Promoted Officers into their New National Security Service Ranks

Reference to the Republican Decree ***No: 100/2018, A.D*** for the ***promotion of Officers into the National Security Service (NSS), 2018 A.D***, you are hereby directed to immediately absorb the newly promoted officers into their respective ranks as of the National Security Service system.

This is for your immediate consideration

OFFICE OF THE PRESIDENT REPUBLIC OF SOUTH SUDAN NATIONAL SECURITY

07th - 08 - 2018

Hon. Obuto Mamur Mete
Minister,
Ministry of National Security Service
Office of the President

- Ref. to DDG for Annouancement
- Regards —

CERTIFIED TRUE COPY OF ORIGINAL DOCUMENT
Name of Official in Charge:
Title:
Signed: Dates:

Republic of South Sudan (RSS)
The President

RSS/RD/J/100/2018

Date: 2nd August 2018

THE REPUBLIC OF SOUTH SUDAN (RSS)

Republican Decree NO: 100/2018 for the **Promotion of Officers in National Security Service**, 2018 A.D

1. **TITLE AND COMMENCEMENT:**

The Decree shall be cited as "The Republican Decree NO: 100/2018, A.D **for the Promotion of Officers into the National Security Service**, 2018 A.D." and shall come into force on the date of its signature by the President of the Republic.

2. **THE DECREE**

In exercise of powers conferred upon me under section 46(1) of the National Security Service Act, 2014, I, Salva Kiir Mayardit, President of the Republic of South Sudan and the Supreme Commander of all Regular Forces, do hereby issue this Republican Decree for **Promotion of Officers into the National Security Service** with effect from 1st January 2018 as hereunder:

Issued under my Hand and seal of the Republic of South Sudan in Juba,
this Third Day of the Month of August in the Year 2018 A.D.

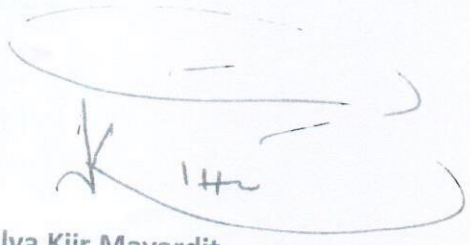

Salva Kiir Mayardit,
President,
Supreme Commander of All Regular Forces,
Republic of South Sudan,
Juba

Issued under my Hand and seal of the Republic of South Sudan in Juba,
this Third Day of the Month of August in the Year 2018 A.D.

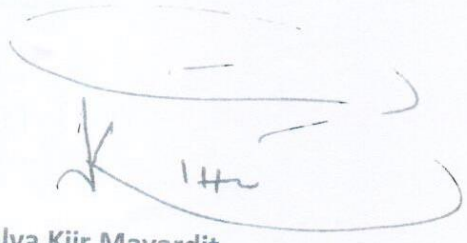

Salva Kiir Mayardit,
President,
Supreme Commander of All Regular Forces,
Republic of South Sudan,
Juba

CERTIFIED TRUE COPY
OF ORIGINAL DOCUMENT
Name of Officer in ...
Signature ... Date ...

A. COLONELS

S/NO	RANK	NAME IN FULL	LAST DATE OF PROMOTION	DUE FOR PROMOTION TO	REMARKS
1.	COL.	HAKIM MUORWEL MARIAL	01/01/2007	BRIGADIER GENERAL	ISB
2.	COL.	JULIUS WILLIAM WARE	01/01/2010	BRIGADIER GENERAL	GIB
3.	COL.	STEPHEN ONAK PAWANG	01/01/2010	BRIGADIER GENERAL	ISB
4.	COL.	JOHN MANUT WOL	01/01/2010	BRIGADIER GENERAL	ISB
5.	COL.	PETER CAFENOL URIEMO	01/01/2011	BRIGADIER GENERAL	GIB
6.	COL.	KUAI MALET KUOL	01/01/2011	BRIGADIER GENERAL	ISB
7.	COL.	LOUIS MAYAR BILKUEI	01/01/2011	BRIGADIER GENERAL	ISB
8.	COL.	SIMON TOR KONDOK	01/01/2011	BRIGADIER GENERAL	GIB
9.	COL.	KULANG MAKENY AROK	01/01/2011	BRIGADIER GENERAL	ISB
10.	COL.	MARTIN LUAL LIU	01/01/2011	BRIGADIER GENERAL	GIB
11.	COL.	OKOMI LA AKOL	01/01/2011	BRIGADIER GENERAL	ISB
12.	COL.	MATHEW THOKRIEL LUETH	01/01/2011	BRIGADIER GENERAL	GIB
13.	COL.	GUM AGOK DEK	01/01/2011	BRIGADIER GENERAL	ISB
14.	COL.	LINO DENG WEK	01/01/2011	BRIGADIER GENERAL	GIB
15.	COL.	DAVID PANCHOL ADUONG	01/01/2011	BRIGADIER GENERAL	GIB
16.	COL.	RIAK KIIR DENG	01/01/2011	BRIGADIER GENERAL	GIB
17.	COL.	BENJAMIN KUC AGOOK	01/01/2011	BRIGADIER GENERAL	ISB
18.	COL.	THOMAS GATOT CHIOK	01/01/2011	BRIGADIER GENERAL	ISB
19.	COL.	ISAAC DAKBAI DAU	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	GIB
20.	COL.	MAJIER ABDALLA MABIOR	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	GIB
21.	COL.	ALBINO MAWICH KUOL	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	ISB
22.	COL.	MANAS MACHAR BOL	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	ISB
23.	COL.	CIENGKUEU MADING ROC	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	GIB
24.	COL.	KUOL MAJAK AKOT	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	GIB
25.	COL.	RIAK MAJOK RING	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	GIB
26.	COL.	AKOT LUAL ARECH	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	ISB
27.	COL.	OHIYOK DAVID ODUHO	14/03/2014	BRIGADIER GENERAL	GIB
28.	COL.	ANDREA RAY ALLAM	14/03/2014	BRIGADIER GENERAL	GIB
29.	COL.	GUK RIK POUT	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	ISB
30.	COL.	TER TONGYIK MAJOK	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	GIB
31.	COL.	DENG AYIENY ALEU	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	ISB
32.	COL.	WOL LUAL WOL	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	GIB
33.	COL.	SALVA CHOL MAJOK	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	ISB
34.	COL.	KUAC ATUER WIEU	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	ISB
35.	COL.	SAMUEL NIEWNIEW AKUECTOC	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	ISB
36.	COL.	DOMINIC DENG KUOC MALEK	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	ISB
37.	COL.	LUAL CHOL KUR	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	GIB

1 | Page

CEPTIFIED TRUE COPY
OF ORIGINAL DOCUMENT

38.	COL.	JUBEK JOHN NOEL	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	GIB
39.	COL.	NAPOLEON ADOK GAI	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	ISB
40.	COL.	PAULINO PIOL MALEK	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	ISB
41.	COL.	BONA GONG NGENY	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	ISB
42.	COL.	CHOL AGOTH DENG	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	ISB
43.	COL.	PETER PAKAK PAKAK	16/07/2017	BRIGADIER GENERAL	ISB
44.	LT.COL.	ABE KHAMIS KAMBAMBA	01/01/2008	BRIGADIER GENERAL	GIB
45.	LT.COL.	ARIA LORO LOTHENUM	01/01/2008	BRIGADIER GENERAL	ISB
46.	LT.COL.	SOLOMON DENG KURENG	01/01/2008	BRIGADIER GENERAL	GIB
47.	LT.COL.	JALPAN OBYEC NYAWELO	01/12/2009	BRIGADIER GENERAL	ISB
48.	LT.COL.	MANYANG MANHOM AWAN	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	ISB
49.	LT.COL.	WILLIAM OYET OMORO	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	ISB
50.	LT.COL.	STEPHEN KUETH GAC	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	ISB
51.	LT.COL.	DENG KUAC DENG	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	ISB
52.	LT.COL.	AYUEL KUR LUAL	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	ISB
53.	LT.COL.	MALANG KERUBINO KUANYIN	16/05/2014	BRIGADIER GENERAL	GIB
54.	LT.COL.	MALUAL DHAL MUORWEL	01/01/2007	BRIGADIER GENERAL	ISB
55.	LT.COL.	WOL TONG AKOL	01/01/2008	BRIGADIER GENERAL	ISB

B. LIEUTENANT COLONELS

S/NO	RANK	NAME IN FULL	LAST DATE OF PROMOTION	DUE FOR PROMOTION TO	REMARKS
1.	LT.COL.	KUOL MUOR MUOR KUOL	01/01/2008	COLONEL	ISB
2.	LT.COL.	WILLIAM AJANG CHAN	01/01/2008	COLONEL	GIB
3.	LT.COL.	MAYEN TAP MAYEN	01/01/2008	COLONEL	ISB
4.	LT.COL.	NATALI OMET TIPO	01/01/2008	COLONEL	GIB
5.	LT.COL.	KONG BIEL THANYPINY	01/01/2008	COLONEL	ISB
6.	LT.COL.	DUT AGANY DUT	01/01/2008	COLONEL	GIB
7.	LT.COL.	ARKANGELO OSWAHA LWANI	01/01/2008	COLONEL	GIB
8.	LT.COL.	ASSUOD PAULO AWEDIT	01/01/2008	COLONEL	ISB
9.	LT.COL.	DHIEU PAUL CHABIET	16/05/2014	COLONEL	GIB
10.	LT.COL.	PETER LUL NYAK	16/05/2014	COLONEL	ISB
11.	LT.COL.	PETER GABRIEL JUR	16/05/2014	COLONEL	ISB
12.	LT.COL.	FRED LAKO RAIMOND	16/05/2014	COLONEL	GIB
13.	LT.COL.	MUORWEL ANDREW ANYUONIC	16/05/2014	COLONEL	ISB
14.	LT.COL.	JOHN OKECH OKELLO	16/05/2014	COLONEL	GIB
15.	LT.COL.	LODULE LUWALA ALHAJ	16/05/2014	COLONEL	GIB
16.	LT.COL.	SIMON SEBIT MICHAEL	16/05/2014	COLONEL	ISB
17.	LT.COL.	KUOT BAK DENG BAK	16/05/2014	COLONEL	ISB
18.	LT.COL.	AKOL THEM AROP	16/05/2014	COLONEL	ISB
19.	LT.COL.	MARIAL MOSES MAJOK	16/05/2014	COLONEL	ISB
20.	LT.COL.	KUEK CHANUONG KUEK	16/05/2014	COLONEL	ISB

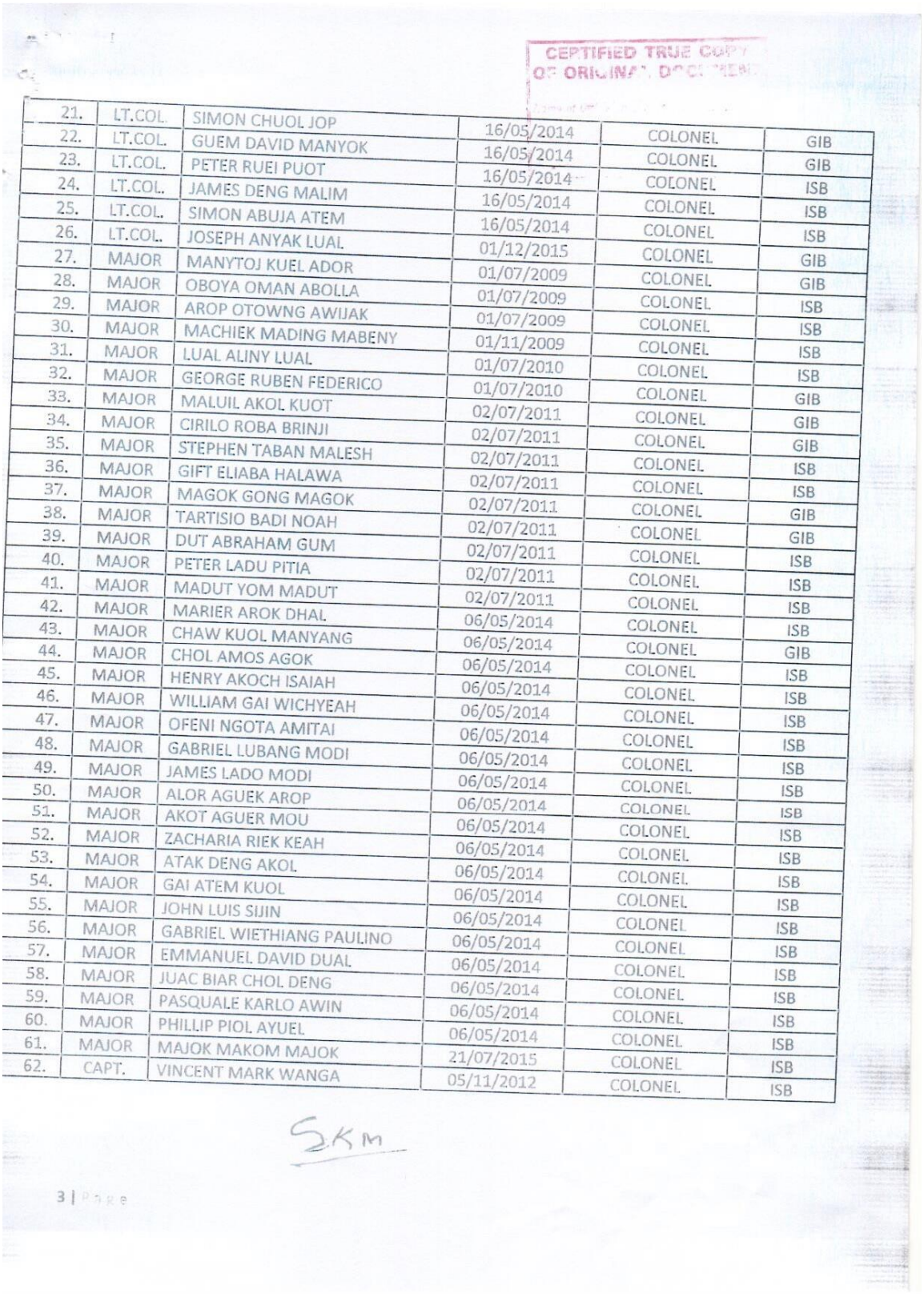

CERTIFIED TRUE COPY
OF ORIGINAL DOCUMENT

21.	LT.COL.	SIMON CHUOL JOP	16/05/2014	COLONEL	GIB
22.	LT.COL.	GUEM DAVID MANYOK	16/05/2014	COLONEL	GIB
23.	LT.COL.	PETER RUEI PUOT	16/05/2014	COLONEL	ISB
24.	LT.COL.	JAMES DENG MALIM	16/05/2014	COLONEL	ISB
25.	LT.COL.	SIMON ABUJA ATEM	16/05/2014	COLONEL	ISB
26.	LT.COL.	JOSEPH ANYAK LUAL	01/12/2015	COLONEL	GIB
27.	MAJOR	MANYTOJ KUEL ADOR	01/07/2009	COLONEL	GIB
28.	MAJOR	OBOYA OMAN ABOLLA	01/07/2009	COLONEL	ISB
29.	MAJOR	AROP OTOWNG AWIJAK	01/07/2009	COLONEL	ISB
30.	MAJOR	MACHIEK MADING MABENY	01/11/2009	COLONEL	ISB
31.	MAJOR	LUAL ALINY LUAL	01/07/2010	COLONEL	ISB
32.	MAJOR	GEORGE RUBEN FEDERICO	01/07/2010	COLONEL	GIB
33.	MAJOR	MALUIL AKOL KUOT	02/07/2011	COLONEL	GIB
34.	MAJOR	CIRILO ROBA BRINJI	02/07/2011	COLONEL	GIB
35.	MAJOR	STEPHEN TABAN MALESH	02/07/2011	COLONEL	ISB
36.	MAJOR	GIFT ELIABA HALAWA	02/07/2011	COLONEL	ISB
37.	MAJOR	MAGOK GONG MAGOK	02/07/2011	COLONEL	GIB
38.	MAJOR	TARTISIO BADI NOAH	02/07/2011	COLONEL	GIB
39.	MAJOR	DUT ABRAHAM GUM	02/07/2011	COLONEL	ISB
40.	MAJOR	PETER LADU PITIA	02/07/2011	COLONEL	ISB
41.	MAJOR	MADUT YOM MADUT	02/07/2011	COLONEL	ISB
42.	MAJOR	MARIER AROK DHAL	06/05/2014	COLONEL	ISB
43.	MAJOR	CHAW KUOL MANYANG	06/05/2014	COLONEL	GIB
44.	MAJOR	CHOL AMOS AGOK	06/05/2014	COLONEL	ISB
45.	MAJOR	HENRY AKOCH ISAIAH	06/05/2014	COLONEL	ISB
46.	MAJOR	WILLIAM GAI WICHYEAH	06/05/2014	COLONEL	ISB
47.	MAJOR	OFENI NGOTA AMITAI	06/05/2014	COLONEL	ISB
48.	MAJOR	GABRIEL LUBANG MODI	06/05/2014	COLONEL	ISB
49.	MAJOR	JAMES LADO MODI	06/05/2014	COLONEL	ISB
50.	MAJOR	ALOR AGUEK AROP	06/05/2014	COLONEL	ISB
51.	MAJOR	AKOT AGUER MOU	06/05/2014	COLONEL	ISB
52.	MAJOR	ZACHARIA RIEK KEAH	06/05/2014	COLONEL	ISB
53.	MAJOR	ATAK DENG AKOL	06/05/2014	COLONEL	ISB
54.	MAJOR	GAI ATEM KUOL	06/05/2014	COLONEL	ISB
55.	MAJOR	JOHN LUIS SIJIN	06/05/2014	COLONEL	ISB
56.	MAJOR	GABRIEL WIETHIANG PAULINO	06/05/2014	COLONEL	ISB
57.	MAJOR	EMMANUEL DAVID DUAL	06/05/2014	COLONEL	ISB
58.	MAJOR	JUAC BIAR CHOL DENG	06/05/2014	COLONEL	ISB
59.	MAJOR	PASQUALE KARLO AWIN	06/05/2014	COLONEL	ISB
60.	MAJOR	PHILLIP PIOL AYUEL	06/05/2014	COLONEL	ISB
61.	MAJOR	MAJOK MAKOM MAJOK	21/07/2015	COLONEL	ISB
62.	CAPT.	VINCENT MARK WANGA	05/11/2012	COLONEL	ISB

SKM

3 | Page

CERTIFIED TRUE COPY OF ORIGINAL DOCUMENT
Name of Officer in Charge
Title

C. MAJORS

S/NO	RANK	NAME IN FULL	LAST DATE OF PROMOTION	DUE FOR PROMOTION TO	REMARKS
1.	MAJ.	AYUAL NYOC AYUAL	01/01/2004	LT. COLONEL	ISB
2.	MAJ.	MANYIEL MALOU BEK MALANG	01/07/2009	LT.COLONEL	ISB
3.	MAJ.	ANTHONY EDWARD PETER	01/07/2010	LT. COLONEL	ISB
4.	MAJ.	ALI TABAN LO'KAKU	02/07/2011	LT. COLONEL	ISB
5.	MAJ.	ABUOCH AYUEL ABUOCH	06/05/2014	LT. COLONEL	GIB
6.	MAJ.	MAKUR MAGAK AMANG	06/05/2014	LT. COLONEL	ISB
7.	MAJ.	ABUK KON ANOK	06/05/2014	LT. COLONEL	GIB
8.	MAJ.	JAMES THEM DUOT	06/05/2014	LT. COLONEL	GIB
9.	MAJ.	SIMON BUONY GATNOR	06/05/2014	LT. COLONEL	GIB
10.	MAJ.	DIING AKOT KUOL	06/05/2014	LT. COLONEL	GIB
11.	MAJ.	KAVA WINSTON MICHAEL	06/05/2014	LT. COLONEL	GIB
12.	MAJ.	AKUR CHOL MALUAL DENG	06/05/2014	LT. COLONEL	ISB
13.	MAJ.	JOSEPH AYOK NHIAL	06/05/2014	LT. COLONEL	ISB
14.	MAJ.	CHARLES ANDREW CHURKALI	06/05/2014	LT. COLONEL	GIB
15.	MAJ.	CHOL RING AJAK	06/05/2014	LT. COLONEL	ISB
16.	MAJ.	AYUEL MALUAL AYUEL	06/05/2014	LT. COLONEL	GIB
17.	MAJ.	BENJAMIN BOL MADUT	06/05/2014	LT. COLONEL	GIB
18.	MAJ.	MAYAR BARJOK MAKUEI	06/05/2014	LT. COLONEL	ISB
19.	MAJ.	JAMES ALOR MAJOK DENG	06/05/2014	LT. COLONEL	ISB
20.	MAJ.	GEORGE GUM THUC MUORWEL	01/01/2007	LT. COLONEL	GIB
21.	MAJ.	OLWAK CHOL AYOK	06/05/2014	LT. COLONEL	GIB
22.	MAJ.	JOHNSON RUACH BIEL	06/05/2014	LT. COLONEL	GIB
23.	MAJ.	AGUTI ADUT AGUTI	06/05/2014	LT. COLONEL	ISB
24.	MAJ.	WANJANG TUT CHAR	06/05/2014	LT. COLONEL	ISB
25.	MAJ.	VICTOR DENG AKEEN	01/01/2008	LT. COLONEL	GIB
26.	MAJ.	BANG WIEU KOOR	21/07/2015	LT. COLONEL	ISB
27.	MAJ.	OHISA MOSES BEDA	21/07/2015	LT. COLONEL	ISB
28.	MAJ.	ANTHONY SANDE JUMA ALI	15/01/2016	LT. COLONEL	ISB
29.	MAJ.	JUSTIN KULANG HENRY	15/01/2016	LT. COLONEL	ISB
30.	CAPT.	ANEI RING CHEIR	02/07/2007	LT. COLONEL	GIB
31.	CAPT.	HENRY MARCELLO MOSES	01/12/2008	LT. COLONEL	ISB
32.	CAPT.	GARANG KUOT KUOT	01/07/2009	LT. COLONEL	ISB
33.	CAPT.	NGOR YUSIF NGOR	01/07/2009	LT. COLONEL	GIB
34.	CAPT.	ACWIL ODHONG AYUL	01/07/2009	LT. COLONEL	GIB
35.	CAPT.	GENG GENG REEC	01/07/2009	LT. COLONEL	ISB
36.	CAPT.	SEBIT JUMA MORGAN	01/07/2009	LT. COLONEL	GIB
37.	CAPT.	KIIR MONYTOCH MONYCHOL	01/07/2009	LT. COLONEL	GIB
38.	CAPT.	AJUONG DENG JEPUR	01/07/2009	LT. COLONEL	ISB
39.	CAPT.	GILO OPIO GILO	01/07/2009	LT. COLONEL	GIB
40.	CAPT.	GARANG MANYUOL AKOT	01/07/2009	LT. COLONEL	GIB
41.	CAPT.	SILVANO SEBIT DUKU	01/07/2011	LT. COLONEL	ISB

4 | Page

CERTIFIED TRUE COPY OF ORIGINAL DOCUMENT

42.	CAPT.	CHIENGJUK DANIEL TIPO	01/07/2010	LT. COLONEL	ISB
43.	CAPT.	ANN ACHAN MARK	01/07/2010	LT. COLONEL	GIB
44.	CAPT.	ABRAHAM AYUEL ALEER	05/11/2012	LT. COLONEL	GIB
45.	CAPT.	DAMBEK RING KUOL	05/11/2012	LT. COLONEL	ISB
46.	CAPT.	AJAK MAJOK AJAK	05/11/2012	LT. COLONEL	GIB
47.	CAPT.	JIBENI YOUNES AMUM	05/11/2012	LT. COLONEL	GIB
48.	CAPT.	WOL DHIEU AKUCJANG	05/11/2012	LT. COLONEL	GIB
49.	CAPT.	VETO SAMUEL OYATH	01/03/2013	LT. COLONEL	GIB
50.	CAPT.	DENG SANTINO DENG	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
51.	CAPT.	WILLIAM DENG PAL	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
52.	CAPT.	ADAM ADUPO LORIKO	16/05/2014	LT. COLONEL	GIB
53.	CAPT.	BOL CHOL WIEU	16/05/2014	LT. COLONEL	GIB
54.	CAPT.	GEORGE LUATE ALFRED	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
55.	CAPT.	VICTORIA KETTY STEPHEN	16/05/2014	LT. COLONEL	GIB
56.	CAPT.	JOHN SEBIT MAKUAC	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
57.	CAPT.	ANTHONY TIKO ALLAN	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
58.	CAPT.	MICHAEL MAPER MAJAK	16/05/2014	LT. COLONEL	GIB
59.	CAPT.	ANDREW AYODI CHOL	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
60.	CAPT.	CHARLES WANI PAUL	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
61.	CAPT.	RIAK AGANY AGUTO	16/05/2014	LT. COLONEL	GIB
62.	CAPT.	GIETH KON MATHIANG	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
63.	CAPT.	TONG GOP TONG	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
64.	CAPT.	TAKPINY PETER GATKUOTH	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
65.	CAPT.	JACKSON GARANG AJOU	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
66.	CAPT.	MANOAH STEPHEN BABANEN	16/05/2014	LT. COLONEL	GIB
67.	CAPT.	KUOL MAJOK MABIOR	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
68.	CAPT.	JOSEPH KON UKECH	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
69.	CAPT.	NUER STEPHEN RET	16/05/2014	LT. COLONEL	GIB
70.	CAPT.	DUOP ULUAK KEAT	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
71.	CAPT.	JOSEPH LAGU MARTIN	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
72.	CAPT.	KIIR MAJAK DENG	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
73.	CAPT.	GABRIEL THALOKA TOP	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
74.	CAPT.	SANTINO DUT ULIR	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
75.	CAPT.	DOMINIC WOL DENG	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
76.	CAPT.	MAKOI GAK TOKMAC	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
77.	CAPT.	GUEK WANG KORYOM	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
78.	CAPT.	ALUEL ATEM RING	16/05/2014	LT. COLONEL	
79.	CAPT.	AKOI TEENG AKOI	16/05/2014	LT. COLONEL	GIB
80.	CAPT.	GATOT SAMUEL GAI CHUOL	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
81.	CAPT.	AKOL MAKER GALUAK	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
82.	CAPT.	WILSON BOL LAT	16/05/2014	LT. COLONEL	GIB
83.	CAPT.	KUOL KUOL BULO	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
84.	CAPT.	KUOT GARANG KUOT	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
85.	CAPT.	GABRIEL WOL WOL JONG	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
86.	CAPT.	LUKA LOK MATHIANG	01/01/2010	LT. COLONEL	ISB
87.	CAPT.	EMMANUEL SEBIT MAJAKA	15/01/2016	LT. COLONEL	ISB

CERTIFIED TRUE COPY
OF ORIGINAL DOCUMENT

88.	1ST LT.	DENG TONG KENJOK	16/05/2014	LT. COLONEL	ISB
89.	1ST LT.	LODAE SIMON PETER	05/11/2012	LT. COLONEL	ISB

D. CAPTAINS

S/NO	RANK	NAME IN FULL	LAST DATE OF PROMOTION	DUE FOR PROMOTION TO	REMARKS
1.	CAPT.	ALAAK DENG ALAAK	01/07/2008	MAJOR	ISB
2.	CAPT.	NIMERI OMAR AMUOT	01/07/2009	MAJOR	ISB
3.	CAPT.	DAVID THIEP AKOON	01/07/2009	MAJOR	ISB
4.	CAPT.	CHARLES DENG MAWUT	01/07/2009	MAJOR	GIB
5.	CAPT.	JOHN LAGU MARCELLO	01/07/2010	MAJOR	ISB
6.	CAPT.	KEAK JOK MUON	01/07/2010	MAJOR	ISB
	CAPT.	MICHAEL MAJOK KUCH	05/11/2012	MAJOR	ISB
7.	CAPT.	NATALE TONG TONG DHEL	05/11/2012	MAJOR	ISB
8.	CAPT.	MUSA JAL PAUL KOORYOM	05/11/2012	MAJOR	ISB
9.	CAPT.	SANTINO KUOT MALUIL	05/11/2012	MAJOR	ISB
10.	CAPT.	AKRAM GABRIEL NYOK	05/11/2012	MAJOR	ISB
11.	CAPT.	AJING AJING DUT	05/11/2012	MAJOR	ISB
12.	CAPT.	SATURLINO MODI FRANCIS	05/11/2012	MAJOR	GIB
13.	CAPT.	PAUL AYII LAWRENCE ALEU	05/11/2012	MAJOR	ISB
14.	CAPT.	CHOL AKIC AJAK	05/11/2012	MAJOR	ISB
15.	CAPT.	EMMANUEL MONYCHOL AKOP	05/11/2012	MAJOR	ISB
16.	CAPT.	GARANG ARIATH BAAK	16/05/2014	MAJOR	ISB
17.	CAPT.	KOTH CHOL KOOR	16/05/2014	MAJOR	GIB
18.	CAPT.	PETER LUAL AJOK	16/05/2014	MAJOR	GIB
19.	CAPT.	AKIYOY MOU PAJOK	16/05/2014	MAJOR	ISB
20.	CAPT.	IRENE NOVELLO NYILLOCK	16/05/2014	MAJOR	ISB
21.	CAPT.	BOL CHOL WIEU	16/05/2014	MAJOR	GIB
22.	CAPT.	BILAL KHEIR MANOFEE	16/05/2014	MAJOR	ISB
23.	CAPT.	ALEER LEEK DENG	16/05/2014	MAJOR	ISB
24.	CAPT.	ATEM DE MAIWAK ABUOI	16/05/2014	MAJOR	ISB
25.	CAPT.	MAYOR ABDUN NGONG	16/05/2014	MAJOR	ISB
26.	CAPT.	ANGELO ANYAK DENG	16/05/2014	MAJOR	ISB
27.	CAPT.	ISAAC ATER JOHNSON	16/05/2014	MAJOR	ISB
28.	CAPT.	ANTHONY BATISTA MONIAOR	16/05/2014	MAJOR	ISB
29.	CAPT.	BAK BARNABA CHOL	16/05/2014	MAJOR	GIB
30.	CAPT.	ATEM AWAN GAK	16/05/2014	MAJOR	ISB
31.	CAPT.	ABRAHAM AJAK GARANG	16/05/2014	MAJOR	ISB
32.	CAPT.	CHOL ARKANGELO NYUOL	16/05/2014	MAJOR	ISB
33.	CAPT.	MARTIN YAI ALEU	16/05/2014	MAJOR	GIB
34.	CAPT.	GARANG BOL AREECH	16/05/2014	MAJOR	GIB
35.	CAPT.	JOHN SAMUEL BROWN	16/05/2014	MAJOR	GIB
36.	CAPT.	JANE ALAWIYA LOUIS	16/05/2014	MAJOR	ISB
37.	CAPT.	WOL DENG MADING	16/05/2014	MAJOR	ISB

CERTIFIED TRUE COPY
OF ORIGINAL DOCUMENT
Name of Officer
Title
Date

38.	CAPT.	BOL WEK AGOTH	16/05/2014	MAJOR	ISB
39.	CAPT.	NHIAL AJITH NHIAL	16/05/2014	MAJOR	ISB
40.	CAPT.	EMMANUEL JOHN BOI	16/05/2014	MAJOR	ISB
41.	CAPT.	AJALWANG MATHEW GOWING	16/05/2014	MAJOR	ISB
42.	CAPT.	THIIK THIIK MAYARDIT	16/05/2014	MAJOR	ISB
43.	CAPT.	MARTIN MANUT MALITH	16/05/2014	MAJOR	ISB
44.	CAPT.	DAVID MAJUR MAKENY	16/05/2014	MAJOR	ISB
45.	CAPT.	SAMUEL MAKUR MAJOK	16/05/2014	MAJOR	ISB
46.	CAPT.	SABRINO GARANG BARJOK	16/05/2014	MAJOR	ISB
47.	CAPT.	MANUT ACUIL LUAL	16/05/2014	MAJOR	ISB
48.	CAPT.	JOK DENG BOL MALEK	16/05/2014	MAJOR	ISB
49.	CAPT.	JOSEPH ABIEM KUOL	16/05/2014	MAJOR	ISB
50.	CAPT.	MARTIN AKUEIN DENG ANGOK	16/05/2014	MAJOR	ISB
51.	CAPT.	SAMUEL LUETH MOU	16/05/2014	MAJOR	ISB
52.	CAPT.	MADUT AYAI DENG	16/05/2014	MAJOR	ISB
53.	CAPT.	ITWARA SONIA OBUTO MAMUR	16/05/2014	MAJOR	GIB
54.	CAPT.	MARIAL PETER MAJOK	15/01/2016	MAJOR	ISB
55.	CAPT.	JAMES VITO MUNGASH	15/01/2016	MAJOR	ISB
56.	CAPT.	AJIECH MONYCIRIN AJIECH	15/01/2016	MAJOR	ISB
57.	1ST LT.	ARANI PHILLIP TABALANG	01/01/2010	MAJOR	ISB
58.	1ST LT.	DAVID MAYEN GATKUOTH	01/01/2010	MAJOR	GIB
59.	1ST LT.	LAM JOHN BEDIET	01/07/2011	MAJOR	GIB
60.	1ST LT.	CHOL JOHN OLAMIN	01/07/2011	MAJOR	GIB
61.	1ST LT.	ALBINO OKUOCH JOHN	01/07/2011	MAJOR	GIB
62.	1ST LT.	AMIN HENRY JADA	01/07/2011	MAJOR	GIB
63.	1S LT.	ASHUNG WILLIAM AROP	01/07/2011	MAJOR	GIB
64.	1ST LT.	JIMMY JOSEPH BENJAMIN	01/07/2011	MAJOR	ISB
65.	1ST LT.	THIIK AKOL THIIK	01/07/2011	MAJOR	GIB
66.	1ST LT.	AROP AKUEI NANA	01/07/2011	MAJOR	GIB
67.	1ST LT.	SEBIT CHARLES NATANIEL	01/07/2011	MAJOR	GIB
68.	1ST LT.	PAUL UMAN LAWRENCE WOL	01/07/2011	MAJOR	ISB
69.	1ST LT.	ANDREA AKOT AKOL	01/07/2011	MAJOR	GIB
70.	1ST LT.	DUT COSTA MARIAL	01/07/2011	MAJOR	GIB
71.	1ST LT.	PETER KEK GATLUAK GENG	01/07/2011	MAJOR	ISB
72.	1ST LT.	STEPHEN ELIA TRANQUILO	01/07/2011	MAJOR	GIB
73.	1ST LT.	AROP DENG NYIGEW	01/07/2011	MAJOR	GIB
74.	1ST LT.	LEXSON FRANCIS TABAN	01/07/2011	MAJOR	GIB
75.	1ST LT.	JAMES TABAN LADO	01/07/2011	MAJOR	GIB
76.	1ST LT.	PHILLIP DAVID DAUDY	01/07/2011	MAJOR	ISB
77.	1ST LT.	SANTINO GABRIEL CHOL	01/07/2011	MAJOR	GIB
78.	1ST LT.	MARKO KER MALUAL	01/07/2011	MAJOR	GIB
79.	1ST LT.	VICTOR LADU DONATO	01/07/2011	MAJOR	GIB
80.	1ST LT.	JIMMY PETER WANI	01/07/2011	MAJOR	ISB
81.	1ST LT.	WOL SIMON TUT	01/07/2011	MAJOR	ISB
82.	1ST LT.	MOSES PETER AKEC	01/07/2011	MAJOR	ISB
83.	1ST LT.	JOHN MADING THON BOL	01/07/2011	MAJOR	ISB

CERTIFIED TRUE C...
OF ORIGINAL DOCUMEN...

84.	1ST LT.	CHRISTINA NYANKIIR KUOL	01/07/2011	MAJOR	GIB
85.	1ST LT.	WILSON YAIRO MIGIDO	05/11/2012	MAJOR	ISB
86.	1ST LT.	ATHIAN DENG AKEN	05/11/2012	MAJOR	ISB
87.	1ST LT.	GENGE MICHAEL DOMINIC	05/11/2012	MAJOR	ISB
88.	1ST LT.	MAW ADOL KUOL	05/11/2012	MAJOR	ISB
89.	1ST LT.	YOANES GABRIEL FEEDIL AMUM	05/11/2012	MAJOR	GIB
90.	1ST LT.	ZAMOI CEASAR LOUIS	05/11/2012	MAJOR	GIB
91.	1ST LT.	BENJAMIN MATHEW MATHIANG	05/11/2012	MAJOR	GIB
92.	1ST LT.	YIEN MONYKUANY BUOP GUELGAK	05/11/2012	MAJOR	GIB
93.	1ST LT.	NAAMA ABSAI KOMBOSAYO	05/11/2012	MAJOR	ISB
94.	1ST LT.	FRANCO YUSIF DOBU	05/11/2012	MAJOR	ISB
95.	1ST LT.	WILLIAM ANIMBUE DANIEL	05/11/2012	MAJOR	GIB
96.	1ST LT.	DENNIS AYOUB PHILLIP GAZA	05/11/2012	MAJOR	ISB
97.	1ST LT.	ROBERT ZACHARIA MALOK	05/11/2012	MAJOR	GIB
98.	1ST LT.	SAMUEL MAYEN DENG	05/11/2012	MAJOR	GIB
99.	1ST LT.	DUOT AKOL AYEI KACH	05/11/2012	MAJOR	GIB
100.	1ST LT.	TANG KUEI RUACH	05/11/2012	MAJOR	GIB
101.	1ST LT.	MUNDIT JOCK MUNDIT	05/11/2012	MAJOR	GIB
102.	1ST LT.	OKUCH GILO BOYA	05/11/2012	MAJOR	GIB
103.	1ST LT.	GALIO JAMES BOI	05/11/2012	MAJOR	ISB
104.	1ST LT.	TABAN RUDOLF GETTANO	05/11/2012	MAJOR	ISB
105.	1ST LT.	DAVID NYANG GACH	05/11/2012	MAJOR	ISB
106.	1ST LT.	DANIEL PETER ONORIO	05/11/2012	MAJOR	GIB
107.	1ST LT.	MONYKUCH PETER MAYOM	05/11/2012	MAJOR	GIB
108.	1ST LT.	DOMINIC OYOM AGAPITO	05/11/2012	MAJOR	ISB
109.	1ST LT.	NICHOLA LOMURU KENYI	05/11/2012	MAJOR	ISB
110.	1ST LT.	GARANG NGONG KUAC	05/11/2012	MAJOR	ISB
111.	1ST LT.	KHAPEAL JUANG TOCH	05/11/2012	MAJOR	GIB
112.	1ST LT.	BADHIEL CHUOL KAI	05/11/2012	MAJOR	GIB
113.	1ST LT.	SUZI ISAAC SAMUEL	05/11/2012	MAJOR	ISB
114.	1ST LT.	MAYAR GEORGE APAI	05/11/2012	MAJOR	GIB
115.	1ST LT.	PETER BENJAMIN AJONGO	05/11/2012	MAJOR	ISB
116.	1ST LT.	KHAMISA NADI KUTILE OLE	05/11/2012	MAJOR	ISB
117.	1ST LT.	AKOT PETER NGONG	05/11/2012	MAJOR	ISB
118.	1ST LT.	ELIZABETH APAI PAUL	05/11/2012	MAJOR	ISB
119.	1ST LT.	CHOL DAU LUETH	05/11/2012	MAJOR	ISB
120.	1ST LT.	AKOK GABRIEL AKOL	05/11/2012	MAJOR	ISB
121.	1ST LT.	NIEN CHANY BOL	05/11/2012	MAJOR	GIB
122.	1ST LT.	GABRIEL KIIR KUR	05/11/2012	MAJOR	ISB
123.	1ST LT.	JOHN PAUL UBAR	05/11/2012	MAJOR	ISB
124.	1ST LT.	LAM ISAAC JUER	05/11/2012	MAJOR	GIB
125.	1ST LT.	CHANGKUOTH KOAT RUOT	05/11/2012	MAJOR	GIB
126.	1ST LT.	ISAAC MARTIN NYANG	24/07/2012	MAJOR	GIB
127.	1ST LT.	CHRISTOPHER RUAI PETER	01/03/2013	MAJOR	GIB

CERTIFIED TRUE COPY OF ORIGINAL DOCUMENT

128.	1ST LT.	METE OBUTO MAMUR	07/10/2013	MAJOR	ISB
129.	1ST LT.	ALBINO BUOCH DIING	16/05/2014	MAJOR	ISB
130.	1ST LT.	BOL KUN GATDET	16/05/2014	MAJOR	ISB
131.	1ST LT.	LUAL GATWECH LUAL	16/05/2014	MAJOR	GIB
132.	1ST LT.	JUAC AMOS AGOK	16/05/2014	MAJOR	GIB
133.	1ST LT.	MALITH DENG AYUEL	16/05/2014	MAJOR	ISB
134.	1ST LT.	JOSEPH AGUEK MILO	16/05/2014	MAJOR	ISB
135.	1ST LT.	JOHN WIYUAL WAL	16/05/2014	MAJOR	GIB
136.	1ST LT.	MARY THINYIN RUEA	16/05/2014	MAJOR	ISB
137.	1ST LT.	WILLIAM MAYOR MAKER	16/05/2014	MAJOR	ISB
138.	1ST LT.	ADING DENG ADING	16/05/2014	MAJOR	GIB
139.	1ST LT.	JAMES GATLUAK DAK	16/05/2014	MAJOR	ISB
140.	1ST LT.	LOKULI LADO LOLIK	16/05/2014	MAJOR	ISB
141.	1ST LT.	JOSEPH KHAMIS MARIO	16/05/2014	MAJOR	ISB
142.	1ST LT.	KERBINO DAK MATHEW	20/11/2014	MAJOR	ISB
143.	1ST LT.	MATHOR RUOT BIDIO	20/11/2014	MAJOR	GIB
144.	1ST LT.	WOL DHAL TONG	24/02/2016	MAJOR	ISB
145.	1ST LT.	AMET ALBINO AJEK	01/07/2007	MAJOR	ISB
146.	1ST LT.	LUAL AKEEN AKEC	01/07/2007	MAJOR	GIB

E. **FIRST LIEUTENANTS (1ST LT.)**

S/NO	RANK	NAME IN FULL	LAST DATE OF PROMOTION	DUE FOR PROMOTION TO	REMARKS
1.	1ST LT.	WANI JOHN LADO	01/01/2002	CAPTAIN	ISB
2.	1ST LT.	BIONG MAWIEN MARIAL	01/01/2007	CAPTAIN	ISB
3.	1ST LT.	GARKEK RIAK GARKEK	01/01/2010	CAPTAIN	ISB
4.	1ST LT.	JAGO NGOR AWIJOK	01/01/2010	CAPTAIN	GIB
5.	1ST LT.	SATURLINO SILVESTRO LOMOLO	01/01/2010	CAPTAIN	ISB
6.	1ST LT.	MARTIN MOSES LADU	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
7.	1ST LT.	THOMAS PETER AGUEM	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
8.	1ST LT.	LAM KUANY CHIENGJIEK	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
9.	1ST LT.	LADU PAULO MODI MATIYA	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
10.	1ST LT.	WILLIAM JOSEPH DENG DENG	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
11.	1ST LT.	ATHIAN ATHIAN BAAK MADUT	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
12.	1ST LT.	JAMES PAGAN MAJOK AYEEK	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
13.	1ST LT.	MARIO AKILO EDWARD	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
14.	1ST LT.	CHAN AMOS AGOK	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
15.	1ST LT.	MAJOK MAKUR AKEC	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
16.	1ST LT.	MALITH MAJOK PARAMINA	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
17.	1ST LT.	MALUAL JOHN KONG	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
18.	1ST LT.	JOSEPH JAMES OKUOTH	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
19.	1ST LT.	LOMORO COSMOS MORRIS	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
20.	1ST LT.	EMMANUEL PETER SUKOLE	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
21.	1ST LT.	LADU SIMON LAKI SUSU	01/07/2011	CAPTAIN	GIB

22.	1ST LT.	GEORGE MAKUAC BOL	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
23.	1ST LT.	KUOL AJAK DENG AJAK	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
24.	1ST LT.	GODWIL CHARLES BROWN	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
25.	1ST LT.	JOSEPH MAYIIK MAJOK DENG	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
26.	1ST LT.	SAMUEL LAM ZACHIO ZAYAK	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
27.	1ST LT.	BIAR MAJOK MAYEN	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
28.	1ST LT.	JIMMY PETER TABAN	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
29.	1ST LT.	WOL AGOK WOL ATEM	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
30.	1ST LT.	GEORGE GABRIEL JONGO	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
31.	1ST LT.	WOL ABDOUN AKEC MAJOK	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
32.	1ST LT.	DAVID ALHAJ TABAN LOTIO	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
33.	1ST LT.	SANTINO CHOL ATER BIOR	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
34.	1ST LT.	DENG MAWIEN UTOR GOUT	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
35.	1ST LT.	JAMES GARANG MAYEN	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
36.	1ST LT.	GUM ACHUAL KUOL DENG	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
37.	1ST LT.	MARKO ADAM MALEK PIOK	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
38.	1ST LT.	STEPHEN WANI CORNELIO	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
39.	1ST LT.	EMMANUEL COSSI WANI	01/07/2011	CAPTAIN	GIB
40.	1ST LT.	JOHN LUKAK RUEBEN GORE	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
41.	1ST LT.	STEPHEN JADA ALFRED	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
42.	1ST LT.	MATHEW LOFUL SILVESTO	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
43.	1ST LT.	DAVID LADU JOHN TONGUN	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
44.	1ST LT.	YOHANNA TOMBE MATADIO	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
45.	1ST LT.	GERMANIA PETER YOANIS	01/07/2011	CAPTAIN	ISB
46.	1ST LT.	MABIOR ATEM MABIOR	05/11/2012	CAPTAIN	GIB
47.	1ST LT.	BENJAMIN MUORWEL MANIN	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
48.	1ST LT.	MARTIN MANASE MIKAYA	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
49.	1ST LT.	QUIRKO LEKOI COSMOS	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
50.	1ST LT.	MOGGA KENYI DAVID	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
51.	1ST LT.	DENG MAWUT SIMON	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
52.	1ST LT.	AMAL MADOL ATHIEU	05/11/2012	CAPTAIN	GIB
53.	1ST LT.	JUSTIN MOSES KULANG	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
54.	1ST LT.	LEEK ALEER DENG	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
55.	1ST LT.	DENG DANIEL MARUAI	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
56.	1ST LT.	DUSUMAN PONI CEJERINE	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
57.	1ST LT.	JOHN KULANG MOSES	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
58.	1ST LT.	SIDONIA AKUOT MARTIN	05/11/2012	CAPTAIN	GIB
59.	1ST LT.	ANGELO GEORGE LOBEYA	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
60.	1ST LT.	LOANG PETER NGUTH	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
61.	1ST LT.	MUSA MARCELLO LAGU	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
62.	1ST LT.	AKOL ANEI THEM AROP	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
63.	1ST LT.	DOOR FRANCO MALEK	05/11/2012	CAPTAIN	GIB
64.	1ST LT.	FRANCIS LOKUDU ONESIMOS	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
65.	1ST LT.	AKOT MADUOK MAJOK	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
66.	1ST LT.	ONGEE ALEX GILTON	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
67.	1ST LT.	MATUR ROKBENY ACIEK	05/11/2012	CAPTAIN	ISB

CERTIFIED TRUE COPY
OF ORIGINAL DOCUMENT

68.	1ST LT.	ARKANGELO KUEC GUR	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
69.	1ST LT.	KUYU JOHN ALFRED	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
70.	1ST LT.	KEN DUT YEL	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
71.	1ST LT.	BEC LUETH KOL	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
72.	1ST LT.	BOSCO OTIM OBWOYA	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
73.	1ST LT.	EDDY OKWARO PRIMO	.05/11/2012	CAPTAIN	ISB
74.	1ST LT.	AWER BONA BOL	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
75.	1ST LT.	ANGELO BODO PETER	05/11/2012	CAPTAIN	GIB
76.	1ST LT.	YAPO JOHN ULAK	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
77.	1ST LT.	JOHN TONGUN SEKONDO	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
78.	1ST LT.	MOTER MATHEW RING	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
79.	1ST LT.	ADHAR MAYOM DENG	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
80.	1ST LT.	DUT LUAL ROU	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
81.	1ST LT.	MONYLUAK MATHOK TONG	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
82.	1ST LT.	JAMES ALEU BOL JOK	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
83.	1ST LT.	CHARLES AKAYA ONURATO	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
84.	1ST LT.	GATKUOTH JUET JOCK	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
85.	1ST LT.	DENG MAKUACH KON	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
86.	1ST LT.	DENG PHILLIP THON	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
87.	1ST LT.	JAMES MAKUACH MATHIANG	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
88.	1ST LT.	MABIEI ATONG JOK	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
89.	1ST LT.	AKECH AYAK MAJAK	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
90.	1ST LT.	KUOL AYUEN MABIOR	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
91.	1ST LT.	JUSTIN IRENEO AGANY	05/11/2012	CAPTAIN	GIB
92.	1ST LT.	PETER AGUER DUT AKOT	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
93.	1ST LT.	JOHN CHUOL BADENG	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
94.	1ST LT.	DENG WOL DIING TONG	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
95.	1ST LT.	SAMUEL LOBERIO LAKO	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
96.	1ST LT.	TITO OKELLO KARLO	05/11/2012	CAPTAIN	GIB
97.	1ST LT.	DENG MAYIEK ANGAU AYUAL	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
98.	1ST LT.	NELSON LOKOSANG MANASE	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
99.	1ST LT.	GARANG CHOL WOL	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
100.	1ST LT.	AYANG PETER JURWIIR	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
101.	1ST LT.	FRANCIS GARANG DIING	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
102.	1ST LT.	ELSANOUS ADAM HUSSEIN	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
103.	1ST LT.	LARBANG GAI RIEK	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
104.	1ST LT.	AROP DUT DAU	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
105.	1ST LT.	PETER KONG PUOT	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
106.	1ST LT.	KUEL MACHOK KIIR KUEL	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
107.	1ST LT.	ALBERT MBIKO CLEMENT	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
108.	1ST LT.	CHIEK MADIT LEPDIER	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
109.	1ST LT.	BULABEK ALOR MONYDHANG	05/11/2012	CAPTAIN	GIB
110.	1ST LT.	PETER AYUEL DENG	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
111.	1ST LT.	GATKUOTH GIDEON CHUOL	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
112.	1ST LT.	TONG LUAL ATAK	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
113.	1ST LT.	PETER ELANGI CEASAR	05/11/2012	CAPTAIN	ISB

CERTIFIED TRUE COPY
OF ORIGINAL DOCUMENT

114.	1ST LT.	FRANCIS KASSIANO MUHURU	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
115.	1ST LT.	MAJOK AYII MUORWEL	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
116.	1ST LT.	THEMBENY DENG THEMBENY	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
117.	1ST LT.	AJIENG MANYIEL ANYUON	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
118.	1ST LT.	AJANG ABAN AJANG	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
119.	1ST LT.	NYAOPUN ABAN ABAN	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
120.	1ST LT.	NICKSON NGONG ACHUIL	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
121.	1ST LT.	JOHN ANYIETH NATHANIEL	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
122.	1ST LT.	DANIEL THON MONYJOK	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
123.	1ST LT.	GEORGE MAWIEN KUOL	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
124.	1ST LT.	JAMES DENG MATIOR DENG	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
125.	1ST LT.	MARGRET GABRIEL DAU ATER	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
126.	1ST LT.	ANGOK AGOTH ATEM	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
127.	1ST LT.	ALAK JACOB GAI	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
128.	1ST LT.	CHOL SANTINO PUORIC	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
129.	1ST LT.	DENG KUOT NYUOL	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
130.	1ST LT.	ANDREW MAYOM CHOL	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
131.	1ST LT.	ALEXANDER MONGU KAMIN	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
132.	1ST LT.	THEODAZ THONY AGIEM	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
133.	1ST LT.	AYII ALENG AYII	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
134.	1ST LT.	PHILLIP PANEK BIAR	05/11/2012	CAPTAIN	GIB
135.	1ST LT.	DENG MALUETH BAP	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
136.	1ST LT.	DUT MAJOK ISAIAH	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
137.	1ST LT.	KIIR BULABEK MANYANG	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
138.	1ST LT.	NYANG MAPUOL ARUOP	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
139.	1ST LT.	ABRAHAM JOSEPH CHUOR	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
140.	1ST LT.	CHOL AUGUSTINO DENG	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
141.	1ST LT.	MIYOR JUSTIN DENG AGUER	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
142.	1ST LT.	MALONG RING MALUAL	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
143.	1ST LT.	HAFIS RAJAB IBRAHIM	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
144.	1ST LT.	AKUEI CHUOR DENG	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
145.	1ST LT.	DAVID BILLY EPHANETUS	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
146.	1ST LT.	AJAK ABRAHAM GORDON	24/07/2012	CAPTAIN	GIB
147.	1ST LT.	CHRISTOPHER RUAI PETER	01/03/2013	CAPTAIN	GIB
148.	1ST LT.	JIPER KHALIFA HAIDER	01/03/2013	CAPTAIN	ISB
149.	1ST LT.	EL NUR TOM EL NUR	01/03/2013	CAPTAIN	ISB
150.	1ST LT.	MALAL KUOL DENG	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
151.	1ST LT.	SIMON SWAKA ALISON	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
152.	1ST LT.	BAK MARTIN YAK	16/05/2014	CAPTAIN	GIB
153.	1ST LT.	ROBERT KIIR DENG	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
154.	1ST LT.	RING BIAR ATEM	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
155.	1ST LT.	ATER JACOB MABOR	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
156.	1ST LT.	MAMER ALEU YAI	16/05/2014	CAPTAIN	GIB
157.	1ST LT.	ANYANG MAYAK KOK	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
158.	1ST LT.	TERESA AGUEK MAPER	16/05/2014	CAPTAIN	GIB
159.	1ST LT.	MANSON AGOTH ATAK	16/05/2014	CAPTAIN	GIB

CERTIFIED TRUE COPY
OF ORIGINAL DOCUMENT

160.	1ST LT.	DHIEU MANASSEH ADOR	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
161.	1ST LT.	DIING ATAK DENG	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
162.	1ST LT.	BAK KUANYANG ATER	16/05/2014	CAPTAIN	GIB
163.	1ST LT.	VICTORIA JACOB MABOR	16/05/2014	CAPTAIN	GIB
164.	1ST LT.	AMUNA MANGAR MALUAL	16/05/2014	CAPTAIN	GIB
165.	1ST LT.	SAMUEL AYUEL WARABEK	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
166.	1ST LT.	KERBINO WOL AGOK	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
167.	1ST LT.	AGUM DUT DOMKOC	16/05/2014	CAPTAIN	GIB
168.	1ST LT.	KUOT KUOL MALITH	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
169.	1ST LT.	YAGOUB MAJOK DENG	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
170.	1ST LT.	LOUIS AGUEK MAKUAC WIEU	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
171.	1ST LT.	SIMON MADING MARIEU	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
172.	1ST LT.	EMMANUEL WASUN CLEMENT	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
173.	1ST LT.	MATHON MARIEU AJAK	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
174.	1ST LT.	THOMAS TARTISIO UKU	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
175.	1ST LT.	KUOL DENG KUOL	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
176.	1ST LT.	ISAAC MAWA LUKA	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
177.	1ST LT.	WALTER GABRIEL NYOK	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
178.	1ST LT.	AJAK AKOT AJAK	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
179.	1ST LT.	FRANCIS OKERUK SOLOMON	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
180.	1ST LT.	PHILLIP KHAMIS PAULINO	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
181.	1ST LT.	STELLA JAMES YATTA	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
182.	1ST LT.	PETER MAKUEI WOL	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
183.	1ST LT.	WILSON ALISON TABAN	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
184.	1ST LT.	JACKSON DENG GOCH	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
185.	1ST LT.	AKOT MATHIANG ARUOP	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
186.	1ST LT.	SIMON LAKU KULANG	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
187.	1ST LT.	LOUIS LUAL TEK	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
188.	1ST LT.	LINO CHIRONG MAKUAU	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
189.	1ST LT.	SIMON MANUT GARANG	16/05/2014	CAPTAIN	ISB
190.	1ST LT.	PHILLIP KIIR AKOK	28/05/2014	CAPTAIN	ISB
191.	1ST LT.	NAWAL RATIB ABDUL KARIM	28/05/2014	CAPTAIN	GIB
192.	1ST LT.	LUKA LUAL AKOK	28/05/2014	CAPTAIN	ISB
193.	1ST LT.	AKOT CHOL MARIO	28/05/2014	CAPTAIN	ISB
194.	1ST LT.	JAMES JILANG PUR	20/11/2014	CAPTAIN	ISB
195.	1ST LT.	SAMHAN DANIEL BANGOUT	20/11/2014	CAPTAIN	ISB
196.	1ST LT.	YAK GARANG YAK	01/12/2015	CAPTAIN	ISB
197.	1ST LT.	JAMES MAZEE NGOREN	01/12/2015	CAPTAIN	ISB
198.	1ST LT.	MAKER MAJUP KAMIC	01/12/2015	CAPTAIN	ISB
199.	1ST LT.	CHOL RIAK DENG	01/12/2015	CAPTAIN	ISB
200.	1ST LT.	ACHUIL MAJOK DENG	15/01/2016	CAPTAIN	ISB
201.	1ST LT.	ABRAHAM BECH JUMA	15/01/2016	CAPTAIN	ISB
202.	1ST LT.	MOSES MALOU ALI MALOU	15/01/2016	CAPTAIN	ISB
203.	1ST LT.	JOSEPH LEEK APOI	15/01/2016	CAPTAIN	ISB
204.	1ST LT.	AGIDEK PETER AJAK	01/02/2016	CAPTAIN	ISB
205.	2ND LT.	MARY NAJUA SAMUEL	01/07/2007	CAPTAIN	ISB

CERTIFIED TRUE COPY OF ORIGINAL DOCUMENT

206.	2ND LT.	LUAL ABRAHAM AJAK	21/07/2012	CAPTAIN	GIB
207.	2ND LT.	ISABELLA RUDOLF KUOT	05/11/2012	CAPTAIN	GIB
208.	2ND LT.	MARTHA GABRIEL CHIGACH	05/112012	CAPTAIN	GIB
209.	2ND LT.	WILLIAM KEAH CHUONG	05/11/2012	CAPTAIN	GIB
210.	2ND LT.	AREET REBECCA RUEBEN	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
211.	2ND LT.	CLEMENT WACHI MARIO	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
212.	2ND LT.	PAUL KAT KOK	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
213.	2ND LT.	TITO UBUR AJULA	05/11/2012	CAPTAIN	GIB
214.	2ND LT.	LIEP JOSEPH NHIAL HOTH	05/11/2012	CAPTAIN	GIB
215.	2ND LT.	MARKO AWAN MONYBUNY	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
216.	2ND LT.	MABIL PETER KOT	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
217.	2ND LT.	MUT KUOL RIEK	05/11/2012	CAPTAIN	GIB
218.	2ND LT.	GARANG THIIK MAYAR	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
219.	2ND LT.	PIOL GIET YAI	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
220.	2ND LT.	BULIS JAMES MAHDI	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
221.	2ND LT.	ABOUD LUKA KIIR	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
222.	2ND LT.	GLEN AMARU OWIRO	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
223.	2ND LT.	DANIEL AKOL CHOL	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
224.	2ND LT.	PHILLIP DIU GATDET	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
225.	2ND LT.	MICHAEL MANGUAT DENG	05/11/2012	CAPTAIN	GIB
226.	2ND LT.	ROBERT KOROK KUJU	05/11/2012	CAPTAIN	ISB
227.	2ND LT.	JAMES LONY KANG	05/11/2012	CAPTAIN	GIB
228.	2ND LT.	PETER KAI KUOL	20/11/2014	CAPTAIN	ISB
229.	2ND LT.	ALUONG OTOR ALUONG	01/03/2013	CAPTAIN	GIB
230.	2ND LT.	KHOR KUN PUOCH	01/03/2013	CAPTAIN	GIB

F. **SECOND LIEUTENANTS (2ND LT.)**

S/NO	RANK	NAME IN FULL	LAST DATE OF PROMOTION	DUE FOR PROMOTION TO	REMARKS
1.	2ND LT.	GARANG ADOOR RECH	01/07/2007	1ST LIEUTENANT	ISB
2.	2ND LT.	ZACHARIA PUOT YAK	01/07/2007	1ST LIEUTENANT	ISB
3.	2ND LT.	KERBINO MALOU JOHN	01/07/2007	1ST LIEUTENANT	ISB
4.	2ND LT.	GABRIEL MAYEN MARIAL	01/07/2007	1ST LIEUTENANT	ISB
5.	2ND LT.	JOHN AJUECHBUK MAKOI	01/07/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
6.	2ND LT.	MAGOK PHILLIP MAJOK	01/07/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
7.	2ND LT.	SULE SWAKA LAKU	11/03/2009	1ST LIEUTENANT	GIB
8.	2ND LT.	RING AKUEIN CHOL	11/03/2009	1ST LIEUTENANT	GIB
9.	2ND LT.	JOSEPHINE ACHOL ABUOC	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
10.	2ND LT.	ANGELO NGONG KIIR	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
11.	2ND LT.	SUZAN NYANG CHUOL	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	GIB
12.	2ND LT.	ANGELO MADHEL MAYOT	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	GIB
13.	2ND LT.	JULE ANDREW DIMA	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
14.	2ND LT.	PAUL CLEMENT WANI	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	GIB
15.	2ND LT.	ABUK LOTH ADIJA	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	GIB

CERTIFIED TRUE COPY OF ORIGINAL DOCUMENT

16.	2ND LT.	MAKOM MAWAL AKUECHBENY	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
17.	2ND LT.	ATEM BENJAMIN KUC	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	GIB
18.	2ND LT.	KONGKONG PAULINO MATIP	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
19.	2ND LT.	MAWIEN MADUT WOL	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
20.	2ND LT.	ZACHARIA CHOL WELKANG	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
21.	2ND LT.	LINO JOSEPH KAINO	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	GIB
22.	2ND LT.	ANGOK THUC MALUAL	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	GIB
23.	2ND LT.	BOYI JAMES JACKSON	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	GIB
24.	2ND LT.	ANEI MAJOK RING GUM	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	GIB
25.	2ND LT.	JOK MAJOK DANIEL	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
26.	2ND LT.	ATHIAN KUOL BULO	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	GIB
27.	2ND LT.	ATEM LIAI AKECH ATEM	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
28.	2ND LT.	MALEK MALUAL DING	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
29.	2ND LT.	AYUEN PETER ABUOI	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	GIB
30.	2ND LT.	JAMES LOKIO MORRIS	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
31.	2ND LT.	REMO ISAAC NELSON	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	GIB
32.	2ND LT.	JOSEPH GARANG ARIECHDIT	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
33.	2ND LT.	EMMANUEL PATTA REPENT	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
34.	2ND LT.	DENG KUR ANGOK	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
35.	2ND LT.	JAMES ACUOTH KENJOK	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
36.	2ND LT.	JACOB CHOL NYOK	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
37.	2ND LT.	BATH MAYEN MANYIEL	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
38.	2ND LT.	DENIS MARIAL MUORWEL	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
39.	2ND LT.	VERONICA CLEMENT JUL	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	GIB
40.	2ND LT.	AJAK RING DAU	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
41.	2ND LT.	MOSES BIDA ELIASON	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	GIB
42.	2ND LT.	PETER MANUT AGUEK BADOR	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	GIB
43.	2ND LT.	JOSEPH ADELINO UKEL	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
44.	2ND LT.	LOPUTO SAMUEL WILSON	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	GIB
45.	2ND LT.	MAYOM MAYOM AKEN	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
46.	2ND LT.	AJITH DENG ALUK	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
47.	2ND LT.	ATEM PETER ABUOI ATEM	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
48.	2ND LT.	MARIAL MARK AWUOK TIL	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
49.	2ND LT.	SANTINO ABUOCH AYUEL	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
50.	2ND LT.	ABRAHAM PAGOL BOL YUOT	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
51.	2ND LT.	AJAK RING CHOL	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
52.	2ND LT.	JEREMIAH WUOR KUEK	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
53.	2ND LT.	STEPHEN MALITH AKOK	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
54.	2ND LT.	SAMUEL JING CHANGATH	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
55.	2ND LT.	ATEM CHIMAN GARANG	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
56.	2ND LT.	MAMUR LIWA AGILI NANDA	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
57.	2ND LT.	MARUAL MAJOK DENG	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
58.	2ND LT.	DENG MAYAR ARIECH	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
59.	2ND LT.	ABRAHAM MAYOM MOU	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
60.	2ND LT.	ROIKA JOSHUA HENRY	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
61.	2ND LT.	LONGAR MADUT AYUEL	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB

62.	2ND LT.	GARANG KUR DUT	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
63.	2ND LT.	PETER AKUIEN WOL MALUAL	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
64.	2ND LT.	BAK JIEL YUOT	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
65.	2ND LT.	DAVID ANTHONY KHAMIS	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
66.	2ND LT.	MARKO ROU MANUT	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
67.	2ND LT.	EMMANUEL MAYEN MANYANG	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
68.	2ND LT.	ALEU PETER MALEK	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
69.	2ND LT.	LUCY APUK MACHAR MAYUOL	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	GIB
70.	2ND LT.	GEORGE AJING DENG	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
71.	2ND LT.	JONG GARANG JONG	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
72.	2ND LT.	STEPHEN KENYI SAMUEL	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
73.	2ND LT.	BAK BAK LUAL	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
74.	2ND LT.	BANY BANY DENG	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
75.	2ND LT.	RING AKUEI AKUEI	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
76.	2ND LT.	MALITH BARNAA DHIATH	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
77.	2ND LT.	MABEK LUETH AGIEU	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
78.	2ND LT.	ABDURAHMAN ABBAS TONG	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	GIB
79.	2ND LT.	MABUT ABRAHAM MAKOI	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	GIB
80.	2ND LT.	DENG GENG MAYEN	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
81.	2ND LT.	DUT JOK CHALIC	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
82.	2ND LT.	GARANG NYOL WOL	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
83.	2ND LT.	MADHIEU MATHUC MOU	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
84.	2ND LT.	JAMES AKOK PAP	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
85.	2ND LT.	MICHAEL BIDAL JONATHAN	05/11/2012	1ST LIEUTENANT	ISB
86.	2ND LT.	KOAT PAUL DENG	01/03/2013	1ST LIEUTENANT	GIB
87.	2ND LT.	FRANCIS OHISA GILDO	20/11/2014	1ST LIEUTENANT	ISB
88.	2ND LT.	JAMES LESUK GABRIEL	20/11/2014	1ST LIEUTENANT	ISB
89.	2ND LT.	PETER PITIA MABOR	15/01/2016	1ST LIEUTENANT	ISB

SKM

Annex 7
South Sudan Alliance Federal Army: Statement of 8 March 2019

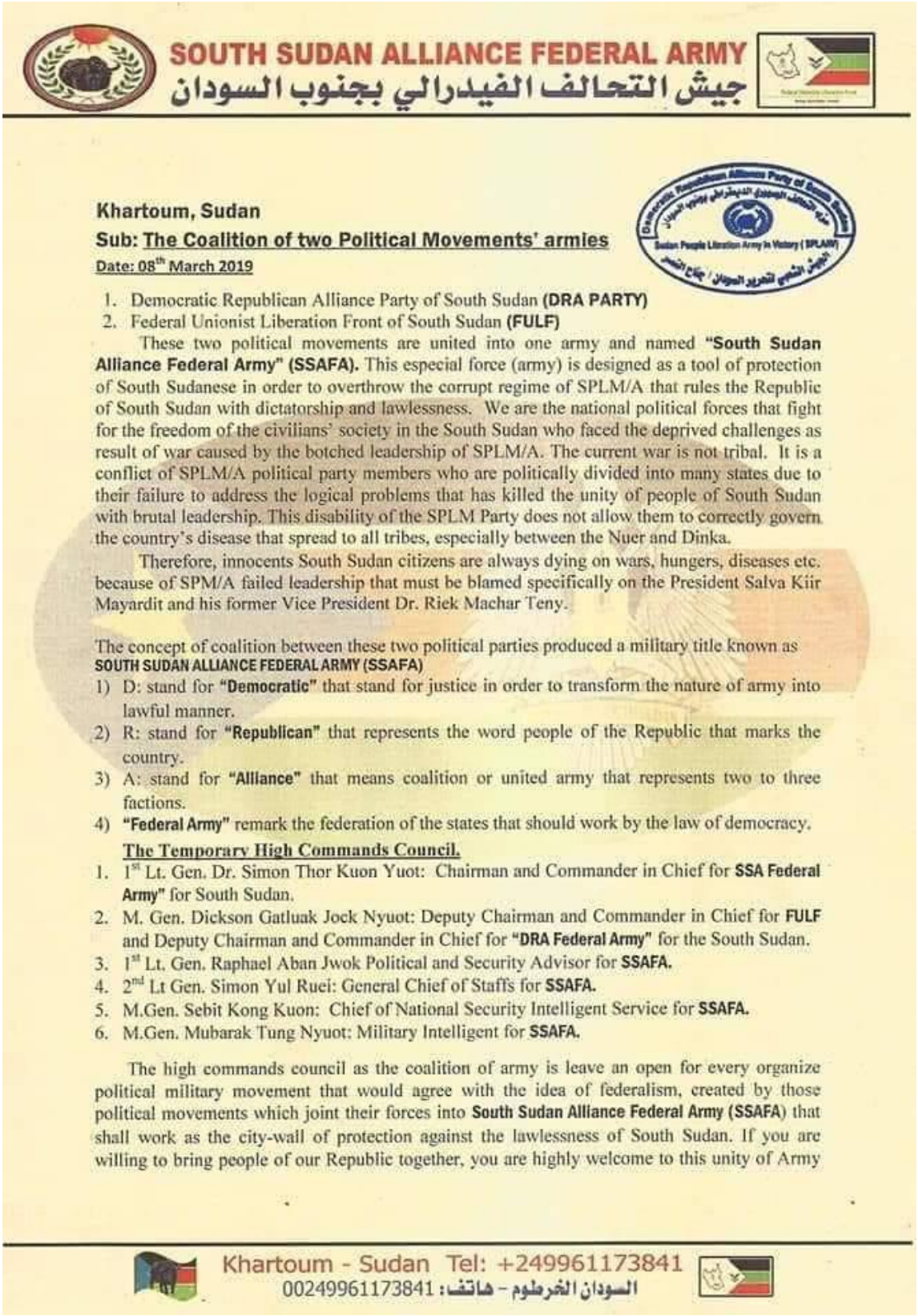

SOUTH SUDAN ALLIANCE FEDERAL ARMY
جيش التحالف الفيدرالي بجنوب السودان

Khartoum, Sudan

Sub: The Coalition of two Political Movements' armies

Date: 08th March 2019

1. Democratic Republican Alliance Party of South Sudan **(DRA PARTY)**
2. Federal Unionist Liberation Front of South Sudan **(FULF)**

These two political movements are united into one army and named **"South Sudan Alliance Federal Army" (SSAFA).** This especial force (army) is designed as a tool of protection of South Sudanese in order to overthrow the corrupt regime of SPLM/A that rules the Republic of South Sudan with dictatorship and lawlessness. We are the national political forces that fight for the freedom of the civilians' society in the South Sudan who faced the deprived challenges as result of war caused by the botched leadership of SPLM/A. The current war is not tribal. It is a conflict of SPLM/A political party members who are politically divided into many states due to their failure to address the logical problems that has killed the unity of people of South Sudan with brutal leadership. This disability of the SPLM Party does not allow them to correctly govern the country's disease that spread to all tribes, especially between the Nuer and Dinka.

Therefore, innocents South Sudan citizens are always dying on wars, hungers, diseases etc. because of SPM/A failed leadership that must be blamed specifically on the President Salva Kiir Mayardit and his former Vice President Dr. Riek Machar Teny.

The concept of coalition between these two political parties produced a military title known as **SOUTH SUDAN ALLIANCE FEDERAL ARMY (SSAFA)**

1) D: stand for **"Democratic"** that stand for justice in order to transform the nature of army into lawful manner.
2) R: stand for **"Republican"** that represents the word people of the Republic that marks the country.
3) A: stand for **"Alliance"** that means coalition or united army that represents two to three factions.
4) **"Federal Army"** remark the federation of the states that should work by the law of democracy.

The Temporary High Commands Council.

1. 1st Lt. Gen. Dr. Simon Thor Kuon Yuot: Chairman and Commander in Chief for **SSA Federal Army"** for South Sudan.
2. M. Gen. Dickson Gatluak Jock Nyuot: Deputy Chairman and Commander in Chief for **FULF** and Deputy Chairman and Commander in Chief for **"DRA Federal Army"** for the South Sudan.
3. 1st Lt. Gen. Raphael Aban Jwok Political and Security Advisor for **SSAFA.**
4. 2nd Lt Gen. Simon Yul Ruei: General Chief of Staffs for **SSAFA.**
5. M.Gen. Sebit Kong Kuon: Chief of National Security Intelligent Service for **SSAFA.**
6. M.Gen. Mubarak Tung Nyuot: Military Intelligent for **SSAFA.**

The high commands council as the coalition of army is leave an open for every organize political military movement that would agree with the idea of federalism, created by those political movements which joint their forces into **South Sudan Alliance Federal Army (SSAFA)** that shall work as the city-wall of protection against the lawlessness of South Sudan. If you are willing to bring people of our Republic together, you are highly welcome to this unity of Army

Khartoum - Sudan Tel: +249961173841
00249961173841 :السودان الخرطوم - هاتف

SOUTH SUDAN ALLIANCE FEDERAL ARMY
جيش التحالف الفيدرالي بجنوب السودان

for South Sudan. For example, your political Party is free to work as independent as you like. But only military forces are allied to fight the common enemy. You are the light to the suffering community and joy to the world for the South Sudan. For instance, truth is a freedom, love is unity, and law is the core and central beams of the government to rule the human society. Therefore, the book had said "Unity is power". So the obedience of law acts like the wall of protection. Leaders should respect law and use the law for their leadership to be followed."

Name: Signed by:

DEMOCRATIC REPUBLICAN ALLIANCE PARTY OF SOUTH SUDAN. (DRA PARTY)	FEDERAL UNIONIST LIBERATION FRONT OF SOUTH SUDAN (FULF)
1. 1st Lt. Gen. Dr. Simon Thor Kuon Yuot: Chairman and C & C for DRA Party/SPLA-IV. **Mob: +249 961173841** SIGN: ..... DATE 8th March 2019	1. M. Gen. Dickson Gatluak Jock Nyuot: Chairman and Commander in Chief of Federal Unionist Liberation Front **Mob: +251 929484417** SIGN: on behalf of Chairman ..... DATE: 8th March 2019
2. 1st Lt. Gen. Raphael Aban Jwok Political and Security Advisor of DRA/SPLA-IV. **Mob: +249 915264840** SIGN: ..... DATE: 8 March 2019	2. M.Gen. Sebit Kong Kuon: Chief security for Federal Unionist Liberation Front. **Mob: +249 901191142** SIGN: ..... DATE 8 March 2019
3. 2nd Lt. Gen. Simon Yul Ruei General Chief of Staffs of DRA/SPLA –IV **Mob: +249 900210999** SIGN. ..... DATE 8 March 2019	
4. Mabarak Tung Nguot M.Gen. Military Intelligent- DRA/SPLA-IV **Mob: +249 963956336** SIGN. ..... DATE 8 March 2019	

Democratic Republican Alliance Party of South Sudan — Sudan People Liberation Army in Victory (SPLAIV)

Dr. Simon Thor Kuon Yuot
1st Lt. Gen. Chairman and C&C
High Commands Council
SPLA-IV/DRA Party for South Sudan

Khartoum - Sudan Tel: +249961173841
00249961173841 :السودان الخرطوم - هاتف

Annex 8
Internal Security Bureau “Blue House” detention facility

‘Blue House,’ Juba, South Sudan

Downstairs

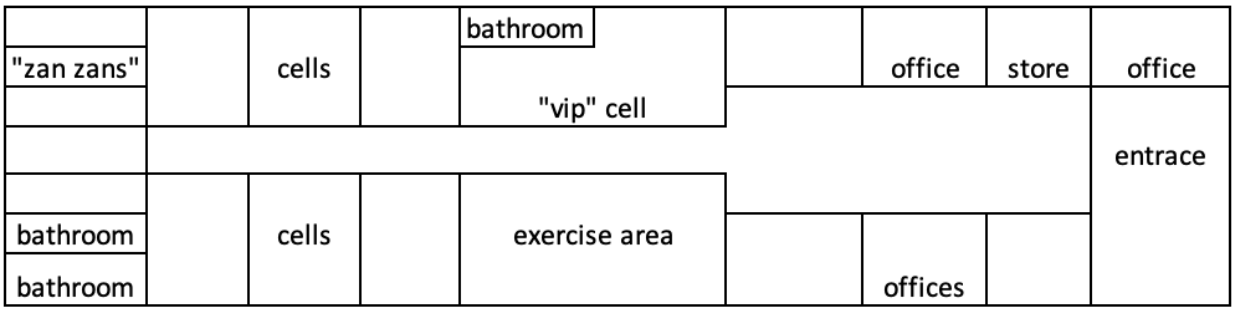

Upstairs

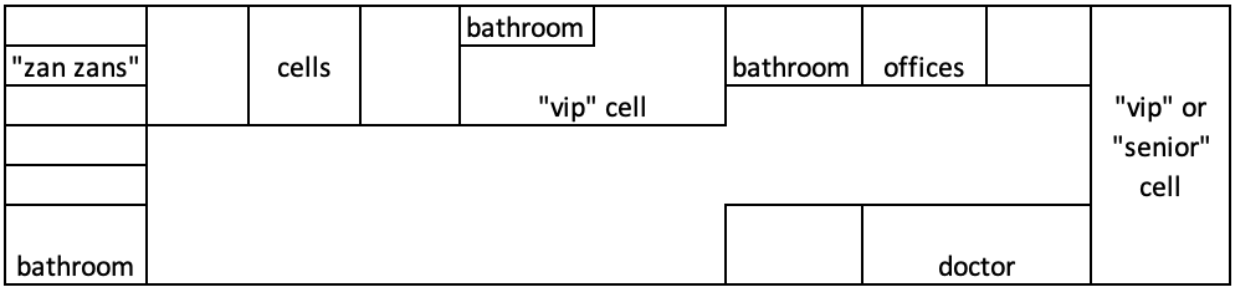

Rough layout of ISB 'Blue House' detention facility, based on sketch by a former detainee, provided to Panel. Not to scale.

Annex 9
Ceasefire and Transitional Security Arrangements Monitoring and Verification Mechanism flash report, 18 December 2018

20181218 Flash Report Sector I

RESTRICTED

Flash Report

(Harassment and Intimidation against MVT Juba by SSPDF forces)

SECTOR 1: MVT Juba

1. **Date and time of the incident:** 18 Dec 2018. From around 1000 hrs to 1500 hrs.
2. **Place of the incident:** SSPDF Luri Training Center.
3. **Type of incident:** Violation of Article 12 in ACOH of 21 Dec 17.
   A. Attacks, harassment, intimidation, arrest and detention of CTSAMVM personnel;
   B. Obstruction or interference with movement and work of CTSAMVM;
4. **Involved sides:** SSPDF
5. **Involved units and commanders:** Luri Training Center, approximately 17 km west of Juba. Unidentified NSS Brigadier General.

6. **Impact /damages to persons and property**:

A. MVT Juba conducted a SDP to Luri training center for task investigation of alleged violation of Article 3 Sec 2) (e) ACOH of 21 Dec 17, recruiting and recruit training by SSPDF Luri Training Center on 18 Dec 2018.

B. MVT Juba team members including Col Muhammad Fadul (TL), Col Adina(IO), Maj Chemjor (IO) and Leju Michael (the Driver were Restricted from accessing the Camp and then detained at one building before the training center for over five(05) hours. They were initially detained, blind folded, had their hands tied and removed to a jail. Team members were subjected to inhuman treatment such as blindfolding, kicks, handcuffing, stripping completely naked down to underpants with the female MVT member undressing entirely. The team were robbed of their money and Marital Silver ring. The driver was threatened to be killed

6. **Impact /damages to persons and property**:

A. MVT Juba conducted a SDP to Luri training center for task investigation of alleged violation of Article 3 Sec 2) (e) ACOH of 21 Dec 17, recruiting and recruit training by SSPDF Luri Training Center on 18 Dec 2018.

B. MVT Juba team members including Col Muhammad Fadul (TL), Col Adina(IO), Maj Chemjor (IO) and Leju Michael (the Driver were Restricted from accessing the Camp and then detained at one building before the training center for over five(05) hours. They were initially detained, blind folded, had their hands tied and removed to a jail. Team members were subjected to inhuman treatment such as blindfolding, kicks, handcuffing, stripping completely naked down to underpants with the female MVT member undressing entirely. The team were robbed of their money and Marital Silver ring. The driver was threatened to be killed for having taken the observers at the training facility and his 100 USD, 1730 SSP currencies were taken by the soldiers and never returned.

C. One Brigadier General identified himself as National Security Service, stated that this area belongs to NSS. He also said that since Dr Riak Machar was training his Forces, why shouldn't SSPDF train its Forces too.

7. **SECTOR 1 Assessment/Comment:**

A. The checkpoint soldiers seem to be in compliance with the blanket authorization allow the MVT to continue inside the training area. The later misconduct, described above, occurred inside the camp by higher ranking personnel.

B. This is an unfortunate and regrettable incident and is a grave violation of ACOH and R-ARCSS.

C. CTSAMVM should issue immediate press release to condemn this incident by strongest terms.

D. CTSAMVM should discuss this matter in the ongoing CTC Meeting as this is the biggest misconduct against CTSAMVM personnel.

E. The officers and soldiers who committed this act should be held accountable immediately.

Annex 10
Joint Defence Board: Joint communiqué on the Luri incident, 20 December 2018

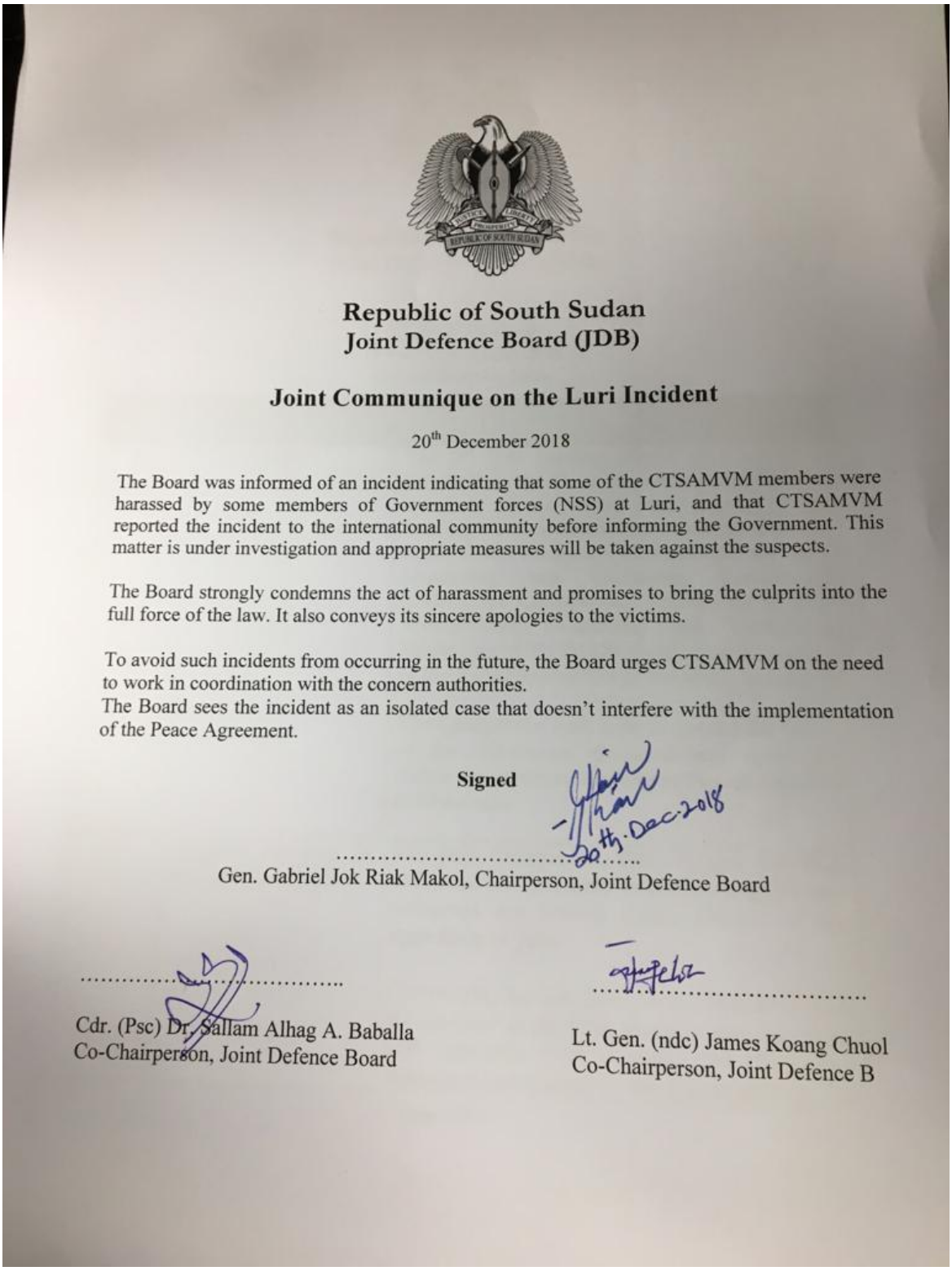

Republic of South Sudan
Joint Defence Board (JDB)

Joint Communique on the Luri Incident

20th December 2018

The Board was informed of an incident indicating that some of the CTSAMVM members were harassed by some members of Government forces (NSS) at Luri, and that CTSAMVM reported the incident to the international community before informing the Government. This matter is under investigation and appropriate measures will be taken against the suspects.

The Board strongly condemns the act of harassment and promises to bring the culprits into the full force of the law. It also conveys its sincere apologies to the victims.

To avoid such incidents from occurring in the future, the Board urges CTSAMVM on the need to work in coordination with the concern authorities.
The Board sees the incident as an isolated case that doesn't interfere with the implementation of the Peace Agreement.

Signed 20th. Dec. 2018

Gen. Gabriel Jok Riak Makol, Chairperson, Joint Defence Board

Cdr. (Psc) Dr. Sallam Alhag A. Baballa
Co-Chairperson, Joint Defence Board

Lt. Gen. (ndc) James Koang Chuol
Co-Chairperson, Joint Defence B

Annex 11
Communiqué of the forty-sixth ordinary session of the IGAD Council of Ministers, Djibouti, 27 February 2019

PEACE, PROSPERITY AND REGIONAL INTEGRATION

COMMUNIQUÉ OF THE 46TH ORDINARY SESSION OF IGAD COUNCIL OF MINISTERS

27TH FEBRUARY 2019
DJIBOUTI, REPUBLIC OF DJIBOUTI

The IGAD Council of Ministers held its 46th Ordinary Session on 27th February 2019 under the chairmanship of **H.E. Dr Workneh Gebeyehu**, Minister for Foreign Affairs of the Federal Democratic Republic of Ethiopia and Chairperson of the IGAD Council.

The session was attended by **H.E. Mahmoud Ali Youssouf**, Minister for Foreign Affairs of the Republic of Djibouti; **H.E. Ahmed Isse Awad**, Minister for Foreign Affairs of the Federal Republic of Somalia; **H.E. Dr Al-Dirdiery Mohamed Ahmed**, Minister for Foreign Affairs of the Republic of the Sudan; **H.E. Hirut Zemene**, State Minister for Foreign Affairs of the Federal Democratic Republic of Ethiopia and **H.E. Mohamed Ali Hassan**, Permanent Secretary in the Ministry of Foreign Affairs of the Republic of Djibouti.

H.E. Mahboub Maalim, IGAD Executive Secretary; **H.E. Hadiza Mustapha**, Special Advisor to the Chairperson of the African Union Commission, **H.E. Dr Ismael Wais**, IGAD Special Envoy for South Sudan and **H.E. Dr Mohamed Ali Guyo**, IGAD Special Envoy for Somalia were also in attendance.

Representatives of the European Union, China, Egypt, France, Japan, Russia, Turkey and USA made statements during the open session.

After extensive deliberations on the geopolitical and security dynamics of the Red Sea and the Gulf of Aden, the Council:

1. **Pays** a glowing tribute to the Late Amb. Dr. Attalla Hamad Bashir, the former Executive Secretary of IGAD and recognizes his invaluable contribution to the organization;
2. **Expresses** gratitude to the People and Government of the Republic of Djibouti for their warm hospitality extended to the delegations;
3. **Recalls** the Communiqué of the 45th Ordinary Session of the IGAD Council of Ministers held on 11th July 2012 in Addis Ababa, the Report of the 31st Session of IGAD Committee of Ambassadors held on 21st January 2017 in Addis Ababa and the Communiqué of the 66th Extra-ordinary session of IGAD Council of Ministers on Somalia and South Sudan held in Addis Ababa on 16th November 2018;

T + 253 21 35 40 50 F + 253 21 35 69 94 E info@igad.int

4. **Underlines** the importance of expediting the endorsement of the proposed treaty and structure to reform IGAD; and decided that there is need for enriched and continued discussion on the organizational structure and treaty of IGAD until the next ordinary sessions of the policy organs;

5. **Notes with appreciation** the presentation made by the IGAD Special Envoy for Somalia on the geopolitical and security dynamics of the Red Sea and the Gulf of Aden and **adopts** the recommendations therein;

6. **Acknowledges** the threats, risks and challenges of geopolitical dynamics of the Red Sea and the Gulf of Aden to the Greater Horn of Africa;

7. **Appreciates** the enormous opportunities of the geographic positioning of the region;

8. **Further appreciates** the strategic interests of littoral and non-littoral IGAD Member States and the need to formulate shared norms, common goals and strategic coordination in this endeavor;

9. **Recognizes** the need for IGAD to take a leading role on the issue of the Red Sea and the Gulf of Aden;

10. **Adopts** a collective approach to challenges in the Red Sea and the Gulf of Aden by strengthening regional cooperation, and establish a regional platform for IGAD Member States with a view to promote dialogue with other stakeholders including the AU and other international partners;

11. **Agrees** to harmonize and develop a common position to protect the security and economic interests of the region including maritime security, migration, fight against terrorism, prevention of Illegal, Unreported and Unregulated (IUU) fishing; pollution and dumping of the toxic waste in some parts of the waters of the IGAD region;

12. **Further agrees** to develop a multi-disciplinary policy oriented research and analysis on the matter;

13. **Directs** the IGAD Secretariat to establish a special taskforce of experts to study, review, and advice on the conclusions and recommendations made in the presentation and to urgently chart out a regional plan of action with a clear timeline;

14. **Further directs** the expansion of the responsibilities of the IGAD Special Envoy for Somalia to include the Red Sea and the Gulf of Aden, in coordination with the AU as may be appropriate; and

15. **Decides** to remain seized of the matters.

Done on the 27th day of February 2019 in Djibouti, Republic of Djibouti

2

Annex 12
Joint statement on the visit of H.E. President Isaias Afeworki of the State of Eritrea and H.E. Prime Minister Abiy Ahmed of the Federal Democratic Republic of Ethiopia to the Republic of South Sudan, Juba, 4 March 2019

Republic of South Sudan
The President

Joint Statement on the Visit of H.E. President Isias Afeworki of the State of Eritrea and H.E. Prime Minister Abiy Ahmed of the Federal Democratic Republic of Ethiopia to the Republic of South Sudan Juba on 4th March 2019

1. H.E. President Isias Afeworki, President of the State of Eritrea and H.E. Dr. Abiy Ahmed, Prime Minister of the Federal Democratic Republic of Ethiopia, paid a one-day working visit to the Republic of South Sudan in the course of which the two leaders and their host President Salva Kiir Mayardit, held extensive discussions on a broad range of issues.

2. The three leaders emphasized the need to continue working together to consolidate peace in the Republic of South Sudan in all ways possible and to seek to coordinate the positions of the three countries on both Regional and Global issues.

3. In the course of the discussions the three leaders focused on the need to advance the cause of regional integration and to that end agreed to task their foreign Ministers and other relevant government agencies in the three countries to work out the common projects that will facilitate the attainment of the goal of Regional Economic integration and shared prosperity.

4. At the end of their visit H.E. Isias Afeworki, President of the State of Eritrea and H.E. Dr, Abiy Ahmed, Prime Minister of the Federal Democratic Republic of Ethiopia thanked their host President Salva Kiir Mayardit and through him the people of South Sudan, for the warm reception and hospitality accorded to them and their delegations during their visit to South Sudan

Annex 13
IGAD invitation to General Thomas Cirillo Swaka to a meeting in Addis Ababa, 1 March 2019

INTERGOVERNMENTAL AUTHORITY ON DEVELOPMENT (IGAD)
SUDAN OFFICE (ISSO)
IGAD SOUTH

REF: IGAD-SSO/047/2018

1st March 2019

Gen. Thomas Cirillo Swaka
Chairman of the National Salvation Front (NAS)
Addis Ababa

Dear General,

Re: Invitation to a meeting in Addis Ababa

1. It will be recalled that the IGAD Council of Ministers at its 66th Extraordinary Session in Addis Ababa, Ethiopia, directed me as the IGAD Special Envoy for South Sudan "to reach out to the South Sudanese stakeholders and any warring groups who are not signatories to the R-ARCSS to join in its implementation; otherwise, they shall be labelled spoilers of the peace process".

2. Pursuant to the above-mentioned directive of the IGAD Council of Ministers, I held the first and second urgent informal consultative meetings with you in Addis Ababa on 11th December 2018, and 25th February 2019 as one of the leaders of the non-signatory groups.

3. As agreed in our meeting of 25th February 2019, I am hereby writing to kindly invite you and your team to a meeting in Addis Ababa, Ethiopia, on 8th March 2019. The purpose of the meeting is to discuss substantive issues regarding the possibility and modalities of you rejoining the R-ARCSS and the peace process. Please take note of the following principles that will guide the framework of our discussions.

a. No renegotiation or reopening of the R-ARCSS;

b. IGAD recognize the old groups/parties as at the HLRF. Any new group/formation will not be admitted into R-ARCSS, except through the R-ARCSS framework;

c. The R-ARCSS 2018 and its PCTSA has subsumed the CoHA 2017 and therefore, no party can claim adherence to CoHA without being bound by R-ARCSS 2018;

d. A non-signatory to the R-ARCSS cannot claim adherence or protection by CoHA, in as far as the actions are inconsistent with PCTSA under R-ARCSS;

e. Any group unwilling to join R-ARCSS and whose activities impede its full implementation shall be considered as a spoiler and held accountable; and

f. Any activity attributable to forces allied to a non-signatory group shall be deemed duly authorised by the leadership of that group.

4. I would like to urge you to declare a unilateral ceasefire as a demonstration of your commitment to the upcoming deliberations as well as to prevent further suffering of affected populations.

5. In light of the above, I would like to invite you and your team to a meeting on 8th March 2019 in Addis Ababa, Ethiopia.

6. I would be much obliged if you could confirm your availability latest by 5th March 2019.

Sincerely,

Amb. Ismail Wais
IGAD Special Envoy to South Sudan

Annex 14
Further testimony from victims of sexual violence in Unity State

Despite the Signing of the Revitalized Agreement on the Resolution of the Conflict in the women and girls have continued to suffer sexual.[266] Women in the Bentiu Protection of Civilian (PoC) site told the Panel of serious sexual violence perpetrated against women when the leave the camp in search of firewood, but also inside the POC site.[267]

One woman told the Panel that such violence is "continuation of the war, the war is now on our bodies, whether young or old, the sexual violence is not a new thing to us, its familiar and related to what we have been going through since this war started. We are now weary, it has been happening for a long time."[268]

One woman, 24 years old from Leer County, told the Panel that she witnessed a group of 15 women being raped as they fled to Bentiu around May 2018, by uniformed men. When they reached the Bentiu POC site, they hoped to be safe.

"When we arrived here we thought we were safe. Women go out to fetch water or fire wood and they are raped. Recently, in late January, a 30-year-old and a 13-year-old left the POC and just outside they were both raped. You can talk to both survivors – they are in this camp. We are humiliated and we have scars and some of them you will never see, we are hurting inside our souls. At the end last year, outside the POC, I was approached by armed men who attempted to rape me but as they fell me down they saw young women and pursued her, that is how I escaped. You can see the scar on my leg has not even healed. We have scars, some old and some new, a reminder that we are hunted like animals to be humiliated."[269]

(Panel photo, Bentiu February 2019)

Another woman told the Panel that she has witnessed rapes and suffered rapes before she came to Bentiu from Mayendit. Around October 2018 she was raped by two men, both were armed.

[266] Interviews Yei, November 2018, POC 3 (Juba) October 2018; November 2018; Meetings in Bentiu with Community Leaders, Inter Faith Representatives, Focused Group discussions, survivors and witnesses (February 2019)

[267] POC 3 Juba (October 2018, November 2018; POC Bentiu (February 2019)

[268] Participant During a Focused Group Meetings in Bentiu February 2019.

[269] Interview, Bentiu, February 2019.

"I was raped as we fled the violence in Mayendit, I also saw women being brutally raped by a group of soldiers and I reflect and say it was in the middle of war. What I want to tell you is that here, in the POC women have been raped as they go out to collect fire wood, or as they go out to get food. Even me, I am a victim of rapes I am talking about. I was raped inside the POC around October and had just retired to bed when they came in. I am still sick, there is no place which is safe."[270]

The woman told the Panel that sometime at the end of December 2018, two men approached her whilst she was sleeping, and took turns to rape her.

"The fact that someone can be followed and raped inside the POC and the perpetrators can just disappear makes me think that these rapes are targeted at the survivors who fled from violence so that they go back to the villages and be killed. The two men were disguised but still I managed to identify one from the clothes he was wearing. We are targeted and we are afraid of what will happen to us if the Mongolians leave? [referring to a Mangolian Battalion guarding the POC]."[271]

Another woman told the Panel that she witnessed many atrocities in Mayendit including the rape of a 70-year-old outside the POC sometime in October 2018.

"After the rape the old woman never fully recovered, she later died. She died a month before my 13-year-old son was crashed by an army vehicle and died instantly here at the POC. My child was killed in January 2019 and the old woman died before my child was killed. You should pass through the cemetery to see the area she was buried, this just opposite the area where my 13-year-old was put to rest."[272]

(Panel Photos of the cemetery where the 70 year-old woman was buried near Bentiu POC site)

[270] Interview, Bentiu February 2019.
[271] Panel Meeting, Bentiu February 2019.
[272] Meeting with Panel February 2019, Bentiu

Another woman described the gang-rape of a ten-year old girl at 'Nyajui' in Nhialdiu in January 2018.[273] A group of uniform and armed men allegedly stopped ten girls who were fleeing the violence. All the ten girls were lined up, and each waited for her turn to be gang raped. Whilst raping the girls, the soldiers stopped a 9-year-old boy and a very old man, and ordered them to sit under a tree as they raped the girls. From where the witness was hiding, she observed all the young girls being raped one by one. They were also searched and robbed of their few possessions.

"After witnessing this you think now that is the end of the war we are in a safe zone. I then witnessed the rape of a 12-year-old girl not far from the Bentiu protection of civilian site in September or October 2018 as we came from collecting food. It is scary, you do not stop to think, it is frightening to see the attackers are targeting us. All of them wore masks and were armed.[274]

A 26-year-old woman told the Panel that she is very concerned that this conflict continues to target women and girls:

"I came from Koch and since the war broke out in our village I have seen horrible things with my own eyes. In 2015, around May and June, as I fled my village, I personally saw a group of women, around 20 of them, being forced into a Tukul by soldiers and being brutally raped. That is why I fled and came all the way to the POC. I thought the problem would end. It did not. Sometime last year, in the company of other women we went out to collect food, on our way back, five men, armed and wearing masks, raped women. I particularly noticed that among the women was a girl who was around 10 years old. I saw, at one stage, the five men all taking turns to rape the girl. They also looted the food before they left. I came out of hiding and helped the girl to walk back to the POC. The other women who were raped came straight here, but the girl had to go to the clinic; she needed medical intervention. That was last year. Early this year, 2019, we began to note that those women who had no protection who walked out of the perimeters were targeted and raped. This year we also a saw another strange development, incidents of fire, arson and these have resulted in a child and a woman dying as a result of the fire. The same people who rape are the same people who come and loot and burn our shelters."[275]

A widow from Mayendit told the Panel "I personally witnessed civilians, old men and women, being killed by soldiers in May 2018. When they then killed my father and husband, I blamed myself. During the ordeal I witnessed horrific things and as a widow I must go and collect food and fire-wood. I went with my 12-year-old daughter, we were both raped by two men on our way from collecting food, it was last year around October."

Another woman told the Panel how, after two women were raped in January 2018, they still went out to gather food:

"Hunger is killing us. After the rape we still go and look for food, we still must feed the children and we have very few options. Life here is difficult. If we do not go and collect firewood and food children die. You should go to the cemetery and see the children we have buried this year because of disease. We must look after the children we must go out and find food and firewood. The truth is many people were being targeted and raped and it had become normal and there was no need to report it. In January, we were so happy to see people tried for some of their criminal activities and someone was even jailed for many years for raping a woman here at the POC."[276]

[273] Interview Bentiu February 2019.
[274] Interview Bentiu February 2019.
[275] Interview Bentiu February 2019.
[276] Interview Bentiu February 2019.

The Panel was told that the introduction of the Bentiu Mobile Courts, which started in January 2019, are trying to address sexual violence. UN official confirmed a 12-year sentence had been issued to a man convicted of rape in January 2019.[277]

[277] Interview Juba February 2019.

Annex 15
Arms and ammunition observed by the Panel in South Sudan

Cartridges gathered by Panel in multiple locations in South Sudan, many bearing head-stamp 811-13

AK-47, with 7,62x 39mm, confiscated at Bentiu Protection of Civilian Site

7.62 AKM, belt-fed general-purpose machinegun, used by all parties to the conflict, photo taken in Yambio by Panel

Annex 16
Revenue-sharing agreements for South Sudan's joint venture oil production companies

Greater Pioneer Operating Company (GPOC)		
Development Blocks 1b and 2b		
Operating Costs	Recovered in year incurred	
Capital Costs	Recovered over four years	
Cost Oil Maximum	40%	
Excess Cost Oil	RSS 100%	
Profit Oil	60%	
Profit Oil Sharing	RSS	Contractor
< 25,000 bbls / day	61.5%	38.5%
> 25,000 bbls / day; < 50,000 bbls / day	71.0%	29.0%
> 50,000 bbls / day	80.0%	20.0%
Exploration Blocks 1a, 2a and 4		
Operating Costs	Recovered in year incurred	
Capital Costs	Recovered over four years	
Cost Oil Maximum	45%	
Excess Cost Oil	RSS 100%	
Profit Oil	55%	
Profit Oil Sharing	RSS	Contractor
< 25,000 bbls / day	60%	40%
> 25,000 bbls / day; < 50,000 bbls / day	70%	30%
> 50,000 bbls / day	80%	20%

SUDD Petroleum Operating Company Limited (SPOC)		
Block 5A		
Operating Expenses	Recovered in year incurred	
Exploration Expenses	20% per financial year	
Development Expenses	20% per financial year	
Cost Oil Maximum	40%	
Excess Cost Oil	Shared as per Profit Oil	
Profit Oil	60%	
Profit Oil Sharing	RSS	Contractor
< 25,000 bbls / day	71.5%	28.5%
> 25,000 bbls / day; < 50,000 bbls / day	72.5%	27.5%
> 50,000 bbls / day; < 100,000 bbls/day	76.25%	23.75%
> 100,000 bbls / day	81.25%	18.75%

Dar Petroleum Operating Company (DPOC)		
Development Block 3D		
Operating Expenses	Recovered in year incurred	
Exploration Expenditures	25% per financial year	
Development Expenditures	25% per financial year	
Cost Oil Maximum	50%	
Excess Cost Oil	Shared as per Profit Oil	
Profit Oil	50%	
Profit Oil Sharing	RSS	Contractor
< 10,000 bbls / day	64%	36%
> 10,000 bbls / day; < 15,000 bbls / day	67%	33%
> 15,000 bbls / day; < 20,000 bbls / day	77%	23%
> 20,000 bbls / day	80%	20%
Exploration Blocks 3E		
Operating Expenses	Recovered in year incurred	
Exploration Expenditures	25% per financial year	
Development Expenditures	25% per financial year	
Cost Oil Maximum	45%	
Excess Cost Oil	Shared as per Profit Oil	
Profit Oil	55%	
Profit Oil Sharing	RSS	Contractor
< 25,000 bbls / day	70%	30%
> 25,000 bbls / day; < 50,000 bbls / day	73%	27%
> 50,000 bbls / day; < 75,000 bbls / day	75%	25%
> 75,000 bbls / day	80%	20%
Exploration Blocks 7E		
Operating Expenses	Recovered in year incurred	
Exploration Expenditures	25% per financial year	
Development Expenditures	25% per financial year	
Cost Oil Maximum	45%	
Excess Cost Oil	Shared as per Profit Oil	
Profit Oil	55%	
Profit Oil Sharing	RSS	Contractor
< 25,000 bbls / day	70%	30%
> 25,000 bbls / day; < 50,000 bbls / day	72%	28%
> 50,000 bbls / day; < 75,000 bbls / day	74%	26%
> 75,000 bbls / day	80%	20%

Source: Ministry of Mining and Petroleum for the Republic of South Sudan, Marketing Reports for 2012/13; 2013/14; and 2014/15

Annex 17
Loan agreement and letter of credit facility with Trinity Energy and the African Export-Import Bank (Afreximbank)

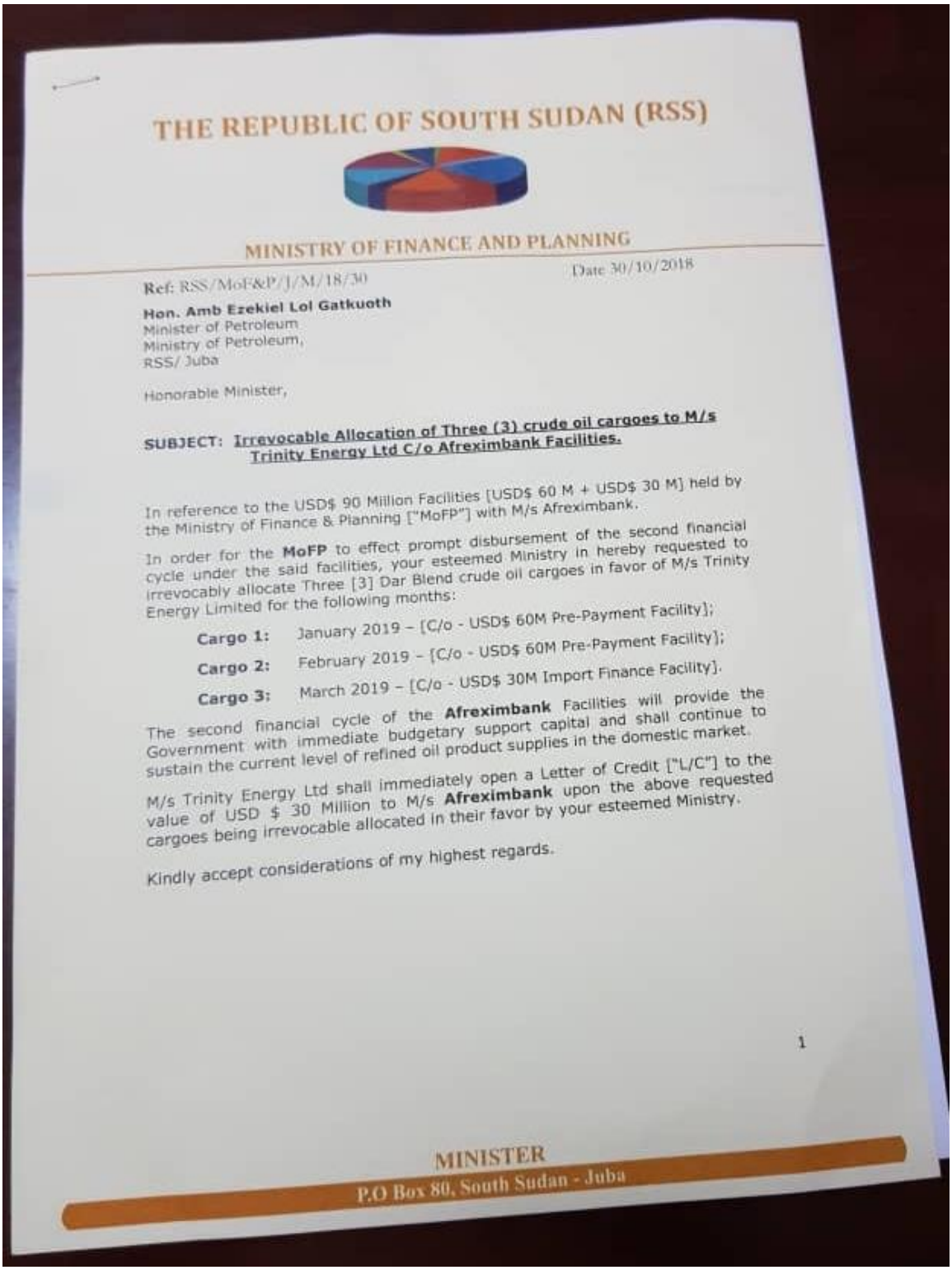

THE REPUBLIC OF SOUTH SUDAN (RSS)

MINISTRY OF FINANCE AND PLANNING

Ref: RSS/MoF&P/J/M/18/30 Date 30/10/2018

Hon. Amb Ezekiel Lol Gatkuoth
Minister of Petroleum
Ministry of Petroleum,
RSS/ Juba

Honorable Minister,

SUBJECT: Irrevocable Allocation of Three (3) crude oil cargoes to M/s Trinity Energy Ltd C/o Afreximbank Facilities.

In reference to the USD$ 90 Million Facilities [USD$ 60 M + USD$ 30 M] held by the Ministry of Finance & Planning ["MoFP"] with M/s Afreximbank.

In order for the **MoFP** to effect prompt disbursement of the second financial cycle under the said facilities, your esteemed Ministry in hereby requested to irrevocably allocate Three [3] Dar Blend crude oil cargoes in favor of M/s Trinity Energy Limited for the following months:

Cargo 1: January 2019 – [C/o - USD$ 60M Pre-Payment Facility];

Cargo 2: February 2019 – [C/o - USD$ 60M Pre-Payment Facility];

Cargo 3: March 2019 – [C/o - USD$ 30M Import Finance Facility].

The second financial cycle of the **Afreximbank** Facilities will provide the Government with immediate budgetary support capital and shall continue to sustain the current level of refined oil product supplies in the domestic market.

M/s Trinity Energy Ltd shall immediately open a Letter of Credit ["L/C"] to the value of USD $ 30 Million to M/s **Afreximbank** upon the above requested cargoes being irrevocable allocated in their favor by your esteemed Ministry.

Kindly accept considerations of my highest regards.

1

MINISTER

P.O Box 80, South Sudan - Juba

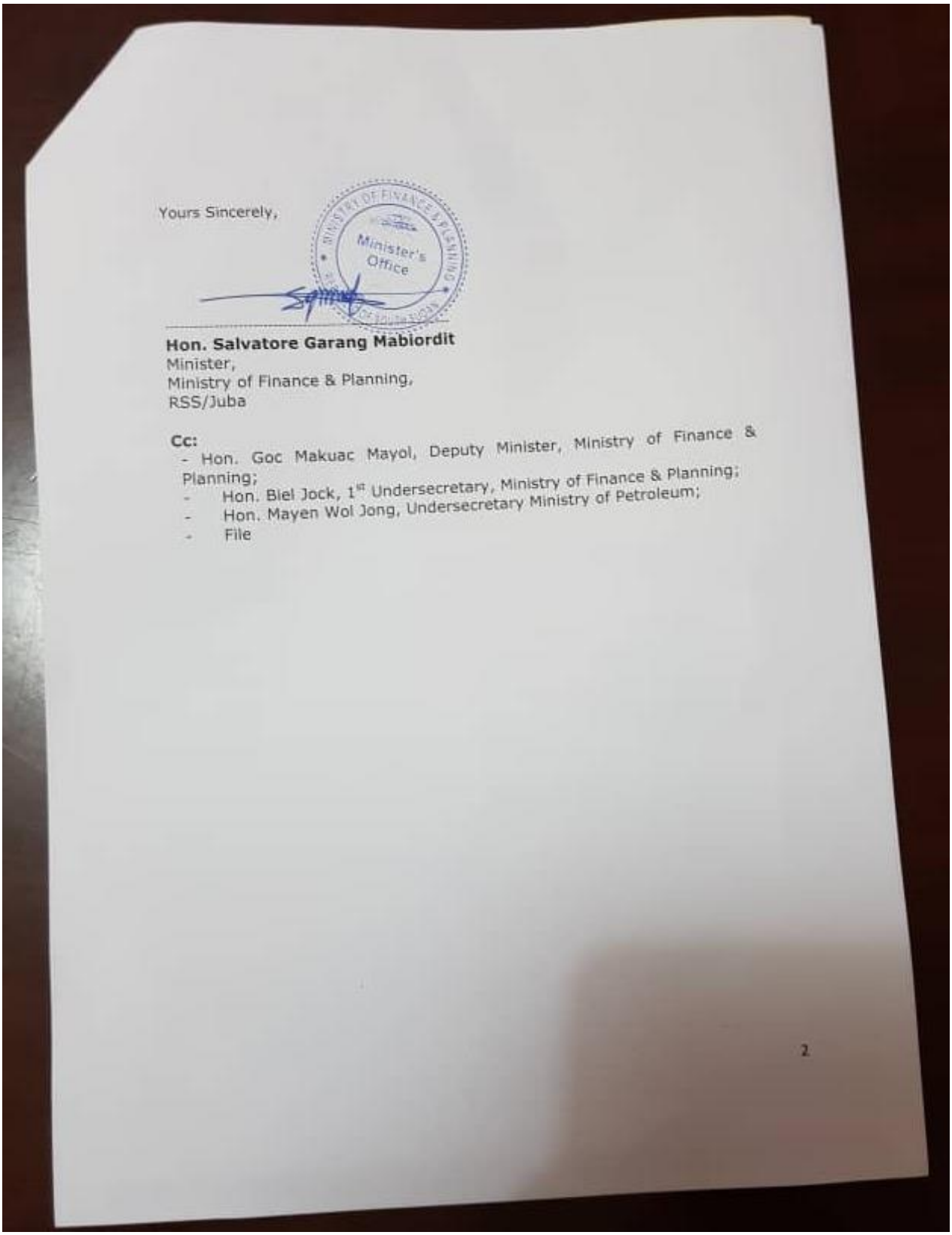

Yours Sincerely,

MINISTRY OF FINANCE & PLANNING
Minister's Office

Hon. Salvatore Garang Mabiordit
Minister,
Ministry of Finance & Planning,
RSS/Juba

Cc:
- Hon. Goc Makuac Mayol, Deputy Minister, Ministry of Finance & Planning;
- Hon. Biel Jock, 1st Undersecretary, Ministry of Finance & Planning;
- Hon. Mayen Wol Jong, Undersecretary Ministry of Petroleum;
- File

2

Annex 18
Green Horizon project

Green Horizon project, Billpham, Juba, photos taken by Panel February 2019

GREEN HORIZON MAP
SOUTH SUDAN
SUDAN
ETHIOPIA
KENYA
UGANDA
DEM. REP. OF THE CONGO
CENTRAL AFRICAN REPUBLIC
WESTERN BAHR EL GHAZAL
NORTHERN BAHR EL GHAZAL
WARRAP
LAKES
UNITY
UPPER NILE
JONGLEI
WESTERN EQUATORIA
CENTRAL EQUATORIA
EASTERN EQUATORIA
CANADIAN FARM
NEW LAND
GREEN HORIZON
1, Farms 2,
GREEN HORIZON PROJECT
GOALS:
A. To increase the stable food production level to a level of 80% of the Market need.
B. To empower the rural area farmers to be meaningful and be part of the National food production.
C. To improve the logistic system of food supply all year long.
D. Education and training to the Agricultural sector.
E. To develop the Agricultural export.
MISSION:
To sustain the national food security production and to inspire the national economy balance.
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Juba
Bor
Malakal
Wau
Rumbek
Torit
Renk
Aweil
Yambio
Kuacjok
Bentiu
Abyei
Nasser
Pibor
Kapoeta
Lafon
Nagishot
Lofusa
Opari
Yei
Kaja Kej
Roue
Maridi
Ezo
Tambura
Raga
Gogrial
Akop
Leer
Adok
Mayom
Fangak
Gumbiel
Waat
Fathai
Duk Fadiat
Akobo
Kongor
Jonglei
Peper
Akelo
Ukwaa
Towot
Lowelli
Pap
Malek
Yirol
Akot
Lol
Khogali
Boli
Mvolo
Amadi
Jerbar
Terakeka
Bunduyya
Lanya
Madreggi
Tonj
Bo River Post
Rafili
Bisellia
Madeir
Bir Di
Atum
Wakela
Deim Zubeir
Gossinga
Malek
Wun Rog
War-awar
Bai
Wang Kai
Kodok
Paloich
Umm Barbit
Kaka
Talodi
Kologi
Kadugli
Muglad
Ed Da'ein
Tullus
Buram
Radom
Katia Kingi
Riangnom
Fagwir
Abwong
Kan
Daga Post
Kigille
Boing
Jungulu
Ed Damazin
Famaka
En Nahud
Abu Zabad
Al Fula
Nuba Mts.
0 100 200 km
0 100 mi

Annex 19
Official mining exploration licences for the Republic of South Sudan

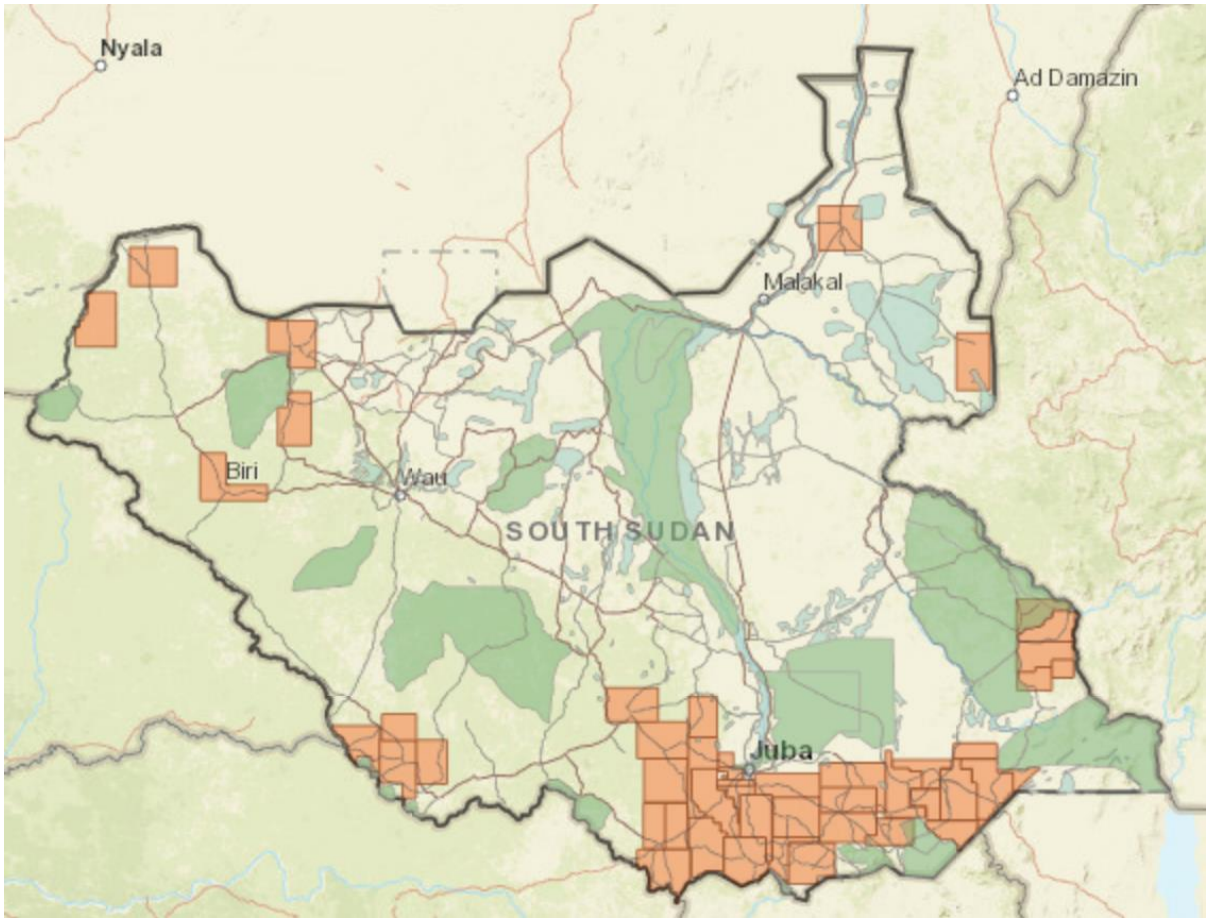

Source: Mining Cadastre of the Ministry of Mining of the Republic of South Sudan, recorded March 2019

Annex 20
SSPDF vehicle carrying charcoal sacks

Annex 21
Response and signed affidavit from Israel Ziv

Affidavit

I, the undersigned, Israel Ziv, bearer of I.D. no. 054905377, after been cautioned to state the truth and that failing to do so I will be liable for the penalties prescribed by law, do hereby state in writing as follows:

1. I make this affidavit in the context of my request to be questioned by the Defense Export Controls Agency at the Ministry of Defense ("**DECA**") on my behalf and on behalf of Global NTM Ltd., Global Law Enforcement and Security Ltd. and Global IZ Group Ltd, all companies owned by me.

2. All of the factual claims made in this affidavit are known to me personally.

3. On December 14, 2018, the OFAC authority of the U.S. Department of the Treasury released an action regarding the addition of myself and companies owned by me to the SDN list, and the imposition of the sanctions entailed thereby (the "**Release**" and the "**Sanctions**" respectively).

4. Already at the outset I shall emphasize that prior to the Release, I was neither investigated nor questioned by any authority or function, either in the U.S.A. or in any other country. The Release came to me out of the blue, and from that date forth I have been forced to deal with the serious implications of the said Release, in order to protect my reputation and business.

5. Immediately upon learning of the Release, I asked, **of my own initiative**, that DECA, as the agency in charge of defense control out of Israel, investigate the matter, in order to clear my name.

6. In this affidavit, I shall address the accusations made against me in the Release, and shall argue that there is not a shred of truth to the Release.

7. In addition, I shall be happy to fully cooperate with any action requested by DECA.

8. **The claims against me (that are denied), as stated in the Release**

   In the Release, several actions which I allegedly carried out in South Sudan are attributed to me and to companies under my ownership. Following are the actions ascribed in the Release:

   a. **The supply of weapons and ammunition to both the Government of South Sudan and the opposition.**

   b. **The use of an agricultural company in South Sudan as a cover to conceal weapons deals in the astronomical sum of approximately $150 million.**

   c. **The planning and organization of attacks by mercenaries on South Sudanese oil fields and infrastructure, in an effort to create a conflict that only I could solve.**

   d. **Bribery of Government of South Sudan officials.**

9. I shall now address the claims made against me in the Release, one by one.

a. **Contrary to the Release – I never supplied weapons or ammunition in South Sudan – neither to the Government nor to the Opposition and never brokered or facilitated any such transactions**

(1) I hereby declare that I have never supplied weapons or ammunition in South Sudan, either to the Government or to the opposition, or to any other party, either directly or indirectly, either personally or through the companies which I own.

(2) I hereby declare also that neither me nor the companies owned by me have brokered or facilitated any such transactions.

(3) In this context I note that I have approached the Minister of Defense of South Sudan who confirmed, in a letter signed by him, that according to an investigation carried out by his office, no basis has been found for the said accusations against me.

*** The letter of the Minister of Defense is attached hereto as **Annex A**.

(4) It is worth mentioning, that the Release mentions a transaction of US$ 150 million!!! This amount cannot be hidden. Obviously, it is not possible to carry out such a transaction without alerting the global banking system or any authority.

b. **Contrary to the Release – my activity and that of the companies owned by me in South Sudan in the agricultural sector is genuine and extensive activity in agriculture only, and is not a "cover" for concealing arms dealing**

(1) In recent years, I have engaged in civil projects in a range of areas, in which context I have been involved in extensive agricultural projects in South Sudan, **that provide food security to dozens of thousands of residents** in this wretched and conflicted country, in the project known as Green Horizon (the "**Project**"). The Project is genuine and is not a cover for other activity.

(2) The Project is carried out by me and by companies under my ownership, according to agreements signed between us and the Government of South Sudan.

(3) The Project is carried out nationwide in South Sudan, over 8 regions (States).

(4) The size of the Project's farming areas amounts to dozens of thousands of acres, and is a complete system of sorts for the agricultural sector in South Sudan, from the level of the seed to the sale to end customers.

(5) During the course of its activity, the Project has become a large food producer in South Sudan, and it supplies food to dozens of thousands of the country's residents.

(6) The Project operates, *inter alia*, 4 agricultural farms for the growing of corn and rice, vegetables and fruits.

(7) In addition to the agricultural farms, the Project holds activity in the Gum Arabic sector, and maintains cooperation with hundreds of small farmers in a few centers around the country.

(8) For the first time in the history of the said country, use is made in the agricultural sector, as part of the Project, of the most innovative technologies in the industry, including irrigation systems, agricultural crops in buildings, the implementation of special strains that increase soil productivity, etc.

(9) Amongst other things, the advanced technologies I implement enable the supply of food to the country's residents also during the dry season, which is not at all to be taken for granted in this country.

(10) Alongside payments to Israeli experts who travel from Israel for the Project, the Project provides a livelihood to thousands of local residents. The Project provides local workers with various training. *Inter alia*, practical agronomic know-how and experience is relayed in the Project by the top agricultural experts from Israel, as well as teaching and training in the operation of tractors and heavy equipment, agronomic training for locals, etc.

(11) The Project supports, *inter alia*, entire communities in the country, which suffer hunger in arid years and are forced to migrate and appeal to aid organizations to supply their most basic needs.

*** A letter from the Minister of Agriculture of South Sudan, addressed to the Ambassador of Israel in South Sudan, in support of the aforesaid, is attached hereto as **Annex B**.

(12) In his letter, the Minister of Agriculture points out the importance of the Project to the economy and people of South Sudan, and the severe consequences of termination of the Project.

*** A letter from our attorney in South Sudan, describing the business, legal and social aspects of the Project is attached hereto as **Annex C**.

(13) All the proceeds from the Project were transferred to bank accounts in Israel and were duly reported to Israeli tax authorities.

c. Contrary to the Release, I never planned attacks on oil fields or infrastructure sites, either by mercenaries or otherwise

(1) The Release ascribes to me and to companies under my ownership the planning of "attacks on South Sudanese oil fields and infrastructure", supposedly in an effort to create a situation that only we could solve.

(2) I have never initiated and/or planned and/or been in any way involved in the planning and/or execution of any attack in South Sudan, and specifically any attack on oil fields of infrastructure in the country.

d. **Contrary to the Release, I never bribed any Government of South Sudan official**

(1) In the Release, I and companies under my ownership are ascribed serious offenses of bribery, and it is claimed that I bribed Government of South Sudan officials.

(2) **There is not a shred of truth to this claims, and I was not involved in any offense of bribery**.

(3) It is for good reason that the U.S. Department of the Treasury does not state details about government officials who had supposedly been bribed by me, and had there been any, clearly their name too would have been listed in the Release and Sanctions would have been imposed on them too.

10. **I have no acquaintance or relationship with the other persons named in the Release**

10.1. The Release names two other persons – Mr. Gregory Vasili ("**Mr. Vasili**") and Mr. Obac William Olawo ("**Mr. Olawo**").

10.2. I have no relationship or connection with Mr. Vasili or Mr. Olawo, and I do not know why I am mentioned alongside them.

11. **Conclusion**

11.1. As specified in this affidavit, I declare that I do not have and never have had any connection to arms dealing and the other accusations made against me by the U.S. Department of the Treasury.

11.2. Anything set forth above about myself applies also to the companies owned by me.

11.3. Unfortunately, I find myself in a Kafkaesque situation in which I cannot respond to concrete and specific claims or evidence, which were never presented to me, and against which I have never been afforded the opportunity to defend myself.

11.4. The danger that the Project may be canceled, led the President of South Sudan, Mr. Salva Kiir Mayardit, to write the Prime Minister of Israel, Mr. Benjamin Netanyahu, and ask for his help to sustain the Project.

*** A copy of the President's letter is attached hereto as **Annex D**.

11.5. I therefore repeat my request that a comprehensive and thorough investigation be carried out by DECA, in which I am certain that it will soon transpire to you that there is not a shred of truth to the general claims vaguely asserted by the U.S. Ministry of the Treasury.

This is my name, this is my signature and the content of my affidavit is the truth.

Israel Ziv

Certification

I hereby certify that on 10.3.19 appeared before me, Adv. Moshe Kahn, Mr. Israel Ziv who is known to me personally, and after I cautioned him to state the truth, and that if he fails to do so he would be liable for the penalties prescribed by law, he confirmed the veracity of his statement and signed it at my presence.

Moshe Kahn, Adv.

משה כאהן, עו"ד-דין
MOSHE KAHN, ADV